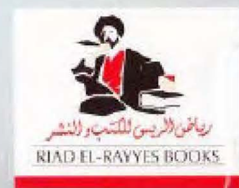
فـواز طرابلسي

الديمـوقراطية ثــورة







الديموقراطية ثورة

فواز طرابلسي

الديموقراطية ثورة



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL RAYYES BOOKS

DEMOCRACY IS REVOLUTION

Fawwaz Traboulsi

First Published in January 2012

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978-9953-21-525-9

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

إهداء

إلى ذكرى جار الله
عمر وعبد الرحمن النعيمي

يفصح عنوان هذه المجموعة عن محتواها: الديموقراطية عملية تحويل جذرية للمجتمع من حيث طبيعة السلطة فيه وعلاقات القوى بين مكوناته. يعالج هذا الكتاب موضوع التحول الديموقراطي في عالمنا العربي من هذا المنظور في جزءين.

يضم الجزء الأول دراسات ومقالات تقلّب موضوع التحول الديموقراطي على وجوه عدة من خلال عقد العلاقات بينه ـ التحول ـ وبين أنصبة ومسارات مختلفة من البنية المجتمعية.

تنظر الدراسة الأولى إلى الانتفاضات العربية أو بما هي نقد بالممارسة لمنظومة كاملة من الافكار والمفاهيم والنظريات التي سادت في منطقتنا خلال ربع القرن الأخير من عهد النيوليبرالية الرأسمالية المتعولمة.

وتفتتح الدراسة بعنوان «لا حرية دون مساواة» البحث في العلاقة بين الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي وهي تتحرى العلاقة بين شعاري الحرية والمساواة، تليها جردة أولية للسياسات الأميركية تجاه مسألة التحويل الديموقراطي في العالم العربي عموماً وفي تطبيقها العملي تجاه الانتفاضات الجارية حالياً خصوصاً.

أما «عروبة للحاضر» فمساهمة من منظار ديموقراطي في نقد القومية العربية، أيديولوجياً وممارسة.

احتل موضوع العلاقة بين النفط والاستبداد والديموقراطية حيّزاً خاصاً في إشكالية الانتقال إلى الديموقراطية في العالم العربي. يعالج مقال «النفط والديموقراطية» هذا الموضوع انطلاقاً من مقولات في التاريخ الاقتصادي المقارن يطرحها الأكاديمي البريطاني الأميركي تيموثي ميتشل.

ويناقش نص «التحويل الديموقراطي: مقارنة تاريخية» أطروحات المفكر الألماني يورغن هابرماس عن دور «المجال العام» و«الفضاء الحضري» في التحوّل الديموقراطي في إطار من المقارنة التاريخية بين التجربتين الغربية والعربية.

تسعى دراسة «إدوارد سعيد في تطوره الفكري» في محاولة لإنقاذ فكر إدوارد سعيد من اختزاله بكتاب «الاستشراق» ومن قراءات لهذا الكتاب تطغى عليه

إشكاليات الهوية والانتماء أو تفرض الحتمية الثقافوية منظوراً أوحد إلى الحياة والمجتمع وسلوك البشر. وكثيراً ما استخدمتْ هذه الإشكاليات الانتمائية والحتميات الثقافوية مبرراً لمعاندة ورفض التحول الديموقراطي في بلادنا باسم «الخصوصيات». النص قراءة بديلة للحظة «الاستشراق» في فكر ادوارد سعيد يليها استظهار للحظتين التاليتين وصولاً إلى ذروة تطوره الفكري في رؤياه الأنسنية والعلمانية التي شكلت الديموقراطية مكوّنها الأساسي.

يتكوّن الجزء الثاني من مختارات من مقالي الأسبوعي في جريدة «السفير» التي تحلل تطورات الانتفاضات الديموقراطية الجارية منذ مطلع هذا العام في عدد من البلدان العربية. إن نشر تعليقات وتحليلات وتوقعات عن مسارات مختلفة ومعقدة وغير مكتلمة، دون المقدرة على الاحاطة بها جميعاً، أمر لا يخلو من المغامرة. أرتضي تحمل مسؤولية هذه المغامرة للاقتناع بأن دأب الفكر الطامح إلى التغيير أن يبادر وأن يتدخل للفعل والتأثير في المسارات والممارسات لا أن يكتفي بالتعليق على الأحداث والتطورات بعد انتهائها.

فواز طرابلسي

بيروت، تشرين الأول ٢٠١١

القسم الأول

الدراسات

الثورات تُسقِط أنظمة الأفكار أيضاً!

«هذا أوان الحرائق، لا ينبغي أن يُرى غير النُّور»

(هوسي مارتي)

وصف الفيلسوف الماركسي سلافوي جيجك الانتفاضات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية بالمعجزة. الوصف دقيق ما دامت الحالة التي يتحدّث عنها ينطبق عليها التعريف المألوف للمعجزة، بما هي حدث خارق لم يتنبّأ بحدوثه أحد.

قد يقال ردّاً على هذه المفرقعة التي أطلقها جيجك، أن الثورات تأتي دوماً على غفلة. وهو بذلك أدرى. ومع أن هذه ليست بقاعدة عامّة، فإنّها لا تعفي من ضرورة التساؤل والتأمّل في المغافلات الكبرى التي نعيشها منذ أشهر. فليس غريباً مثلاً أن تعترف وكالات الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية بأنّها تضرب أخماساً بأسداس، لتفسير عجزها عن توقّع الانفجارات التي زعزعت «الأمن والاستقرار» في المنطقة، وشبّهها رئيس الوزراء الإسرائيلي بالزلزال.

ثمّة تفسير أكثر زمنيّة من التدخّل الربّاني. فأحد الأسباب التي حالت دون استشعار الانتفاضات ــ في توقيتها وزخمها وتزامنها وعفويّتها وأهدافها والوسائل ــ هو أن البحث في أزمات المنطقة كان يجري في حقل آخر، وبأدوات بحث واستخبار لا تصلح لمثل ذلك الرصد. وهذا الحقل هو حقل خطاب عالميّ مُهيمن، تبلور بعيد نهاية الحرب الباردة، وتكرّس بعد هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١. إنّه خطاب النيوليبرالية المُتعَوْلِمة و«أجنداتها» المتكاملة والمستبطنة في المنطقة من سلطات ومؤسسات وقوى مدنية وأهلية وأحزاب ومثقّفين:

- في الهويّة: التعريف الثقافوي ــ الديني للشعوب والمجتمعات؛ وتعميم مقولة «الاستثناء الإسلامي».

- في السياسة: نظرية المجتمع المدني/ الدولة، و«النقصان الديموقراطي».

- في الاقتصاديات: تفكيك الدولة التنموية، وفرض الخصخصة وديكتاتورية الأسواق، والتسليف الجزيئي (الميكروي) والتربية على «الريادة في الأعمال».

- في الاجتماعيات: احتساب معدّلات الفقر، لا الفروقات الاجتماعية، والتبشير بالشفافية ضد الفساد وطمس كلّ منوعات الاستغلال.

- وفي العلاقات الدوليّة: وحدانيّة الأمن و«الحرب ضد الإرهاب» وأولويّتهما.

حقيقة الأمر، أن الجهد البحثي والفكري عن المنطقة وفيها، لم يخلُ

من استشعار الأزمات والتحذير من مخاطر انفجارات اجتماعية وسياسية. وهذا مثال: نبّه خبراء الديموغرافيا باكراً من خطورة «القنبلة الديموغرافية» في العالم العربي الذي سوف يبلغ عدد سكّانه ٣٩٥ مليون نسمة في ٢٠١٥، ٦٠٪ منهم دون الخامسة والعشرين، وحيث لا أقلّ من ٢٥٠ مليون نسمة باتت تسكن المدن. وأشارت «تقارير التنمية البشرية العربية»، التي أصدرتها «وكالة الأمم المتحدة للتنمية» إلى كون المنطقة تملك أعلى معدّلات للبطالة في العالم. من جهتهم، لاحظ علماء الاجتماع والسياسة ما سوف يترتّب على الانفجار السكاني والهجرات الريفية من اختلالات على كل الصعد، من ولادة «العشوائيّات» حول المدن أو داخلها، إلى تفكك البنية البطريركية عند الشباب.

لكن معظم هذه الأبحاث حكمتها المشكلة المهيمنة ـــ خصوصاً وجهها المتعلّق بـ«الاستثناء الإسلامي» قياساً إلى ما يمكن اعتباره «قاعدة غربية» كونية ـــ فاتّجهت وجهة الخلاصات التي تمليها تلك المشكلة. توقّعت الدراسات أن يكوّن الوافدون الجدد من الأرياف والشباب العاطل من العمل، تربة خصبة للتعبئة من أجل العنف الجهادي، أو أن يتحوّلوا إلى جمهور للخدمات الخيرية والتربوية والصحية التي توفّرها الحركات الإسلامية لأغراض الكسب السياسي، أو أن يضافوا إلى عديد مشاهدي محطات التلفزيون «الراديكالية»، مثل «الجزيرة» القطرية.

تبيّنت جزئية هذا التوقع وانحيازه، عندما ألّف هذا الفائض من الشباب المتعلم والعاطل من العمل، الخليط المتفجّر الذي أطلق الانتفاضات الحالية، وأدى الدور البارز فيها. لم تنطلق الانتفاضات باتجاه سلفي أو جهادي، بل اتخذت وجهة الديموقراطية التي تتحقّق

باسم الشعب ــ لا «الأمّة» ــ في ظلّ شعارات «العمل والحرية والخبز». وبدلاً من أن يصبّ الانفجار الديموغرافي والبطالة المستشرية في تعزيز تيّار العنف بين الشباب، جنحا به نحو تظاهرات واعتصامات وإضرابات اتّسمت جميعها بالطابع السلمي.

□ □ □

لكن، قبل ذلك، تسعى هذه المقالة إلى البرهنة على أن الانتفاضات الشعبية أشارت إلى مكامن خللٍ أساسية في الخطاب المهيمن، وما استتبعه من ممارسات، وأنّها شكّلت نقداً بالممارسة - وبالدماء - لمقولاته الرئيسة. وسوف نتناول أربعاً من هذه المقولات عن الديموقراطية، والمجتمع المدني والدولة، والشباب وفرص العمل، والفساد. لا بد من الإشارة إلى مفاجأتين حملتهما الانتفاضات في موضوع الديموقراطية (يمكن ترك موضوع المفاجأة للنظريّات «الثقافويّة» لمعالجة أخرى).

المفاجأة الأولى هي لنظريّة «النقصان الديموقراطي»، الوجه الآخر المكمّل لـ«الاستثناء الإسلامي». فقد فُرضت، خلال ربع قرن، إشكاليةٌ استشراقيّة قضت على الجهد الفكري والبحثي، لتغرق في تفسير «غيابات» و«فجوات» وحالات «عجز» و«نقصان»، تعانيها المنطقة قياساً إلى النموذج الغربي للديموقراطية الليبرالية.

مثّل عشرات الملايين من العرب النازلين إلى الشارع لتقويض أنظمة الاستبداد، فائضاً في الديموقراطية، لا نقصاناً فيها. لكنّنا مع ذلك نقف مشدوهين إزاء حجم ما هدرنا من وقت وجهد في تفسير «غيابات» الديموقراطية، فغاب عنّا حضور طبائع الاستبداد، آليّاته ومؤسّساته وركائزه وعوامل استمراره وإعادة إنتاجه وطرائق الانتقال

من الاستبداد إلى الديموقراطية. وها نحن في خضمّ الانتفاضات، نقيس مدى جهلنا بالأنظمة التي تحكمنا، ما يترك آثاره السلبية على كلّ استراتيجيات التغيير ووسائله.

المفاجأة الثانية أن الانتفاضات انطلقت من الداخل، على عكس ما التقى عليه أو توقّعه، كلٌّ من موقعه، ليبراليّون محليّون مثلهم مثل خصومهم من إسلاميين وقوميين ويساريين. قال الأوّلون، في امتداد الاحتلال الأميركي للعراق، بأنّ لا إمكان لبناء الديموقراطية في بلادنا، إلا إذا فُرضت من الخارج. وإذ أقرّ القانون بـ«خارجيّة» التغيير الديموقراطي، رفضوا الديموقراطية لاعتبارها جزءاً من «مشروع الشرق الأوسط الجديد». إن توقيت الانتفاضات جدير الملاحظة والتوكيد. حصل بعد انقضاء عهد بوش الابن، وبعدما تخلّت الإدارة الأميركية حتّى عن رطانتها «الديموقرطية»، دون أن تحقّق أي إنجاز على كل حال. والأهمّ أن الانتقاضات اندلعت بعد الانسحاب العسكري الأميركي والحليف (غير المكتمل) من العراق. على عكس التوقّعات، قامت الانتفاضات دون مساعدة من الخارج، بل قامت ضدّ هذا «الخارج». فقد حضنت القوى الغربية ودعمت، أو تواطأت مع، أنظمة الاستبداد، من ديكتاتوريات جمهورية توريثية أو أنظمة سلاليّة نفطية أو غير نفطية، في طول العالم العربي وعرضه، على امتداد ثلاثة أو أربعة عقود من الزمن. ومهما يكن حجم التدخّل الخارجي الحالي، ومدى المساعي للتعويض عمّا فاتها من ادّعاء أبوّة الديموقراطية، فلا مفعول رجعياً هنا يسمح بالادعاء أن قوّة غربية ما، كان لها أي دور في إطلاق الانتفاضات أو تشجيعها أو تسييرها. كل ما يمكن قوله إنّها تسعى الآن إلى احتوائها، أو تحجيمها، أو الارتداد عليها، أو خنقها في المهد، بكل الوسائل.

«الشعب يريد»: ثورة في المفاهيم

لا حاجة إلى كبير جهد فكري للبرهنة على أن منبت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» يقع خارج منظومة المفاهيم والأفكار والإرشادات التي قامت عليها، وروّجت لها الإيديولوجيا النيوليبرالية المهيمنة. انطلقت الصيحة من تونس، مستلهمة قصيدة شاعرها الوطني أبو القاسم الشابي التي يتعلمها الشباب العربي ويحفظونها عن ظهر قلب من المحيط إلى الخليج. ولعلها اختلطت أيضاً بأصداء من مرويات الثورة الفرنسية. أحيا الشعار مصطلحي «شعب» و«نظام» اللذين ينتميان إلى عهود حركات التحرر الوطني، وقد باتا خارج التداول عملياً، منذ الربع الأخير من القرن الماضي. فانطوى هذا الإحياء على نقض وانقلاب في المفاهيم والقيم، بقدر ما انطوى على تعيين هدف للتغيير ومساراته. وفي ما يأتي بعض أوجه هذا النقض والانقلاب.

أولاً، أعاد الشعار الاعتبار لمفهوم «الشعب»، بما هو الهوية الرئيسية للسكان في مقابل التعريفات الانتمائية والثقافوية المهيمنة، بمركباتها الإثنية والأقوامية والطائفية والمذهبية والأقلوية التي روّجت لها ايديولوجيا العولمة الأميركية خصوصاً. «واحد، واحد، واحد، شعب واحد»، هو الشعار الطاغي من الخليج إلى المحيط الذي عبّر عن الرغبة في التركيز على الهوية الوطنية والوحدة الشعبية، في وجه كل تلك الانتماءات والهويات التي يستغلّها الحاكم المستبدّ والعدو الخارجي على حد سواء.

ثانياً، «الشعب يريد» هو إعلان عن تطلّب لمصدر جديد لشرعية السلطة، يحل محلّ «الشرعيات» السائدة: «الشرعية القبلية ـــ السلالية»، و «الشرعية العسكرية ـــ العقائدية»، و «الشرعية

الثيوقراطية»، أو «شرعية» تأويل النص الديني في أمور السياسة والدولة، فضلاً عن «شرعية» الاحتلالات الأجنبية أو «الشرعيات الخارجية» التي استعاضت بها الأنظمة الاستبدادية العربية عن شرعية داخلية رفضت شعوبها منحها إياها. في مقابل هذه جميعاً، يطمح شعار «الشعب يريد» إلى تحقيق مبدأ السيادة الشعبية، وحكم الشعب، أساساً لأية سلطة وأية شرعية.

الشعب والنظام مقابل المجتمع المدني

ثالثاً، مثّلت وتمثّل مقولة «الشعب يريد إسقاط النظام» مراجعة جذرية لنظرية «الدولة/ المجتمع المدني». لنضع جانباً البلبلة في فهم هذه النظرية وتطبيقها، وتخلّي أصحابها الغربيين عنها، فيما لا يزال يدمنها إدماناً قطاع واسع من المثقفين والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى عديد من الأحزاب والحركات القومية واليسارية وحتى الإسلامية التي رأت فيها دَرْجة (موضة) دولية جديدة لا بد من مجاراتها، فصارت حالتها مثل حالة الغراب الذي أراد أن يقلّد نقلة الحجل.

لا يمكن النظر إلى نظرية «الدولة/ المجتمع المدني» إلا بما هي الوجه السياسي للنيوليبرالية الاقتصادية، تقيم التعارض بين كتلتين متجانستين: الدولة، وهي مستبدة تعريفاً، يقابلها «مجتمع مدني» قوامه القطاع الاقتصادي الخاص والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية، ويمثل الولاءات والانتماءات الاختيارية. ويضارع المجتمع المدني هذا «مجتمع أهلي» اكتُشف متأخراً، هو مرقد «الولاءات التقليدية». والوصفة الجاهزة: بقدر ما يضعف دور الدولة، في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، بذاك القدر تنمو حريات الأفراد.

سال حبر كثير في نقد تلك النظرية، انصبّ على محاور عدّة تستحق التسجيل. الأول، طمسها التراتب الاجتماعي ـــ بما فيه من فوارق بين الطبقات، وبين مدينة وريف، وبين عمل ذهني وعمل يدوي وسواها. ثانياً، خلطها المستمر بين «الدولة» من جهة، وبين النظام السياسي والاقتصادي ـــ الاجتماعي والثقافي المسيطر على الدولة من جهة أخرى. ثالثاً، القطيعة التي تفرضها بين الدولة والمجتمع، ما يسطّح جدل العلاقة بينهما، ويحجب مرتكزات السلطة وخطوط دفاعها، وآليات إعادة إنتاجها، وكلّها كامنة في داخل المجتمع ذاته. رابعاً، العداء لأي دور للدولة في إعادة التوزيع الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة أو المهمشة أو المتضررة من اقتصاد السوق الرأسمالي الاحتكاري. خامساً والأهم، تطمس هذه النظرية الأهمية الاستثنائية للدور الذي تؤديه الدولة، بما هي لحمة المجتمع ذاته، ولحمة الاجتماع السياسي، في البلدان المستقلة حديثاً، على وجه الخصوص.

وقد قدّم الاحتلال الأميركي للعراق التطبيق العملي الفاجع لهذا الوجه الأخير من النظرية، إذ لم يكتف بإسقاط نظام البعث الديكتاتوري، بل فكك، إن لم نقل دمّر، الدولة العراقية ذاتها. فماذا كانت النتيجة؟ بدلاً من أن يستولد هذا التدمير «المجتمع المدني» المنشود، ويؤدي إلى تفتّح «حريات الأفراد»، أخرج شياطين «المجتمع الأهلي» من جحورها، متمثلة بالمناطقية والإثنية والمذهبية.

على العكس من ذلك، انطوت إعادة الاعتبار لمفهوم «الشعب»، على تعريف المجتمع بما هو كتلة من القوى والمصالح والجماعات المتفاوتة والمتفارقة، تتكوّن في مرحلة تاريخية معيّنة حول إرادة واحدة وهدف تاريخي مشترك. وهي رؤية بعيدة كلّ البعد

عن مقولات العولمة الدارجة الملونة كلّها بالريبة والشك تجاه كل ما له علاقة بالوطنية والقومية وتبشّر علناً بضرورة زوال «الدولة ــــ الأمة».

رابعاً، ترافقَ استرجاع مقولة الشعب وإرادته، مع تقديم هوية المنطقة العربية إلى الواجهة، في وجه سلسلة الهويات التي فرضت عليها من الخارج، عن طريق تقاسيم الهوية الجيوستراتيجية على مقام «الشرق الأوسط»، كبيره ومتوسطه وجديده وأكبره، مندمجاً بشمال افريقيا أو غير مندمج، فضلاً عن دمجه في العالم الاسلامي أو أسلمته. هكذا، أعيد تعريف المنطقة من جديد بأنّها «عربية» ــــ فصار العالم يتحدث عن «الثورات العربية» أو عن «الربيع العربي»، لوصف المسارات التي نتحدث عنها.

الأولوية للسياسة

خامساً، مثّل شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» نقداً من نوع آخر، لنظرية المجتمع المدني/ الدولة، ولسلوك المنظمات غير الحكومية والأهلية، القائم على فصل قطاعات المجتمع بعضها عن بعض، في تذرير «بعد حداثي» يحيلها إلى جندرة، بيئة، تنمية بشرية، مكافحة الفساد، مساءلة، حوكمة، حقوق إنسان، تمكين المرأة، تسليف جزيئي («الميكروي»)، ريادة، إلخ. وعند الحاجة، يجري الربط بين قطاعين أو قضيتين وأكثر، بواسطة «واو» العطف.

في مقابل التذرير بعد الحداثي للقطاعات والقضايا، والمجاورة بينهما، يعيد شعار الثوار العرب الاعتبار لوحدة النظام، في مكوناته السلطوية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، والترابط بين مؤسساته المختلفة. هذا هو «النظام» المطلوب تفكيكه

وقلب معادلات القوى بينه وبين الشعب، من أجل استبداله بنظام ديموقراطي، أي نظام يمثل «ارادة الشعب».

ماذا يعني ذلك؟ يعني اكتشاف الحلقة المركزية للنظام التي يجب أن ينصبّ الضغط عليها والفعل فيها: السلطة السياسية. إن المعنى العميق لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» وممارسته هو توجيه هدف التغيير نحو إعادة صياغة جذرية للعلاقة بين الحكام والمحكومين. وهذا ما يفسّر الأهمية الاستثنائية التي توليها الانتفاضات لقيام مجالس تأسيسية وانتقالية، ولصياغة دساتير جديدة، وتغيير نمط العلاقة السائدة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية لصالح الأولى.

أين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية من كل هذا، وهي التي تقوم أفكارها وممارساته على منظومة الأفكار النيوليبرالية المهيمنة؟

أقل ما يقال أن الانتفاضات تفرض على هذا التيار الواسع من الرأي العام، والفاعل في الحياة العامة، أن يقف وقفة مراجعة لتجاربه على امتداد ربع قرن، للدفع في هذا الاتجاه، مع وعي المجازفة الكبيرة التي ينطوي عليها تعميم هذه الملاحظات النقدية المقتصرة على المجال الديموقراطي، على امتداد العالم العربي.

أولاً، لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي أدّته المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي، والتنبيه إلى الحقوق في مجالات حقوق الإنسان والحريات، وبالقدر ذاته، لا يمكن إغفال حقيقة أنها نادراً ما مارست الديموقراطية، بما هي الانتخابات الحرة والمنافسة البرنامجية وتداول السلطة، في حياتها الداخلية.

ثانياً، بسبب تذريرها حقول الدعوى والفعل، وتكاثر هيئاتها، إذ تبلغ المئات من المنظمات العاملة في الحقل الواحد في البلد الواحد، ونتيجة غلبة المنافسة بينها على مصادر التمويل من المنظمات غير الحكومية الدولية (ومعظمها تحضر الحكومات الغربية فيها حضوراً وازناً)، أضعفت المنظمات غير الحكومية نفسها بنفسها، وشتتت جهود الناشطين فيها، وبددت فرصاً كثيرة للإنجاز الديموقراطي.

ثالثاً، أثبتت الانتفاضات العكس تماماً من الفرضية التي قام عليها القسم الأكبر من العمل الأهلي، وهي أن تجزئة حقول الدعوى والفعل، وتغليب الجهد التربوي، وتواضع المطالب، يجعلها أوفر حظاً من التحقيق. وهذا ما عبّر عنه العديد من ناشطي المجتمع المدني الذين انخرطوا في الانتفاضات الشعبية، وفسروا مشاركتهم في التظاهرات والاعتصامات بأنّهم اكتشفوا، بعد سنوات من الدعوى والضغط من أجل مطالب جزئية لحقل واحد من حقوق المجتمع المدني، أن الحظ الوحيد في تحقيق ذلك لن يكون إلا بتغيير النظام السائد بمجمله.

بطالة الشباب وفرص العمل

لعل «العجز» الأكبر في الرؤية المهيمنة، كامن في رؤيتها وبرامجها المتعلقة بالشباب. دأبت هيئات رسمية وخاصة، على الدراسة والتخطيط لتطوير الأنظمة التعليمية، وقد طغى عليها هَمّ استيلاد «الإسلام الرشيد». هذا فيما كان الانتشار الأفقي للتعليم، المترافق مع التقليص المتزايد للقطاعات الإنتاجية والتريع المتزايد للاقتصاديات العربية، يستولد أعلى معدلات بطالة للشباب في العالم. وفيما تكاثرت البرامج والندوات وورشات العمل والتدريب، لتكوين

نخب من رجال الأعمال، المشبعين بالأنانية والنيوليبرالية، باسم «الريادة في الاقتصاد»، شحّت، حتى لا نقول انعدمت، الرؤيات والتصورات لاقتصاديات توفر العمل والخبز والكفاءة والمستقبل.

اضطرت الانتفاضات العربية المسؤولين عن توجيه الاقتصاديات العالمية إلى الاعتراف بأنّ تأمين فرص العمل كان غائباً عن برامجهم المتعلقة ببلدان الجنوب، والبلدان العربية خصوصاً. اعترف الرئيس السابق لـ«صندوق النقد الدولي» دومينيك ستروس ـــ كان (قبل أيام من اعتقاله في الولايات المتحدة بتهمة اغتصاب عاملة فندق افريقية) بأنّه لا بد من إدراج بند خاص، يتعلّق بإيجاد فرص عمل في برنامج مؤسسته. ولحق به زميله روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، ففصّل أكثر. تساءل زوليك عن جدوى ما سمّي «التعافي الاقتصادي» في تونس ومصر، ما دام لم يولّد فرص عمل جديدة. أفادنا عن تونس بأنّ نسبة البطالة فيها تصل إلى ٣٠٪ بين الشباب، مع ما يتمتّع البلد بمعدلات نمو اقتصادي عالية بلغت ٤,٥٪ بين السنوات ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وفي الفترة ذاتها، بلغت معدلات النمو الاقتصادي المصرية ٦٪، فيما بلغ عدد الفقراء ٤٠٪ من السكان، وبلغت البطالة عند الشباب ٢٦٪ (الصحافة، ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١). الغريب في الأمر أن المسؤولين عن توجيه سياسات العالم الاقتصادية يتحدثان عن تقديم نمو الناتج المحلي بما هو المقياس الأبرز للشؤون الاقتصادية، وكأنّه من وضع مؤسسات تنتمي إلى المريخ، وليس من بنات أفكار «الخبراء» في «صندوق» السيد ستروس ـــ كان، وفي «بنك» السيد زوليك! والطريف في الأمر أن السيد زوليك ما لبث أن «صحح» تصريحه السابق، فأعاد «تطعيمه» بحقنة النيوليبرالية، فطلع علينا بنظرية تقول إن الشهيد محمد بوعزيزي إنما هو ضحية «البيروقراطية»!

لصوصية لا مجرد «فساد»

كشفت الثروات الخيالية التي جمعتها أسر المجمع المافيوي ــ الريعي ــ الأمني العربي، عمق العلاقات بين السلطات الاستبدادية العربية، وبين مؤسسات الرأسمالية المتعولمة الدولية، وشركاتها المتعدية الجنسيات، والسلطات السياسية التي تمثلها. جُمعت تلك الثروات من خلال استغلال المواقع في السلطة لسرقة المال العام، والاستحواذ على الأراضي الأميرية، وتبييض الأموال، وجني الأرباح الطائلة من بيع مؤسسات القطاع العام أو الاستيلاء عليها، وتنظيم الاحتكارات وحمايتها، وقبض العمولات، وفرض الخوات، ونيل الرشى المليارية على صفقات السلاح والعقود والمقاولات مع الشركات الأجنبية. يجري ذلك في ظل نظام اقتصادي عالمي، وظيفته الرئيسية فرض ديكتاتورية أسواق يجري في ظلّها شفط الثروات والمداخيل من أسفل إلى أعلى، ومن الجنوب إلى الشمال، ومن الأفقر والمتوسط إلى الأغنى، على عكس ادعاء تسرّبها من أعلى إلى أسفل. هذا السحت هو ذروة الاستغلال الرأسمالي للشعوب. وهو الفساد الفعلي، وليس الفساد فقط فساد الموظف الصغير المرتشي الذي يراد معاقبته وتبرئة المفيدين ممن يملك المال اللازم للإفساد.

والحكام الغربيون على علم بكلّ ذلك. تعرف الإدارة الأميركية أن الصفقة الأخيرة لتزويد المملكة العربية السعودية بطائرات وسمتيات حربية أميركية بقيمة ٦٠ مليار دولار، غرضها تعزيز ميزان المدفوعات الأميركية، أكثر من تلبية ضرورات استراتيجية في وجه إيران. ويعرف الرئيس أوباما تماماً ــ وهو الذي قال بوجوب العمل على خلق فرص عمل للشباب العربي في خطابه يوم ٢٠ أيار الماضي ــ أن المليارات السعودية الستين سوف تسهم في تأمين

فرص عمل لأكثر من ١٢٠ ألف من عمال الصناعة الحربية الأميركية، وتحرم في المقابل عشرات الألوف من الشباب السعودي من فرص عمل. وفي مجال ما يسمّى تأدباً «استغلال النفوذ»، تعرف الإدارة الأميركية، وسائر حكام أوروبا وأميركا، أن ستة أمراء سعوديين تعود إليهم عائدات مليون برميل من النفط يومياً من إنتاج إجمالي يومي يبلغ ٨ ملايين برميل. ومن جهة ثانية، تعرف السلطات الفرنسية أن سيف الإسلام القذافي يتقاضى حصة مباشرة من عائدات حقل النفط الليبي الذي تستثمره شركة «توتال» الفرنسية. والآن، يعرف الجميع أن جمال مبارك كان يتقاضى لجيبه الخاص ٥٪ من عائدات شركات بيع الغاز المصري إلى إسرائيل. بقي لمن يريد أن يعرف كيف يتمكن حكامنا من جمع عشرات المليارات من الدولارات خلال ولاياتهم، أن يعودوا إلى اعتراف مليك المغرب بأنّ أرباح إحدى شركاته المجمّعة لعام ٢٠١٠، بلغ ٢,٥ مليار دولار. هذا مع العلم أن الدستور المغربي يمنع على السياسيين تعاطي التجارة. لكن المليك فوق الدستور وفوق السياسة، أليس كذلك؟

هذه اللصوصية هي الفساد الحقيقي في بلادنا.

حاوِل إحصاء كم دُفع من المال لإقامة المؤسسات والجمعيات والهيئات، وكم نُظمت مؤتمرات ومشاغل وندوات ودورات تدريب، تحت عنوان مكافحة الفساد والتبشير بـ «أخلاقيات الأعمال (البزنس)». اسمع ما شئت من العزف على مقامات الحوكمة، والحكم الرشيد، والمساءلة وأخواتها، تنخر العقول منذ ربع قرن. ثم قارن بما فرضته الجماهير في الشارع في غضون أشهر معدودة. فلأول مرة منذ ١٩٥٢، يسقط رئيس عربي (بل رئيسان، والتالون

على الطريق) تحت ضغط انتفاضة شعبية. وعام ١٩٥٢ هو تاريخ استقالة رئيس الجمهورية اللبنانية، تحت ضغط إضراب شعبي سياسي عام. ولأول مرة في التاريخ العربي الحديث قاطبة، يحال حاكم عربي (بل اثنان، والتالون على الطريق) للمحاكمة، ليس فقط بتهمة قتل أبناء شعبه، بل أيضاً بتهمة سوء استغلال السلطة، ونهب الموارد، وهدر الأموال العامة.

ومع ذلك، لا يريد مكافحو الفساد من دعاة النيوليبرالية وخبراء الهيئات الدولية، أن يروا الهدر إلا في تضخم جهاز الدولة، وفي نفقات الموازنات على الخدمات الاجتماعية. وها هم يتحفظون على فتات الأموال التي بدأت بعض الأنظمة العربية تنفقها، حفاظاً على رؤوس حكامها وكراسيهم، عن طريق الاستمرار في دعم المواد الغذائية الرئيسية والمحروقات، أو عن طريق رشى رسمية موصوفة، من مثل رفع رواتب الموظفين وبناء المساكن الشعبية. في مقالة ذات عنوان معبّر ــ «رمي المال في الطرقات» ــ تحذّر «الإيكونوميست» البريطانية (عدد ١٢ آذار ٢٠١١) من تلك الإجراءات، لانتمائها إلى عهد مضى من تدخل الدولة في الاقتصاد، حسب تعبيرها. أما رمي أبناء معمر القذافي أموال الشعب الليبي لنجمات الغناء الإنكليزيات والأميركيات بالمليون للحفلة الواحدة، فلا يقلق. ولا يقلق الأسبوعية الاقتصادية الرصينة، رمي الأموال داخل القصور، إذ إن المخصص الشهري لأفراد قبيلة آل سعود، الذين يزيد عددهم على ستة آلاف، يصل إلى ٢٧٥ ألف دولار، للأمير الواحد.

لكنّ إعلان سقوط منظومة فكرية، لا يكفي بذاته لإسقاطها. مثلما تتحدى الانتفاضات الأنظمة السياسية ــ الاجتماعية السائدة،

وتخلخلها وتسقط أركاناً منها، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأنظمة الفكرية السائدة. ما حاولناه أعلاه مجرد وضع عدد من مقارنات، ما تصلح علامات استدلال للشروع في بلورة رؤية وأهداف ومسارات ووسائل نضال بديلة.

الأخبار، ٢٠ حزيران ٢٠١١

لا حرية بدون مساواة

إن أكبر دليل على أن ما نحن شهود عليه، ومشاركون فيه، يرقى إلى مستوى الثورات وليس مجرد حركات عابرة، لا يقتصر على حجم القوى المتحشده وما عبّرت عنه من جرأة وتضحيات وكسر لحاجز الخوف والمخيلة في ابتكار الأساليب النضالية. يتعدى ذلك إلى ما تجلّت عنه الانتفاضات من دقة وجذرية في شعاراتها، ما سمح بأن يرددها ويتلاقى عليها عشرات الملايين من المحيط إلى الخليج. أخصّ بالذكر شعارين: «الشعب يريد إسقاط النظام» و«عمل، حرية، خبز». كتبتُ في غير مناسبة أخيراً عن الثورة في المفاهيم التي تنطوي عليها عملية إعادة الاعتبار للشعب، ولوحدته وسيادته واعتباره مصدر السلطات والشرعية. (راجع بنوع خاص «الثورات تسقط أنظمة الأفكار أيضاً»، **الأخبار**، ٢٠ حزيران، ٢٠١١؛ عدد حزيران ٢٠١١ من مجلة **شؤون الأوسط**؛ وبالإنكليزية، مجلة «**برسبكتيف**»، الصادرة عن **مؤسسة هنريش بول**، العدد الثاني، نيسان ٢٠١١، ص ٢٠ ـ ٢٧). وحاولت البرهنة على أن الشعار

قيد التطبيق يشكل نقداً بالممارسة لمنظومة كاملة من المفاهيم والممارسات ارتبطت بالعولمة، من ترسيمة المجتمع المدني وصولاً إلى مقولات النيوليبرالية الاقتصادية حسب إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التنمية الدولية. وشددت على أن الجدّة الفكرية والعملية التي انطوى عليها الشعار هي في إيلائه الأولوية للسياسة واعتباره إسقاط الأنظمة مطلع عملية تحويل ديموقراطية جذرية للعلاقة بين الحكام والمحكومين.

«عمل، حرية، خبز»

يمكن القول إن إعادة الاعتبار إلى ثنائي الشعب/النظام تمثل الجواب الأول على موضوع هذا الملف عن القيم الجديدة التي تنطوي عليها ـ أو يجب أن تنطوي عليها ـ العملية الثورية الحالية. على أني أود التوقف عند الشعار الثلاثي «عمل، حرية، خبز» لاستنطاق دلالاته والدفاع عنه وقد تكاثرت محاولات استبعاده بالتجزئة أو الأحدية. ثمة ما يستدعي الاعتراض الشديد على الفصل التعسفي الذي يقام ضمن الشعارات الثلاثة بين النطاق السياسي ـ الحرية ـ من جهة والنطاق الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ العمل والخبز ـ من جهة ثانية. يترافق هذا الفصل مع الإعلان عن أولويات نابذة عبّرت عنها شعارات راجت هي أيضاً مثل «الموضوع هو الحرية وليس الخبز» أو «إنها ثورة كبرياء وليست ثورة غذاء» أو حتى «الحرية شرط مسبق للخبز». تشكل مثل هذه الشعارات رد فعل ساذجاً وناقصاً على تقديم الأنظمة الرشاوى المعيشية رداً على مطالب التغيير السياسي. على أنها ـ الشعارات النابذة ـ تنمّ أيضاً عن ذهنية تطهرية ونخبوية سائدة تقيم الفصل بين القيمة والمبدأ من جهة وبين المصالح من جهة ثانية. وهي بذلك تشي بضيق أفق طبقي يتغافل عن مصالح

وتطلعات الجسم الأكبر من التحالف الشعبي العريض الذي يخوض الانتفاضات.

ليس مطلب «العمل» بالإضافة الثانوية على المطالب. إننا نتحدث عن عالم عربي هو صاحب رقمين قياسيين عالميين، الأول في نسبة الشباب إلى مجموع السكان، والثاني في نسبة البطالة، وخصوصاً بطالة الشباب. ارتفع شعار تأمين العمل تعبيراً عن حاجة حيوية تخص المكوّن الرئيسي الذي أطلق الثورة ولا يزال يشكل وقودها وجناحها الأكثر جذرية، الشباب رافضاً واقع بطالته أو معبّراً عن قلقه على مستقبله في ظل أنظمة تسدّ في وجهه كل آفاق المستقبل.

إن تأمين فرص عمل ليس مطلباً يتعلّق بالحريات. إنه يتعلّق بالحقوق، حقوق المواطن. والديمقراطية ـ إذا كان ثمة من حاجة للتذكير ـ هي حريات وحقوق معاً (وواجبات أيضاً). وتأمين الحق في العمل ـ في ظل الأوضاع العربية الراهنة ـ يتطلّب إعادة هيكلة للأنظمة والسياسات الاقتصادية. وببساطة فإن عدم اعتماد سياسات اقتصادية جادة لتحقيق زيادات ملموسة في فرص العمل يعني إعادة إنتاج العوامل التي أدت إلى الانتفاضات وليس أي شيء آخر.

«الخبز». نعم الخبز، بما هو الحقوق الاجتماعية. مثلما يراد طمس المطلب المشترك للشباب في العمل، يجري السعي لإخفاء دور الجماهير الشعبية في الانتفاضات، وهي الفئات الأكثر حضوراً في التحركات جميعاً والأكثر جرأة على الإقدام والتضحية. أعني الفئات الواسعة من العمال والفلاحين والكسبة، وفقراء الريف ومهمّشيه، وسكان الضواحي الشعبية والعشوائيات في المدن، الذين تمرّدوا أيضاً، إن لم نقل خصوصاً، من أجل حقوقهم الاجتماعية: الحق في العلم والسكن والصحة والتحرر من الفقر وتأمين مستوى

معيشة لائق. هذا في وقت تريد لنا أيديولوجيا العولمة النيوليبرالية، ورطانة المجتمع المدني، اختزال حقوق الإنسان بالحقوق الفردية وحجب الحقوق الاجتماعية أو إيلاءها المكانة الثانوية في أحسن الأحوال.

تلتقي قوى الانتفاضات على مركزية مطلب الحرية. صحيح. والحرية بالمفرد والجمع قيمة بذاتها. صحيح وألف صحيح. ولكن في التطبيق العملي، أي معنى للحرية، بما هي نظام سياسي، إن لم يكن يعني حق الأكثرية الشعبية في إيصال ممثليها إلى مواقع القرار وحضور مصالح ومطالب وتطلعات فئات المجتمع المنتجة والمحرومة في الحياة العامة، وتوافر الآليات الدستورية والمؤسساتية التي تسمح لها بالتعبير عنها وتحقيقها؟

«الكرامة». وهي توضع أيضاً في مواجهة العمل والخبز. والسؤال هل التعذيب والقمع واحتقار الشعب ـ إما استعلاء على طريقة الرئيس الأسد وإما ذمّاً وشتماً على طريقة القذافي ـ والإقصاء عن الحياة العامة حتى لا نتحدث عن إجبار الأطفال على لثم أقدام العسكر ودوس الشبيحة أو البلطجية أجساد المواطنين ووجوههم بالأرجل، هذه هي وحدها امتهان للكرامة في حين أن البطالة اليومية والعوز اليومي والجوع اليومي والحرمان الاجتماعي والتمييز الطبقي لا تدخل في باب امتهان الكرامات؟

أما في مجال العلاقة بين الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي فتجربتان تستحقان التوقف عندهما. التجربة الأولى هي تجربة الحركات الاجتماعية في السبعينيات والثمانينيات. يجدر التذكير هنا أن كل ما تحقق منذ أواخر الثمانينيات إلى مطلع هذا العام في مضمار التعددية السياسية والصحافية والالتزام ببعض المواثيق الدولية

المتعلقة بحقوق الإنسان ـ على تواضعه ـ قد انتزع انتزاعاً عن طريق انتفاضات شعبية كانت تحمل شعارات اجتماعية بالدرجة الأولى. سقط حكم الحزب الواحد في الجزائر جراء انتفاضة شعبية العام ١٩٨٨ كان للشباب العاطل من العمل - «الحيطيين»، حسب التعبير المحلي ـ الدور الأكبر فيها. فرضت الانتفاضة إنجازات في مجالات التعددية السياسية والصحافية والانتخابات الحرة. ومن جهتها أسهمت «انتفاضات الخبز» في المدن المغربية في العالم ١٩٨٩ في فرض تعديلات على الدستور زادت من صلاحيات السلطة التشريعية، وأسهمت في مجيء حكومة من المعارضة إلى الحكم. أما انتفاضة الخبز المصرية عام ١٩٧٧ على أنور السادات فكانت مطلع الاعتراف بالتعددية الحزبية ولو تحت رعاية الحزب الواحد واستئثاره. والأمر نفسه ينطبق على انتفاضات الجنوب الأردني في «هبة نيسان» ١٩٩٠ وما سبقها وتلاها.

ليس الغرض هنا تقييم ماذا بقي من تلك التنازلات. الغرض لفت النظر إلى أن هذه الحركات الاجتماعية، التي كانت ردود أفعال أولية على بدء تنفيذ التعديلات الهيكلية والخصخصة، فرضت تنازلات في مجالات الحريات والتعددية السياسية دون أن تنجز شيئاً بالكاد من مطالبها الاجتماعية المعلنة في زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المناطقية. بعبارة أخرى، ردّت السلطات على تحركات اجتماعية بتقديم تنازلات سياسية. لا التنازلات السياسية كانت لها تواليات، ولا تحقق شيء يذكر في المجال الاجتماعي.

التجربة الثانية هي الحالة النقيضة، تلك التي يجري فيها التنازل في المجالات المعيشية والاجتماعية بديلاً من التنازل في المجال السياسي. هذا ما حاولته ولا تزال تحاوله الأنظمة العربية قاطبة منذ انطلاقة

الانتفاضات الشعبية مطلع هذا العام. ولم تختلف طبيعة التنازلات بين أنظمة استبدادية عسكرية وسلالية ريعية إلا من حيث حجم الموازنات المرصودة لها. وزعت الاعطيات المالية المباشرة على المواطنين عموماً أو على «الفقراء» تخصيصاً؛ وتقرر رفع أجور موظفي الدولة؛ وأقرت مشاريع إسكان؛ وصدرت وعود بتحسين التعليم وخدمات الدولة؛ إلخ. لم تنفع هذه الأعطيات والصدقات في حرف الأنظار عن المسألة الرئيسية – مسألة السلطة السياسية. ومع ذلك، لم تلق الاهتمام الكافي للرد عليها من منظور ديموقراطي.

إلى هذا المجال ينتمي التنازل بواسطة الصدقات الفردية من قبل الحكام أو بطاناتهم المالية. بعض الأمثلة الفاقعة. رداً على أول موجة من التحركات الشعبية المغربية المطالبة بملكية دستورية وبمعالجة المشكلات الاجتماعية، أعلن مليك المغرب عن تخصيص أرباح شركاته للعام ٢٠١٠ لأعمال الخير والإحسان. والمبلغ المعلن ـ ٢,٥ مليار دولار ـ يشكل قيمة الربح السنوي لأعمال المليك التجارية والمالية وليس بأي حال الرقم الإجمالي لعائداته المالية ولا هو قطعاً تقدير لثروة صاحب «المخزن». هكذا حاول المليك «تبييض» أعماله التجارية وأرباحه، وشرعنتها، بالتصريح عنها، علماً أن الدستور المغربي يحرّم على المسؤولين الحكوميين التعاطي بالتجارة. فيثور السؤال: هل المليك فوق الدستور أم تحته؟ في هذا السؤال تكمن كل مسألة الملكية الدستورية. ولنا عودة إلى هذا الموضوع.

المثال الفاقع الآخر عن الأسلوب السلطوي في «تبييض» الثروات المتحققة جراء انتفاع الحكام وبطاناتهم بالسلطة السياسية على حساب المال العام، هو إعلان رجل الأعمال السوري رامي مخلوف، «تنحّيه» عن «البزنس» والتفرغ للأعمال الخيرية، بعدما

عبّرت التظاهرات عن مبلغ الغضب الشعبي ضد ابن خال الرئيس بشار الأسد، وصولاً إلى إحراق مكاتب شركة الاتصالات الهاتفية التي يملكها. يصعب تصوّر كيف بإمكان رجل أعمال أن «يتنحى» عن أعماله. فضلاً عن ضرورة التشكك في كل ما يصدر عن حكام وحواشي حكام في أنظمة درجت على الكذب. لم نسمع كثيراً عن التطبيقات الاقتصادية والمالية العملية لـ «تنحي» الرجل الذي يحتكر قمم الاقتصاد السوري في المجال العقاري والاتصالات والمقاولات والنفط والأسواق الحرة. كل ما صدر في الإعلام هو إعلان مخلوف عن نيته توزيع اسهم في شركة الهاتف الخلوي التي يملكها على الفقراء. ما تسرّب حتى الآن يفيد انسحاب رجل الأعمال وإخوته من شركات تقع ضمن دائرة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة أو المجموعة الأوروبية أو الدول الإفرادية.

أول ما يجب التوكيد عليه أن هذه التصريحات والتوزيعات لم يقدم عليها أصحابها إلا لأن الانتفاضات قامت ولأنها تطاول الفساد والانتفاع بالسلطة وسرقة المال العام. ثم إن تلك الإجراءات تلجأ إلى الدين لضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد: تبييض الأرباح غير الشرعية، وتفادي المساءلة، وكسب براءة أخلاقية بحجة الإحسان. بواسطة مهازل فاجعة كهذه يتحول اللص إلى مُحسن كريم! ويصير سارق أموال الناس هو مَن يتصدق بـ«ماله» عليهم!

تنتمي إلى النهج ذاته محاولات المقايضة التي تقيمها المعارضات الليبية واليمنية بين تنازل الحاكم عن السلطة في مقابل إعفائه من المساءلة والمحاكمة على جرائمه والسرقات.

أليس من صلة بين هذه القضايا «الاقتصادية» وبين المبادىء الديموقراطية؟ لسنا مضطرين للبحث عن إجابة مبدئية على السؤال.

يأتي الجواب من تونس ومصر حيث ترسي الثورة سابقة تاريخية في التأسيس لتقليد ديموقراطي يقضي بمساءلة الحكام على تفريطهم بالمال العام أو سوء استغلالهم السلطة لغرض الكسب المالي وتقديمهم للمحاكمة وإدانتهم وفرض العقوبات عليهم بما فيها إلزامهم إعادة الاموال المنهوبة أو المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى خزينة الدولة.

إن ما جرى في تونس ومصر يشكل سابقتين تاريخيتين. الأولى لأن سقوط زين العابدين بن علي وحسني مبارك هو أول حدث يزاح فيه حاكم عربي عن الحكم بواسطة الضغط الشعبي السلمي في التاريخ العربي المعاصر. هذا اذا استثنينا استقالة بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية اللبنانية عام ١٩٥٢ تحت ضغط إضراب سياسي مفتوح. والسابقة التاريخية الثانية هي محاكمة رئيسين عربيين بتهمة الأمر باطلاق النار على متظاهرين مدنيين سلميين وسرقة المال العام والفساد. وإنه لمعبّر جداً أن ينزل إلى ميدان التحرير في القاهرة أكثر من مئة ألف مواطن مصري لإعلان رفضهم عقد صفقة مع الرئيس المخلوع حسني مبارك تقضي بإعادة بعض أمواله إلى الدولة لقاء وقف محاكمته وعائلته.

عن طريق مثل هذه الإجراءات يجري التأسيس لسياسة جديدة في العالم العربي ولعلاقات من نوع آخر بين المجتمع والسلطة السياسية. ولا معنى للحديث عن ملكية دستورية في المغرب دون الشفافية والتمييز الكامل بين أموال الأسرة الحاكمة وممتلكاتها وبين المال العام. ولا فحوى للحديث عن مساءلة الحكام والمحاسبة دون تقديم أمثال رامي مخلوف لمحاكمة عادلة يتقرر فيها حجم المبالغ التي جمعها بالوسائل غير المشروعة أو بالانتفاع من السلطة وتعاد أمواله وأرباحه تلك إلى خزينة الدولة السورية.

لا حرية من دون مساواة

ولست أقصد هنا المساواة الاقتصادية والاجتماعية أو العدالة الاجتماعية. مع أن تطعيم النضال الديموقراطي السياسي بعناصر الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يكون الشغل الشاغل لليساريين.

المقصود المساواة السياسية والقانونية بما هي شريك الحرية في بناء نظام ديموقراطي. إن اعادة صياغة الحياة السياسية وتحقيق توازن قوى جديد بين حكام ومحكومين، أي تحقيق الأهداف الرئيسية للثورات، يعني الآن:

أولاً، إعادة تأسيس الاجتماع السياسي على تعاقد جديد بين المواطنين يجسده دستور جديد يكرّس حريات المواطنين وحقوقهم والمساواة السياسية والقانونية بينهم دون تمييز في الجنس والعرق والدين والعمر والموقع الاجتماعي.

ثانياً، تثبيت مبدأ غلبة السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب والمعبّرة عن إرادته الحرة («الشعب يريد») على سائر السلطات. والترجمة العملية لهذه الغلبة هي صدور السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية التي تمنحها الثقة، أو تحجبها عنها، وتتولى مساءلتها ومحاسبتها، وزراء أفراداً وفريقاً تنفيذياً، بما يتضمن ذلك من أحكام وعقوبات. وجدير بالتذكير هنا أن مبدأ فصل السلطات، الذي يتضمّن بالدرجة الأولى استقلال القضاء، لا يعني وضع السلطات الثلاث على قدم المساواة.

ليس من قبيل الصدفة أن تكون هاتان القيمتان في صلب البرامج التي تطرحها تنسيقيات الشباب الثائر في الانتفاضات المختلفة. ولا

هو غريب أن تتحشد ضد هذا الإجراء وذلك قوى التدخل الخارجي والمحافظة على الأمر الواقع والتيارات الإسلامية المختلفة.

ويكن الاكتفاء بمثالين راهنين عن تلك المعارضات.

الأول هو تغليب الشريعة على الأحكام الجمهورية الديموقراطية لرفض التأسيس دستورياً ومؤسساتياً للمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين. يعتبر عصام العريان، القائد في تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، أوضح تعبير عن هذا الاتجاه في دفاعه عن الدستور المصري المعدَّل الذي دعت حركات الشباب الثائر والتشكيلات القومية واليسارية والعلمانية إلى التصويت ضده (**الأخبار**، ٣٠ حزيران، ٢٠١١). يفتي العريان، باسم الشريعة بما هي المصدر الرئيسي للتشريع، إن حقوق «إخواننا» المسيحيين مكفولة وفق الشريعة في أحوالهم الشخصية، ذلك أن «حق الاعتقاد والعبادة تكفله الشريعة وهي اسمى من كل تشريع» على حد قوله. قد تكون الشريعة أسمى من كل تشريع» لكنها ليست تساوي بين المسلمين وغير المسلمين، هكذا وبكل بساطة. وحق الاعتقاد والعبادة مكفول في الشريعة في ظل نظام الذمّية لا في ظل نظام من المساواة بين مسلمين وغير مسلمين. وما يقال عن مصر يقال عن مسألة الأقليات القومية والإثنية والمذهبية والدينية، فضلاً عن موقع النساء من الحياة السياسية، في أي مكان آخر من العالم العربي. هنا كان الخيار ولا يزال إما المساواة السياسية والقانونية للمواطنين وإما التشجيع على النزعات الانفصالية والاستعانة بالقوى الغربية.

أما المثال الثاني المتعلق بمعارضة منح الأولوية للسلطة التشريعية فيتجسد في التعديلات الدستورية التي أصدرها الملك المغربي على ما سماه الطريق إلى نظام ملكي دستوري. تلحظ التعديلات توسيع

صلاحيات البرلمان من حيث وجوب التمثيل النسبي للمعارضة ومنح الأكثرية حق اختيار الحكومة. وهي تقضي أيضاً بتوسيع صلاحيات رئيس الحكومة من حيث حقه في إقالة وزير أو أكثر بعد «موافقة» الملك فيما يحق للملك إقالة الوزراء بعد «استشارة» رئيس الوزراء. إلّا أن التعديلات تبقي الصلاحيات التنفيذية الفعلية بيد الملك بصفته رئيس المجالس الوزارية، وتحفظ له سلطته ومرجعيته وشرعيته الدينية، بصفته «أمير المؤمنين»، ورئيس «المجلس الأعلى للعلماء»، في ظل الإسلام ديناً للدولة. ويكرّس الدستور الجديد سلطة الملك العسكرية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، والأمنية، ورئيس المجلس الأمني. إلى هذا كله، فالملك هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فيخضع القضاء بذلك للسلطة التنفيذية. عارض الشباب الثائر في «حركة ٢٠ فبراير» التعديلات لأنها غير كافية تحديداً لجهة إبقائها الصلاحيات التنفيذية في يد الملك، وأصرّوا على أن تكون الملكية لا دستورية فحسب بل دستورية برلمانية قائمة على فصل السلطات أيضاً. مهما يكن، تمثل هذه التعديلات أوسع تنازلات قدّمها حاكم عربي حتى الآن تحت ضغط الانتفاضات الشعبية، وقد حظيت بأكثرية لافتة في الاستفتاء الدستوري الأخير. فما علينا إلا احترام الإرادة الشعبية المعبّر عنها في الاستفتاء مع استمرار التحفظ.

على هذين المبدأين يدور الآن الصراع بين تيارين: تعددي سلطوي محكوم بالمبدأ الأمني الإمبريالي إياه ــ بما فيه أمن النفط وأمن إسرائيل ــ ويشكل الإطار السياسي للنيو ليبرالية الاقتصادية من جهة وتيار ديمقراطي مدني قائم على المواطنة يجمع بين الحرية والمساواة. الاول هو مشروع قوى الردة والتدخل الخارجي من جهة، والثاني المشروع المعبّر عن طموح وتطلعات القوى العاملة من أجل السيادة الشعبية والاستقلال الوطني.

سياسة التحويل الديموقراطي الأميركية بين المصالح والإيديولوجيا

تتبدى أهمية هذين المبدأين الحيويين للديموقراطية، إذ نعاين بدقة مشاريع التدخل الخارجي ومحاولات احتواء الانتفاضات عبر قوى المحافظة على الأمر الواقع والردة.

إن أخشى ما تخشاه الولايات المتحدة في المنطقة هو قيام أنظمة ديموقراطية من النمط الذي عيّنا أعلاه. فقد كان ولا يزال المبدأ الثابت للستراتيجية الأميركية إيلاء الأولوية للأمن الإمبريالي، بما فيه القواعد العسكرية الأميركية وأمن قاعدتي السيطرة الإمبريالية في المنطقة: النفط وإسرائيل. لذا وجب النظر إلى السلوك الأميركي تجاه الانتفاضات بالتمييز بين دائرتين ـ دائرة أمن النفط ودائرة أمن إسرائيل ـ والأخذ في الحساب في تحليل ردود الفعل والسياسات الأميركية بين الأماكن الساخنة والاماكن حيث المعارضات ضعيفة أو بدائية. والمقياس في الحالتين هو السلوك العملي لا الرطانة الديموقراطية. علماً أنه حتى الرطانة تفضح الحدّين اللذين تقف عندهما السياسات: حد إحلال المساواة السياسية والقانونية، وحد الأولوية للسلطة التشريعية.

إن العمر الحقيقي لسياسة «التحويل الديموقراطي» الأميركية في المنطقة هو عمر عهد بوش الابن في امتداد ردود الفعل على تدمير برج التجارة العالمي بنيويورك. كان قوامها فكرتين من بنات أفكار المحافظين الجدد. تقول الأولي إن الديموقراطيات لا تتحارب. فتكون الديموقراطية العربية السبيل إلى السلام العربي الإسرائيلي. وأما الثانية، فترى أن بناء انظمة ديموقراطية هو الحاجز الأكثر فاعلية في مكافحة الإرهاب. وأول ما يجب لفت النظر إليه هو أن أياً من المبدأين

لم يطبّق على العربية السعودية على الرغم من أن المتهمين بالعملية الإرهابية في معظمهم، بمن فيهم أسامة بن لادن، من نتاج التشدد الاسلامي السعودي. ثم أن التبشير بضرورة الديموقراطية لتجفيف ينابيع الإرهاب، كما كانت الخطة تسمى آنذاك، لم يمنع أن يكون الجواب على الإرهاب ليس ديموقراطياً بل عسكرياً.

في العراق، الذي جرى احتلاله وتدمير الدولة فيه والاقتصاد والحياة المدنية، ليس باسم الديموقراطية وبل باسم كذبتي السلاح النووي والصلة بتنظيم القاعدة، لم تأت الديموقراطية على دبابات الجيش الأميركي والجيوش الحليفة، كما حلم بعض الليبراليين في بلادنا. كان ضغط آية الله السيستاني العامل الأبرز في فرض الانتخابات النيابية لأنه وضعه شرطاً لتغطيته على الاحتلال. وكان في حسبانه أن الانتخابات سوف تجيء بأكثرية شيعية إلى الحكم. في المقابل، كان المفوض السامي للاحتلال، بريمر، يؤثر تعيين «مجمع أعيان»، على الطريقة الأفغانية، يضم وجهاء مدينيين وزعماء أحزاب موالية للاحتلال وشيوخ عشائر ومشايخ دين، بديلاً من اعتماد المجلس النيابي المنتخب. وفي الحصيلة، كانت الفيدرالية الاثنية ـ المذهبية، بدلاً من المواطنة المتساوية سياسياً وقانونياً، واعتماد رئيس للوزراء ذي صلاحيات تنفيذية واسعة، هي الترجمة العملية لما تبجح به المحافظون الجدد من بناء عراق جديد يكون نبراساً للديموقراطية في المنطقة!

عدا ذلك، كان نسق الطلبات الأميركية واحداً خلال تلك السنوات القليلة من غلبة الرطانة الديموقراطية، وأبرز عناوينها التعددية السياسية والإعلامية والحزبية في ظل حكم الحزب الواحد والفرد الواحد كما في مصر وسورية واليمن وفوقها ليبيا «الجماهيرية»، والالتزام بتقديم معتقلي الرأي والسياسة إلى المحاكمة بغض النظر عن مدد وجودهم

في الاعتقال دون محاكمة وعن الأحكام القاسية التي صدرت بحقهم.

في سياق حملة «التحويل الديموقراطي» هذه، تواترت الأنباء عن ضغوط أميركية مورست على الرئيس المخلوع حسني مبارك لتنظيم انتخابات رئاسية تعددية وحرة العام ٢٠٠٥. أعلن مبارك أنه ينوي ذلك لكنه وضع القيود على من يحق لهم الترشح وعلى شروط الترشيح. ولم يكتف بذلك، بل اعتقل منافسه الوحيد الجاد، رئيس حزب «الغد». فماذا كان رد فعل الإدارة الأميركية؟ أرسل بوش الابن زوجته إلى القاهرة لمباركة الانتخابات! لعل الرسالة ذاتها بلغت الرئيس علي عبد الله صالح فأعلن عزوفه عن الترشّح لولاية رئاسية جديدة. لم يكن الأمر بريئاً أصلاً لأن الرجل كان ينوي تقديم ابنه احمد للخلافة. ومع ذلك، لما اكتشف صالح أن ليس ثمة من هم أميركي فعلي في تداول السلطة، ولو شكلاً، تراجع عن قراره ـ خضوعاً منه لـ«الضغط الشعبي»، طبعاً.

أما في السعودية، فكل ما تمخضت عنه مواسم «التحويل الديموقراطي» في أكبر بلد مصدّر للإرهاب والنفط، هو قرار ملكي بإجراء انتخابات بلدية. اقتصر حق الترشح والانتخاب على الرجال، طبعاً، ووصل الفائزون إلى مجالس بلدية بدون صلاحيات. ولما انتهت ولاية المجالس لم يجر التمديد لها. ولا يزال الوعد بإجراء انتخابات بلدية أخرى مجرد وعد.

وماذا عن سورية؟ هل كان ثمة مشروع لتغيير النظام السوري أم علينا أن نقتنع بأن الأمر لم يتعدّ ما سمته كوندوليسا ريس «تغيير سلوك» والفرق بين الاثنين كبير. المتأمرون اللبنانيون يؤكدون أن المسؤولين الأميركيين لم يطرحوا مرة ما يتعدى تغيير السلوك ذاك؟

في المقابل، يصعب تصوّر أن «التحويل الديموقراطي» كان ضمن الشروط الثلاثين التي قدمها كولن باول للأسد، فعلى الأرجح دارت معظمها على قضايا اقليمية؟

الأفدح من كل هذا أن مشروع «التحويل الديموقراطي» قضت عليه انتخابات ديموقراطية! توفي مطلع العام ٢٠٠٧، عن ثلاث سنوات، دون مراسيم دفن، على أثر نيل الإخوان المسلمين نسبة عالية من أصوات الناخبين المصريين، ومن المقاعد النيابية، وبعد فوز حركة «حماس» في الانتخابات الفلسطينية، التعددية والحرة والتي جرت في ظل رقابة دولية. فتبيّن عكس نظرية المحافظين الجدد، أن الديموقراطية العربية قد تعبّر عن حقيقة المشاعر الوطنية للجماهير العربية، وهذه قطعاً مضرّة بـ«أمن إسرائيل».

هذا هو موسم «التحويل الديموقراطي» الذي تمناه البعض مشروع تدخل أميركي، عسكري ودبلوماسي، لنشر الديموقراطية في الربوع العربية. وهو الموسم الذي استهوله واستقبحه البعض الآخر حاسباً نشر الديمقراطية مطلع مؤامرة عنوانها «المشروع الأميركي الإسرائيلي» تبغي بناء «الشرق الأوسط الجديد». علماً أننا لا نزال إلى الآن نضرب أخماساً بأسداس في تعيين ما هو المشروع العتيد هذا وأين الجديد في الشرق الاوسط الأميركي الجديد.

صيغتان للمشروع الديموقراطي

ولما كان تعيين الستراتيجية الأميركية في حقبة الانتفاضات خير من لعن «المؤامرة»، تفيد محاولة رسم المعالم العامة لتلك السياسة قيد التجربة والتطبيق والتعثر في محاولاتها التعويض عما فات، والتوفيق بين الرطانة الديمقراطية والمصالح الوطنية الأميركية، علما أن ما من

مرة قام التعارض بين الاعتبارين إلا وكانت الغلبة للمصالح.

يتبدى هزال ادعاءات إدارة اوباما «الديموقراطية» في حقبة الانتفاضات مما قاله الرئيس الأميركي في آخر خطاب له عن المنطقة، بعد سقوط بن علي ومبارك، إذ أسرّ بأن الولايات المتحدة كانت تضغط باستمرار على الرئيس مبارك لكي يعيّن نائباً له! حقيقة الأمر أن مبارك خضع للضغط متأخراً ولم ينفعه التعيين بشيء ولا نفع نائبه المعيّن، فسقطا معاً. وفي كل الأحوال يصعب فهم صلة وجود نائب لرئيس الجمهورية بالتحويل الديموقراطي، اللهم إلا إذا كان في الأمر مجرد تقليد للنظام الرئاسي الأميركي، أو التأكد من أن يخلف النائب رئيسه بما يضمن «تداول السلطة» بين حاكمين فرديين.

من جهة أخرى، لا يبدو انه طرأ تعديل يذكر على أولوية الأمن الأميركية. في منطقة النفط والقواعد الأميركية، لا يزال الهم الأول هو الحفاظ على أنظمة الاستبداد الريعية السلالية في السعودية وسائر دول الخليج. هناك يجري التعاطي مع أي حراك باعتماد الوسائل العنيفة: التدخل العسكري السعودي ـ الخليجي في البحرين والأطلسي في ليبيا. يبقى اليمن، المشمول بالمنطقة النفطية، حيث المبادرة الخليجية، المدعومة أميركياً، تقف عند حدود تأمين تنحي علي عبد الله صالح وحيث نجحت الدبلوماسية الأميركية في أن تلعب دور الوسيط بين معارضة أحزاب «اللقاء المشترك» وبين علي عبد الله صالح، وأن يتولى السفير الأميركي في صنعاء صياغة مطالب المعارضة الرسمية حول نقل الصلاحيات إلى نائب الرئيس، على حساب المطالب الجذرية للشباب الثائر وفي مقدمتها تشكيل مجلس انتقالي تتمثل فيه قوى المعارضة الشعبية الجديدة.

في منطقة الأمن الاسرائيلي، تجري محاولة الالتفاف على خسارة

حسني مبارك بالاتكال على الجيش الممسوك بالدعم المالي الأميركي البالغ مليار دولار وفتح قنوات الحوار مع تنظيم الإخوان المسلمين. لم تخف السيدة كلنتون أن الحوار الأميركي ـ الإخواني جار منذ خمس أو ست سنوات. وليس مستغرباً أن تكثر الإشارات إلى استلهام التجربة التركية، ما دام «الإخوان» يثيرون الاهتمام الأميركي ليس فقط لأنهم يلبون مواصفات «الاعتدال» بل أيضاً وخصوصاً، لاعتمادهم نظاماً اقتصادياً يلتقي والنيوليبرالية في غير وجه أساسي ولمحافظتهم السياسية والاجتماعية فيما يرى سمير أمين أن الولايات المتحدة أكثر ميلاً نحو النموذج الباكستاني حيث يحكم جيشٌ اسلامي في الكواليس خلف حكومة مدنية يديرها حزب إسلامي أو أكثر. يظهر التردد الكبير في الموقف من النظام السوري على أساس أن لا بديل واضحاً له لتأمين هدوء الجبهة الشمالية مع فلسطين المحتلة وضبط حزب الله في لبنان. في البدء، دعمت الدبلوماسية الأميركية الدور التركي في الأزمة السورية على أمل رعايته تسوية «اصلاحية» بين النظام والتيار الإسلامي. ولما تعثّر الدور التركي، إزاء شدة الانتقادات التي وجهتها القيادة التركية لأعمال العنف الرسمي والتهجير في الشمال السوري، تزايد إغراء الدور الأميركي المباشر. ولعل النظام ذاته شجّع عليه بالانتقال من التركيز على الحل مع التيار إسلامي إلى تبني «الحوار» مع بعض الشخصيات الليبرالية. يحصل ذلك على خلفية صدور القرار الظني للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان في صدد جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي اتهم أربعة من قادة حزب الله وتواترت أنباء عن قرب اتهامه شخصيات أمنية قريبة من الرئيس الأسد. لكن الغضب الشعبي يتصاعد ومعه القمع، كما دلّ خروج عشرات الألوف من سكان حماه لأول مرة في تظاهرات عارمة يوم جمعة «إرحل» في

الأول من تموز. مهما يكن من أمر، الحوار مفتوح مع الدبلوماسية الأميركية حول شكليات التعديلات الدستورية ولا يبدو أنها تمسّ الركيزة الأمنية العسكرية للسلطة ولا النظام الرئاسي شبه المطلق الصلاحيات.

هكذا يمكن وضع تشخيص أولي لخصائص التدخل الأميركي لدى أنظمة لم تغيّر بشيء نهجها في ضمان استمرارها في السلطة والتسلّط عن طريق توسل الشرعية الخارجية وتقديم التنازلات لذاك «الخارج» على حساب شعوبها. يمكن إجمال ذلك في أربعة محاور.

الأول، استصدار التأكيدات من الحكومات الجديدة (في تونس ومصر) على الاستمرار في النهج النيوليبرالي، ودعم قمع أو منع الإضرابات والتحركات العمالية والنقابية باسم الأمن الاجتماعي هذه المرة.

ثانياً، ضمان استمرار الجيوش وأجهزة الأمن ركائز للسلطة السياسية خصوصاً في دائرة أمن إسرائيل.

ثالثاً، تغليب المؤسسة التنفيذية على التشريعية، بإدخال أو دون إدخال تعديلات على صلاحيات أو سلطات الحاكم التنفيذية.

رابعاً، تقديم التعددية السياسية والاعلامية بديلاً من المساواة السياسية والقانونية، وإذا اقتضى الأمر فالفيدرالية بديلاً من الديموقراطية بما هي الحل لقضايا الأقليات المختلفة.

سعت هذه الصفحات إلى الدفاع عن فكرة التلازم بين قيمتي الحرية والمساواة، على أساس أنهما ركيزتا المشروع الديموقراطي. فكان لا بد من التمييز بين صيغتين لذاك المشروع. واحدة تقوم ـ باسم

الحرية ـ على التعددية السياسية والإعلامية ولا تمسّ الأساسي في الأنظمة القائمة: الطابع غير المدني للدساتير وغلبة المؤسسة التنفيذية ـ والحاكم الفرد خصوصاً ـ على التشريعية، أي على المؤسسة المعبّرة عن الإرادة الشعبية. وقد ألقيت لذلك أضواء كاشفة على حقبة أساسية من حِقَب الستراتيجية الأميركية في المنطقة في أعقاب الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ هي حقبة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش والمحافظين الجدد التي اختلطت فيها أحدية شعار «الحرب على الإرهاب» مع رطانة «التحويل الديمقراطي». وحاولنا، في ضوء تلك المقدمات، وبالمقارنة معها، استقراء ملامح السياسات الأميركية تجاه الانتفاضات الديموقراطية الجارية حالياً بإعادة الاعتبار للثنائية الدائمة في السياسة الخارجية الأميركي بين المصالح ـ وهي عندنا النفط وإسرائيل ـ وبين الرطانة الديموقراطية، بما هي الايديولوجيا المؤسسة للاجتماع الأميركي. ويتبينّ على نحو متزايد أنه عندما يقوم التعارض بين المصالح والايديولوجيا، تكون الغلبة للمصالح.

مجلة «دراسات فلسطينية» ـ عدد حزيران ٢٠١١

العروبة والأيديولوجيا القومية: عروبة الحاضر

يشيع استخدام مصطلح «العروبة» هذه الأيام لدلالات متعددة. وهذا الشيوع يستدعي التأمل النقدي. فالافتراض هنا هو عدم التطابق بين «عروبة» و«قومية عربية»، بل أن التمييز بينهما هو المقصود، على اعتبار أن هذه الاخيرة عقيدة تتبناها حركات سياسية واجتماعية وقامت عليها أنظمة حكم وأدت إلى ممارسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. في المقابل، يجري تقديم «العروبة» بما هي هوية وانتماء أو «ثقافة» مشتركة لسكان المنطقة، بغض النظر عن الولاءات العقائدية والأيديولوجية والسياسية وما تثيره من انقسامات.

ولم يكن شيوع هذا المصطلح بمعزل عن تبرئة «العروبة» بما هي انتماء و«ثقافة» من «القومية العربية»، على اعتبار هذه الأخيرة ممارسات تشوبها سلبيات وعسف وظلم وإخفاقات. بإيجاز، صارت «العروبة» هي المطهر من كل الذنوب القومية. فأمكن القول أن

الأخطاء والانحرافات وأشكال التخلي المختلفة تقع على «العرب» لا على العروبة. وفي النطاق الأضيق، صار بالإمكان أن تنصبّ الملامة على «العروبيين» وقد خانوا «العروبة» أو تخلوا عنها أو لم يجيدوا فهمها أو تمثيلها أو تحقيق أهدافها. وهذه الدَرْجةّ الشائعة عميقة الجذور في الفكر الديني حيث تنزيه النص المقدس والتعاليم عن اخطاء البشر وتبرئة الإيمان من فساد التعبير الإنساني عنه في الحياة العملية، بل تلويث طهارته تلويثاً.

أحسب أننا سوف نستمع إلى عدد من منوعات هذا التمييز بين نص وممارسة وإيمان وسلوك تطلباً للتطهر والتطهير. من جهتي، سوف أكتفي بفرضية أن «العروبة» هي الرابطة القومية الموضوعية التي تجمع سكان العالم العربي على أرض ولغة وثقافة واحدة وتاريخ مشترك. وأسجل عدداً من الملاحظات النقدية حول «الأيديولوجيا القومية» في المعيش والمتداول الحالي بما هي أيديولوجيا الأمر الواقع العربي وتبينّ آثارها على الرابطة القومية.

تغييب الحاضر

للأيديولوجيا القومية، ومستتبعاتها العملية، مشكلة عضال مع الزمن، تتواتر على الدوام، وعلى غير ما استقرار، بين ماض ومستقبل.

إن كل تأكيد لهوية، وهو عادة مألوفة من عادات الأيديولوجيا القومية، رياضة ماضوية، تقوم على العودة إلى جذور ما، ونَسَب ما وعصر ذهبي مقيم في التاريخ أو المخيلة، والتذكير بها لإثبات الانتماء الواحد والوعد بالخلاص، حتى أن البعض من المفكرين القوميين العرب عرّف القومية بما هي فعل تذكر: ثمة أمة كانت موحدة ومزدهرة وبانية حضارة متفوقة، هي الآن في حالة من الفقر

والجهل والمرض، حسب ثلاثية الأستاذ ميشال عفلق لتعريف حال الفساد والتقهقر. من هنا الحاجة إلى «الانقلاب على الذات» للتطهر من فساد المجتمع من أجل استحقاق الخلاص الآتي. بهذا المعنى لا تكاد الأيديولوجيا القومية تختلف كثيراً عن الفكر الديني التكفيري: الواقع فاسد/تجب استعادة الماضي بواسطة العودة إلى الدين الأصلي أو الهوية الصافية. هذا هو الخلاص.

ولا يضارع التذرع بالماضي إلا الهروب إلى مستقبل موعود هو مجال التمني. هذا هو الوجه الآخر للأيديولويجا القوميه، وجهها الإرادوي.

وليس أدلّ على هذه المراوحة بين ماض ومستقبل غير الثنائية الدارجة خصوصاً بعد هزيمة ١٩٦٧ بين الوصف العدمي الساحق لما آلت إليه أحوال الأمة وبين التمني التفاؤلي المطلق. من جهة، يجري تلخيص أحوال ٣٠٠ مليون عربي وتاريهخم الحديث وأوضاعهم بحكم وصفي مبرم تلخصه معادلة «المسار الانحداري إلى قعر لا قرار له». ومن جهة ثانية، تلقى الدعوة الدائمة إلى «الوعي» أو إلى «الاستنهاض». وسيان أتمّ الاستنهاض بالنخوة العشائرية أم بتزويق أكمل وأجمل المشاريع النهضوية لبناء المدن الفاضلة، فإن حالتي الوعي والنهوض لا تتقدّمان إلينا مصحوبتين بأي شرط من شروط تحقق أي منهما. وبغض النظر عما إذا كانت المشاريع منسوخة عن نموذج غربي أو داعية العودة إلى الأصالة، لن تلقى فيها ذرة إدراك لأولويةٍ من حيث الأهداف ولا لتعيين طبيعة العوامل التي كانت تكبح الارتقاء من ذلك الانحدار السحيق الذي لا قرار له إلى القمم النهضوية الشاهقة ـ وهي الآن تسمح به ـ فضلاً عن افتقار تلك المشاريع إلى أي حسبان للوسائل الواجب اعتمادها وللمهل

والمراحل الزمنية والمسارات ـ غير الانحدارية ـ لتحقيق ذلك الارتقاء.

وقد يكون من نافل القول أن بين مقولة الانحدار ومُنية النهضة يقع كل الموضوع. يقع الحاضر. وحصيلة المراوحة بين الاثنين لا تغيّب الحاضر وتحجبه وحسب، بل تحول أيضاً وخصوصاً دون استكشاف ما يملكه الحاضر من إمكانات وطاقات وتناقضات وقوى وعقبات وأيضاً من قوى ومسارات فعلية للتغيير، أي للتقدم نحو تحقيق إنجازات في المستقبل.

الماضي عبء أم حافز؟

هذا سؤال مركزي في الفكر القومي وهو يشكل صلة الوصل بينه وبين الفكر النهضوي، المتضمّن في السؤال الشهير «لماذا تقدم الغرب وتخلف العرب والمسلمون؟».

لست متأكداً من وجود حالات تاريخية متحققة لعب فيها الماضي حافزاً على التقدم إلى الحد المتصوّر في التخييل النهضوي العربي. مهما يكن، يبدو أن الماضي المجيد في حالتنا بات يشكل عبئاً أكثر منه حافزاً من الحوافز. وهذا تبين في كل الأحوال في أيديولوجيا الأمر الواقع القومية وإشكالية القياس على الماضي وعلى الغرب.

يفترض الشطر الثاني من المعادلة ـ تأخر العرب والمسلمين ـ قياس التأخر الراهن على التقدم السابق. أي قياسه على العصر الذهبي للحضارة العربية. فتجري المقارنة المطلقة وغير المتكافئة بين زمن عمومي يختصر بأمجاد وحضارة وإنجازات، تفقد تدريجياً صلتها بالتاريخ وتدخل عالم الأسطورة، وبين أوضاع معاصرة هي في

صلب الحاضر وابنة للتاريخ. وحصيلة مثل هذا القياس غالباً ما تكون الاستكانة العاجزة أمام هول الفوارق وضخامة المهمات ــ وهي عادة ما تورث الاستسلام للأمر الواقع ــ أو تنشر نزعة احتقار للذات العربية الراهنة لعجزها عن محاكاة الذات العربية الماضية.

أما في الحالة الثانية من المعادلة حيث المفارقة جغرافية ــ تأخر العرب وتقدم الغرب ــ فيولد ما يشبه النقيض للحالة الأولى دون أن يكون تصحيحاً لها. ذلك أن التفارق بين واقع «التأخر» ونموذج «التقدم» يغذي في معظم الأحوال شهوة للتمثل بالنموذج «المتقدم» واستيعابه من خلال استهلاك أشياواته. يمكن تسمية هذه النزعة بنزعة «الحسد الاستهلاكي». العربي يتماهى مع «الآخر» بل يريد أن يكون مثل «الآخر». ولما هو لا أستطيع أن ينتج في بلده المعارف والعوامل والمؤسسات والانجازات التي قام ويقوم عليها «تقدم» ذلك الآخر، ولما كانت تحول بينه وبين إنتاجه تلك العارف والعوامل والمؤسسات والإنجازات، مصالح سلطوية ومالية مسيطرة، تجده يختصر الطرق باستهلاك ما ينتجه ذلك «الآخر».

إلى هذا، أورثتنا معادلة تأخر العرب والمسلمين/تقدم الغرب إشكالية «حضارية» تستفحل الآن مظاهرها مع سيادة الرأسمالية الثقافوية التي تسوّقها العولمة. يسود الآن تعريف لعلاقة التقدم/التأخر في وجهها الحضاري من خلال مقولات مستجدة معظمها مستعاد من مقولات استشراقية بهتت لبعض الوقت. هي علاقة الغرب/شرق يجري تعريفها بأنها محكومة بمنوعات من «الغياب» و«الفجوات» و«العجز» و«النقصان» إلخ. فالقسم الأكبر من الفكر السائد مهجوس بتفسير لماذا لا يوجد عندنا ما هو موجود عند غيرنا. أي عند الغرب.

«غياب» الديمقراطية مثال ساطع على هذه الإشكالية. كم من ورشة وندوة ومحاضرة ومشغل ومؤتمر انعقد، خلال ربع القرن الأخير، لتفسير هذا «الغياب» واستنباط الوسائل من أجل «استحضار» ما هو غائب. وحقيقة الأمر أنه عندما يطغى تفسير «الغياب»، يتراجع «حضور» التفكير. يكفي برهاناً على ذلك أن نقارن بين مقادير الوقت والجهد والتمويل الموظفة في تفسير غياب الديموقراطية وبين ما هو موظف منها في تفسير وتحليل الأنظمة العربية الاستبدادية وقواعدها الاجتماعية، وأشكال شرعنتها ـ بما فيها الشرعنة الخارجية- وآليات سيطرتها ـ ضمن ثنائية الطواعية والقمع ـ وعوامل استمرارها وما شاكل ذلك.

لكن لنعد إلى الإشكالية النهضوية الأصلية. يقال لنا أن الغرب قد انتقل الآن من المجتمع المادي الإنتاجي إلى بناء مجتمع المعرفة. ومعه تجب إعادة صياغة السؤال النهضوي العربي على نحو جديد هو: كيف الوصول إلى مجتمع المعرفة؟ هذا ما تدعونا إليه تقارير التنمية البشرية العربية القائمة على فرضية أن التنمية المادية ـ اقتصادية وبنيوية ـ فاشلة أو هي لم تعد كافية. ينبغي توجيه استثمارات التنمية وجهودها وخططها نحو تنمية العنصر البشري، وهو طبعاً أمر محمود ومطلوب بذاته، علماً أننا لسنا نلقى نقداً وافياً لتجارب التنمية المادية السابقة، ولسنا نفهم تماماً السبب الذي يحول دون العمل على استكمالها بعد تصحيح مساراتها، اللهم إلا إذا أريد إقناعنا بأن مشاريع التنمية العربية السابقة، في العصر القومي، قد أنجزت مهماتها والأهداف بما فيه الكفاية ما يسمح بالانتقال إلى... التنمية البشرية!

في كل الأحوال، انتقل السؤال النهضوي الآن إلى الثقافة وبناء

مجتمع المعرفة الموعود والخلط بينهما. وهو الحل الذي ابتكره مثقفون طليعيون نهضويون عرب ويروّج له ويعمل على تمويله أهل النفط ممن يريدون بالثقافة التعويض عما لم يتمتعوا به في الولادة والنشأة أو يتوسلون تمويل الثقافة ـ الأرخص كلفة ـ بديلاً عن أدوار توظيف النفط والثروة والأرصدة النفطية لتكون روافع نهضة تنموية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة، تبني المجتمعات الإنتاجية ـ التي لا معنى لمجتمع المعرفة دونها. تلك نهضة يناط بها توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الضرورية للجميع من ماء وسكن وعلم وعمل وصحة ودواء وبيئة نظيفة، وتحقيق المساواة السياسية والقانونية وتكافؤ الفرص أقلاً بين المواطنين، وتقليص حدود الفقر والفوارق الطبقية بتحقيق مقادير من العدالة الاجتماعية، فضلاً عن توظيف النفط لاستملاك عناصر القوة في المعارك الوطنية والقومية.

المعرفة وأيديولوجيا المعرفة

مهما يكن، تكاد أن تختزل عملية بلوغ مجتمع المعرفة هذا بمهمة نقل المعرفة ـ لا إنتاجها ـ من خلال التعليم والترجمة خصوصاً.

قبل ثلاثة أعوام، أطلق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس وزراء دولة الإمارات العربية وحاكم دبي، مؤسسة ثقافية على اسمه، أعلن أنه خصص لها وقفية من عشرة مليارات دولار، طمحت لأن تكون مبادرة عربية شاملة تهدف إلى لا أقل من بلوغ «مجتمع المعرفة» إياه بواسطة «الثقافة والتعليم والإبداع والريادة في الاقتصاد». لا يبدو أنه قامت للمبادرة قائمة تذكر بعد النكسة المالية التي أصابت إمارة دبي. ولكن مشروع الشيخ محمد يبقى دليلاً بذاته على تلاقي النزعة الثقافوية مع المصلحة النفطية والسياسات

النيوليرالية كما تروج لها مؤسسات التنمية الدولية. يعين تقرير الشيخ محمد قضايا المنطقة بثلاث تدور كلها مدار النقصان والهوة والغياب والعجز. ١) يضم العالم العربي أعلى معدلات البطالة في العالم؛ ٢) يسجل العالم العربي أدنى المستويات العالمية في البحث العلمي؛ ٣) يضم العالم العربي نسباً عالية من الفقراء. وتعدد وثيقة برنامجية أصدرتها مؤسسة الشيخ محمد نحواً من ١٥ مهمة من أجل بناء «مجتمع المعرفة» أهمها توزيع المنح المدرسية وتوسيع التعليم واستحداث برامج تعليم خاصة بالنساء على «الانترنت» (على أساس أن «واجباتهن الزوجية» تفرض عليهن البقاء في المنازل!) وتدريب «رواد الاقتصاد» على الريادة والقيادة (وهو العنوان الرئيسي لتلقين الشباب مبادىء النيوليبرالية وقيمها) وتخصيص مساعدات للاجئين (دون تعيين من هم) وتمويل برامج للإحسان (ويبدو أنه المهمة الرئيسية للمساهمة في مكافحة الفقر) وأخيراً وليس آخراً تشجيع الترجمة على نطاق واسع من أجل ملء الثغرة الكبيرة في الترجمات من اللغات الأجنبية التي تعاني منها المنطقة.

يستدعي المشروع عدداً من الملاحظات، في ما يلي أهمها:

أولاً، أن عولمة المعرفة لم تؤد إلى عدالة، أو أعدل، في الوصول إلى الإنجازات التكنولوجية والعلمية تخترق الفوارق الطبقية والجغرافية بين شعوب العالم. على العكس، ازداد احتكار المعرفة بما هي أرقى أشكال رأس المال المدرّ لا على معدلات الربح في العصر الإلكتروني، في نطاق ضيق في الغرب الأورو ـ أميركي خصوصاً. وليس صدفة أن يكون أغنى رجل في العالم الآن هو صانع البرامج الإلكترونية بِل غيتس. هذا يعني أن كسر هذا الاحتكار كناية عن سلسلة من المعارك والتوظيفات والجهود وليس مجرد نقل أو

استهلاك ما هو في متناول اليد.

٢ ـ يصعب تصوّر كيف أن هذا البرنامج الطموح في التنمية المعرفية والثقافية ـ وخصوصاً في شقه التعليمي ـ يساعد على زيادة فرص العمل وعلى إيجاد ٨٠ مليون فرصة عمل عربية جديدة خلال السنوات العشر القادمة، وهو الرقم الذي يستمده المشروع من «تقارير التنمية العربية» للدلالة على مدى النقصان المتوقع في فرص العمل. كل ما في أمر التعليم أنه مرشح لزيادة عدد العاطلين من العمل بين المتخرجين بدلاً من العكس، أي أنه لن يؤدي إلا إلى رفع المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل إذا لم يرتبط بتوسع الإنتاج أو زيادة القطاعات الإنتاجية والخدمية ورفع مستوياتها وقدراتها التقنية بحيث تتطلب يداً عاملة وموظفين أرقى مستوى من حيث التعليم.

٣ ـ لم يكن محض صدفة أن تغفل مؤسسة راشد بن مكتوم أي ذكر للنفط بما هو أحد عناصر التنمية، مثلها مثل «تقارير التنمية البشرية». والحال أن العالم العربي يملك ثروات طبيعية تسمح له ببناء قاعدة إنتاجية زراعية ـ صناعية لا غنى عنها لبناء الأساس المادي لمجتمع المعرفة العتيد ولاستيعاب الأيدي العاملة في آن معاً. لا يحتاج العالم العربي إلى تراكم أولي مكلِف من حيث الزمن ولا من حيث الاضطرار إلى الاستغلال المضاعف لليد العاملة المحروسة بالضبط السياسي، على الطريقة الهندية أو الصينية، لا، لا يحتاج إلى كل هذا لبناء نظام متكامل اقتصادياً وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب لزيادة موارده المادية والبشرية والمعرفية. يملك العالم العربي انطلاقاً ثروات طبيعية قابلة لأن توفر له مثل هذا الانتقال بأكلاف بشرية زهيدة ومهل زمنية قصيرة نسبياً. وإننا نتحدث هنا عن عالم عربي

متكامل اقتصادياً من حيث السوق وتوزيع العمل والعمالة بين أجزائه لأنه السبيل الوحيد لاحتلال مكانته في عالم ينحو بازدياد نحو بناء التكتلات الاقتصادية الكبرى من مثل أوروبا أو نحو دول ذوات رقعات جغرافية وموارد طبيعية وبشرية وطاقات اقتصادية كبرى مثل الهند والصين قادرة على منافسة المركز الأمبراطوري الأميركي من خلال التركيز المكثف على الأيدي العاملة الرخيصة.

يجري تصوير الترجمة بما هي الواسطة السحرية لنقل المعارف من الغرب إلى العالم العربي ونقل العالم العربي ذاته إلى «مجتمع المعرفة». تتكاثر مشاريع الترجمة وأهدافها العددية. في أبو ظبي وحدها مشروع لترجمة الف كتاب في السنة. ما من شك في أن الترجمة ضرورية ومهمة لنقل المعارف والتفاعل بين الثقافات والشعوب. لكن يجري التصرّف في حقل الترجمة، كما العادة، كمن يبدأ من الصفر. من بين عشرات الملايين من الدولارات المخصصة للترجمة لا يوجد مبلغ زهيد مخصص لدراسة رواج الكتب المترجمة ـ وتحرّي أنواعها، ومدى التوازن بين تلك الأنواع والاختصاصات، وإحصاء عدد النسخ المطبوعة والموزعة، ورصد أماكن التوزيع وشبكاته، وأخيراً ليس آخراً دراسة القارىء ـ حاجاته، مشكلاته، واستطلاع آرائه في النصوص المترجمة. هذا دون أن نتحدث عن ضرورة الخوض في مهنة الترجمة ذاتها، بدءاً بالسؤال عن مدى تحولها إلى مهنة وعن شروط تحولها إلى مهنة مستقرة وكافية لممارسيها، إذا كنا نتوخى تحقيق أي تقدم نوعي في حقل الترجمة. وعلى المستوى ذاته من الأهمية هنا تقع معالجة قضايا الترجمة والمترجمين ومهمات التشبيك بين المترجمين، وتدريبهم، وتنمية التفاعل في ما بينهم، وأخيراً ليس آخراً توحيد مصطلحات الترجمة.

ما يحدث هو إغفال كل هذا العالم من القضايا باسم ملء «الثغرة» في إنتاج الكتب المترجمة في العالم العربي بواسطة الزيادة العددية لكمية الكتب المترجمة سنوياً. فهنا أيضاً يخضع كل شيء للشهوة الاستهلاكية.

في خلاصة هذه المحاججة تبرز استحالة الاستمرار في الإشكالية العبثية ـ «تقدم الغرب وتأخر العرب والمسلمون». لا بد من الاستعاضة عنها بإشكالية متمحورة على الذات، تقوم على «القياس على الذات»: أي القياس على أساس الأهداف المرسومة والإنجازات المتحققة في مهل زمنية معينة سلفاً، بديلاً عن القياس بين حاضر وماض أو بين منطقة جغرافية وأخرى.

الوحدوية و«الوحدويات الانفصالية»

لا حاجة للبرهان على أن فكرة الوحدة، وتحقيق وحدة الأقطار العربية، هي محور الفكر القومي. تحكمه ثنائية: وحدة/تجزئة. وفرضيته الأساسية أن الأمة معطى طبيعي عضوي واحد موحد. ما يولد التطابق مع ثنائيات أخرى أبرزها طبيعة/اصطناع واصالة/شواذ. الوحدة هي الطبيعي والشواذ هو التفكك. ما أكثر الأبحاث عن مخططات تفكيك الأمة العربية والمؤامرات. إذا كان لا جدال في أن القوى الغربية قد عودتنا على استخدام الفروقات والنزاعات الإثنية والدينية والمذهبية خدمة لمصالحها وأغراضها في السيطرة والاستغلال، فلا جدال أيضاً في أن التفتيت لا يختصر الاستراتيجيات الغربية إذا افترضنا الاتفاق على أن ما نحن بصدده هو منوعات من الاستعمار. فضلاً عن أن «كشف المخبأ» من مخططات أو مؤامرات التجزئة والتفكيك ليس يؤدي بالضرورة إلى تقديم الجواب الناجع عليها ومقاومتها والانتصار عليها.

ولا بد هنا من ملاحظات استهلالية.

أولاً، ليست القوى الغربية نزاعة دائماً إلى التفتيت، فقد تكون ميالة أحياناً إلى التجميع. في تجزئة سايكس بيكو، جمعت بريطانيا ثلاث ولايات عثمانية من أجل إنشاء العراق الحديث. وإذا كانت بريطانيا وأميركا قد عارضتا الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨، وعملتا على فصلها حتى قبل أن تنجز بواسطة محاولات الاغتيالات والتدخل العسكري، فإن الدولتين الاستعماريتين شجعتا ودعمتا الوحدة الهاشمية بين الأردن والعراق. وفي اليمن عام ١٩٩٠ أعطت إدارة الرئيس جورج بوش الأب الأميركية الضوء الأخضر للرئيس علي عبد الله صالح لتحقيق الوحدة بين شطري البلاد. على أساس أنها أسلم وسيلة لتصفية النظام العربي الوحيد وثيق الارتباط بالاتحاد السوفياتي. هذا في وقت كانت العربية السعودية، الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، تعارض الوحدة اليمنية. وقد تكررت القصة ثانية عام ١٩٩٤ إبان الحرب بين شطري اليمن عندما دعمت الإدارة الأميركية استمرار الوحدة فيما دعمت العربية السعودية الانفصال الجنوبي. والمعيار في كل هذه الحالات من الوحدة والتفكيك هو المصالح الاستعمارية.

ثانياً، لقد آن الأوان لوضع «نظرية فرّق تسد» على محك التدقيق والتجربة. في الأصل، تعين هذه المعادلة الاستعمارية هدفا هو السيادة (السيطرة) ووسائل هي التفريق (التجزئة). الغريب أنه في أيديولوجيا الأمر الواقع القومية عندنا، تتجه المعادلة إلى التحول إلى نقيضها حيث يصير الهدف هو التفرقة وتصير السيطرة هي الوسيلة. مثال: «احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق من أجل تجزئته إلى كيانات عنصرية طائفية مذهبية»، يقول الخطاب القومي

والإسلامي السائد. مثال آخر: اختزال ما يسمّى «المشروع الأميركي الصهيوني» بمهمة تكاد أن تكون وحيدة هي تفتيت المنطقة إلى كيانات عنصرية طائفية مذهبية مصطنعة لا غرض لها إلا تبرير المشروع الصهيوني وكيان إسرائيل. هنا أيضاً تتحول الوسيلة إلى هدف يكاد أن يختزل كل المصالح الاستعمارية في المنطقة بأسرها بغيرية أميركية لا غرض لها إلا تبرير الكيان الإسرائيلي.

ثالثاً، التجزئة والمصالح. عندما يقال أن هدف الاحتلال الأميركي في العراق هو تجزئة البلد يجري التغافل عن السؤال الساذج: لماذا الاضطرار إلى التجزئة إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع السيطرة على البلد موحداً؟ كذلك يجري إغفال عنصر المصلحة في التخطيط الاستعماري، اللهم إلا إذا صار الاحتلال والاستعمار مثل الفن للفن، كناية عن سيادة وسيطرة لذاتهما، بغض النظر عن المصلحة الستراتيجية والاستغلال للشعب والبلد والثروات الطبيعية. وسؤال المصلحة هنا هو: ما الأضمن للسيطرة على الموارد النفطية والغازية في العراق، بقاء الكيان العراقي محدوداً، ولو في ظل فيدرالية، أم تجزئته إلى ثلاثة كيانات؟

رابعاً إن أحادية التركيز على ثنائية وحدة/تجزئة لا تبرئ القوى المحلية من المسؤولية عن المساهمة في تجزئة شعوبها وليس مجرد الفشل في تحقيق أي تقدم في الوحدة القطرية أو القومية.

والسؤال المسكوت عنه هنا هو: هل يمكن أن تستوعب هذه الأمة العربية هويات مختلفة في ظل سيادة خطاب الأمر الواقع القومي (والإسلامي)؟ على هذا يتوقف ما إذا كان ثمة فارق فعلي بين «عروبة» و«قومية عربية».

عرفت التجربة التاريخية أشكالاً ومنوعات من مناهج التوحيد. هناك منهج القطر القائد، الذي مارسته مصر خلال فترة وخصوصاً في عهد عبد الناصر. وثمة منهج القطرين القائدين الذي لا يجوز الاستخفاف به، وقد توحدت أوروبا من خلال تفاهم ألمانيا وفرنسا اللتين تعاونتا على توحيد ٢٧ بلداً. وعرفت التجربة التاريخية التوحيد القسري من خلال احتلال قطر لقطر آخر باسم الوحدة، كما في التجربة الفاجعة للاحتلال العراقي للكويت أو في المآل العملي للعلاقة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في ظل الوحدة. وهناك صيغة شعب واحد في دولتين: وهي المعادلة الرسمية التي حكمت العلاقة بين سورية ولبنان خلال أكثر من ربع قرن. وهي تستدعي أن نتفحص في الأخطاء والسياسات القسرية التي ارتكبتها الدولتان على وحدة الشعبين. يجب التذكير بتلك العادة البشعة للطوائف السياسية اللبنانية في الاستنجاد دوماً بالخارج على الخصوم الداخليين دون أن نتناسى منطق الهيمنة والتسلط الذي به مارست السلطات السورية انتدابها السياسي والأمني على لبنان، المكرّس عربياً ودولياً، وتغليبها الاستخدام الجيو استراتيجي للبنان في مشاريع إقليمية على حساب المساهمة في بناء علاقات ثابتة تقوم على المساواة والندّية والتكامل الاقتصادي واحترام التباين بين النظامين السياسيين والاقتصاديين. والأدهى أن تلك التجربة المشتركة، بسلبياتها والإيجابيات، قد جرى تنحيتها عن المساءلة والمحاسبة واستخلاص الدروس بعدما تمت المصالحات الأخيرة بين الحكام على طريقة الصلحات العشائرية وتبويس اللحى.

على أن الظاهرة الأبرز في الآونة الأخيرة هي ما يمكن تسميته «الوحدوية التجزيئية» يتضافر فيها التمييز الجهوي والمذهبي والإثني مع المركزية والاستبداد السلطوي، ما يشجع التيارات الاستقطابية

والانفصالية. لقائل يقول بأن الإمبريالية لا جهد لها غير هذا. وهذا صحيح وألف صحيح. لكن هل قاومت وهل تقاوم السلطات والقوى المحلية تلك المخططات؟ وإلى أي مدى وبأي نسبة من النجاح والفشل؟ أم هل أسهمت ممارسات هؤلاء في تسهيل المخططات والجهود الاستعمارية بواسطة الإهمال والتعنت والفشل في المعالجة؟

في العام ١٩٩١ أعادت الإدارة الأميركية تعريف هوية العراق من خلال تعيينها «المنطقتين الآمنتين» في شمال البلاد وجنوبه، فقسّمت العراق وشعبه إلى ثلاث مناطق على أساس إثني ـ مذهبي: منطقة شمالية كردية ومنطقة وسطى سنية ومنطقة جنوبية شيعية. يجمع بين هذه الهويات نفي هوية العراق العربية. عند الإعداد لاحتلال العراق، قالها بصراحة كنعان مكية، أحد منظري الاحتلال الأميركي لبلاده: غرض الاحتلال الأميركي للعراق خلق عراق «لا عربي».

لكن، ألم تفد هذه المشاريع الخارجية لفرض هويات وتغيير هويات من سوابق وممارسات لنظام صدام حسين الذي أعاد تطييف العراقيين وأعاد الاعتبار للمذهب والعشيرة والقبيلة بما هي وحدات سياسية ووسائط بين الدولة والأهالي (ولا أقول «الأفراد» لأن هذه الجماعات تلغي الفرد والمواطن)؟ وألم تبلغ تلك الممارسات الذروة في آذار ١٩٩١ عندما أغرق الجيش العراقي ـ المهزوم أمام الغزو الأميركي ـ بالدم وبعشرات الآلاف من الضحايا انتفاضة شعبية في جنوب البلاد وشماله قامت ضد نظام صدام حسين الدكتاتوري؟ وهل تأزيم القضية الكردية في العراق، ودفع أوساط كردية إلى الميل نحو الانفصال، لا علاقة له بحملة «الأنفال» التي دمرت مئات

القرى وأجلت عشرات الألوف من الأكراد من مناطقهم وأسكنتهم قسراً في منطقة الناصرية الجنوبية وأحلت الألوف المؤلفة من العرب الشيعة محلهم؟ وبدون مواربة، هل تأزم المسألة الكردية الآن في سورية معزول عن الآثار السلبية لسياسات «الحزام العربي» التي مورست في الستينيات والسبعينيات؟

لكن لنعد إلى العراق. عندما حول الاحتلال الأميركي صيغة ١٩٩١ إلى تعريف للعراق وهويته، لماذا سارعت معظم القوى السياسية العراقية، على تعدد مذاهبها والإثنيات، إلى تبنّي التعريف للعراق بصفته إثنية ومذهبين إسلاميين؟ أليست هذه مسؤولة بالقدر ذاته عن المخططات الأميركية التفكيكية؟ أو فلنقل إنها كرستها تكريساً في نظام السياسي دون أن ننسى مترتبات ذلك على الانقسامات الأهلية والنزاعات الدموية.

وتتجلى الوحدوية التجزيئية الآن في أبشع وأخطر مظاهرها في نقض حقوق الامازيغ الثقافية في الجزائر، باسم العروبة، حيث تتصاعد دعوات انفصالية مستجدة. وكذلك الأمر في المساهمة في دفع الجنوب السوداني إلى الانفصال بعد محاولات فرض الشريعة على أهله غير المسلمين أصلاً، وفي فشل التجربة الوحدوية اليمنية وقد تحولت عملية توحيد اليمن عام ١٩٩٠ إلى احتلال عسكري عام ١٩٩٤ واستباحة اقتصادية وتمييز في المواطنة بين شمال وجنوب منذ ذلك الحين.

يجدر التفكير ملياً في هذه الوحدوية التجزيئية القائمة على فرضيتي الوحدانية العروبية والمركزية السلطوية. ولعل أبرز دروسها هو أن ترسيخ عوامل الانتماء القومي والمسير الوحدوي يبدآن في داخل كل قطر، قبل أن يُنجرا بين الدول العربية. قد نسمي ذلك «عروبة

الداخل» وهي غير قابلة للاستيراد ولا للتصدير. ولا للانتقال بالعدوى. والكلمة المفتاح الناقصة في ثنائية الوحدة/التجزئة، حيث «الوحدة» تختزل بالمركزية القسرية النابذة، وحيث الاستسلام لمؤامرات «التفكيك» يعفي العرب من أي مسؤولية وأي فعل ما دام التفكيك من صنع الخارج والأجنبي، هذه الكلمة المفتاح هي «التعدد». تبنى عروبة كل قطر، أو يعاد ترميمها، عن طريق الاعتراف بالتعدد ومأسسته بصفته مصدر غنىً وقوة وليس بما هو مصدر ضعف وتبديد للهوية. وهذا يعني ترسيخ المساواة القانونية والسياسية بين المواطنين وتصحيح الاختلالات التاريخية المتراكمة بين الأكثرية والأقليات بالاعتراف بحقوق الأقليات اللغوية والثقافية وبحق الأقليات في الحكم الذاتي وصولاً إلى الحق في تقرير المصير طريقاً لإعادة استيعاب الأقلية في العيش المشترك مع الأكثرية لا العكس. وفي الحالات القصوى، قد تكون الفيدرالية هي إحدى الوسائل الاستثنائية لإعادة بناء وحدة بلد على أسس جديدة بعد عملية تدمير لعناصر التوحيد فيه، والدولة منها خصوصاً، أو لتصحيح الشطط المتمادي الذي ارتكبته سلطاته المركزية في الاستئثار والتمييز.

وهنا لا بد من التذكير بوافد جديد من عوامل التفكيك هو الأسلمة. فمن مفارقات مفاوضات الفيدرالية العراقية استبعاد فكرة الفيدرالية العربية - الكردية، ما يعني إقليماً كردياً يضم ثلاث محافظات كردية وإقليماً عربياً يضم سائر المحافظات البالغ عددها ١٥ محافظة. وقد رفضت الأحزاب العربية ذلك، مقترحة حق كل محافظة في أن تكوّن لنفسها إقليماً فيدرالياً قائماً بذاته. وذلك في فترة كان فيها الحزبان الشيعيان الرئيسيان يعيشان في ظل غواية بناء إقليم جنوبي يضم المحافظات ذات الأكثريات الشيعية.

تكررت محاولات الأسلمة في موضوع تصميم العلَم العراقي الجديد. رُفضت اقتراحات بالعودة إلى العلم الجمهوري لثورة ١٤ تموز، الذي يجمع الألوان العربية مع الرموز الكردية والعراقية القديمة والجمهورية، فأصرّت الأحزاب العربية على التغيير الكامل لشكل العلم في تصميم جديد. ولما خرج التصميم الجديد، طغى عليه اللون الأزرق (ما ذكّر الناس بالعلم الإسرائيلي) وأبرز رموز الهوية الإسلامية (الهلال) وبلاد الرافدين (عارضتان زرقان) على حساب أي إشارة إلى ما يرمز إلى الهويتين العربية والكردية وإلى الجمهورية. فلم يكن غريباً أن تقوم تظاهرات عنيفة ضد العلم الجديد منعت اعتماده.

ألا يدلّ كل ما ورد أعلاه على أن الوحدة ليست معطى طبيعياً لا يتطلب إلا تنقية الشواذات فيه أو استئصالها؟ إن التجزئة القطرية والقومية هي الحال الطبيعية والوحدة هي المصطنعة. وأن الانطلاق من هذه الفرضية ليس غرضه طبعاً إنكار أهمية الوحدة، أو إسقاطها من الحساب، ولا تأجيلها، ولا الاستسلام لعوامل التجزئة المكرسة والمتفاقمة، بل اختيار لأسلم الطرق لبناء الوحدة، لصناعة الوحدة.

الحامل الاقتصادي

اللافت أيضاً في عهد هذه العروبة المدجنة «الثقافوية» المنقّطة، هو الغياب المتزايد للمكّون الاقتصادي. خليق بالهمّ الوحدوي الآن أن يثير سؤالاً يجري التلميح له تلميحاً، أعني به وحدة المصالح المشتركة. إن تغييب منطق المصلحة إضافة إلى تغييب الاقتصاد من المشروع الوحدوي عامل إضافي من عوامل تكريس التجزئة وإضعاف العالم العربي عموماً، وعجز القوى القومية والإسلامية، وملحقاتها اليسارية، عن الإنجاز.

من حيث التاريخ، نتحدث عن التجزئة الكيانية السياسية في تطبيق اتفاقية سايكس بيكو ونتناسى مفاعيل سايكس بيكو الاقتصادية. لم تكن التجزئة الاستعمارية مجرد وسيلة للسيطرة المباشرة أو الجيوستراتيجية فقط وبل كانت أيضاً وسيلة لربط كل قطر عربي على حدة بروابط استتباع اقتصادي بهذا القطب الغربي أو ذاك. بهذا المعنى، لم يكن للتجزئة في اتفاقية سايكس بيكو وجه اقتصادي كبير وحسب بل كان ذلك الوجه تأسيساً لمكون من مكونات السيطرة الاستعمارية، سوف يتفاقم بعد ذلك، وهو تفكيك المصالح الاقتصادية المشتركة بين العرب وربطهم مجزئين بالحواضر الغربية.

الأمثلة الناجحة في التجارب الوحدوية هي التجارب التي قامت على المصالح المشتركة بين عناصر مجتمع معيّن أو قارة معينة. هنا يحضر طبعاً المثال الأوروبي الذي بدأ بالاقتصاد ليصل تدريجياً إلى السياسة. أما في تجربتنا العربية، فقد لا يكون مبالغاً القول إن اتحاد الإمارات العربية، التجربة الوحيدة الباقية من التجارب الوحدوية، مستمرة لأن التكامل الاقتصادي والمصالح الاقتصادية المشتركة مكون أساسي من مكونات وحدتها. ويمكن أن يضاف إليه وجود قطب توحيدي هو إمارة أبو ظبي.

في وجه النزعة السياسوية السائدة، يمكن القول بلا تردد إن الطريق الاقتصادي إلى الوحدة العربية، أي الوحدة السياسية، هو الطريق السليم والمضمون.

ولكن ماذا عن مسؤوليات القوميين والعرب عموماً في التجزئة الاقتصادية؟ من المسؤول مثلا، في كل بلد عربي، عن بؤس التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية الذي هو بحجم الكارثة، لا يتعدى ٧ إلى ١٠٪. النسبة بين سورية ولبنان لا تتعدي الـ ٤ ـــ

٥٪. لهذه الأسباب والعديد غيرها، يجب إعادة الاعتبار للحامل الاقتصادي للعروبة، خصوصاً في زمن يراد فيه تلخيص العروبة إلى مجرد رابطة ثقافية. ولنقل سريعاً إن عنصرين يلزمان لأي تصور جاد من أجل بناء مكونات القوة والوحدة العربيتين.

العنصر الأول هو سيطرة المنطقة على مواردها وثرواتها الطبيعية من النفط والغاز والمعادن والمياه.

والثاني هو قيمة «العمل». وليس من قبيل الصدفة أن عروبة زمن النفط والاستهلاك نادراً ما تلقى فيها أثراً للنفط ولا لكلمة «عمل». ومن جهة أخرى، ما أكثر المثقفين والمفكرين العرب الإصلاحيين الذين يطبلون ويزمرون من أجل قيام ما يسمّونه ثورة بروتستانتية في الإسلام، داعين إلى العودة إلى النص الأصلي، وإلى العلاقة المباشرة بين المؤمن والألوهة، وتطبيق مبدأ «أعط لقيصر ما لقيصر وما لله لله». لكنهم يتناسون أن الدعوة البروتستانتية تقوم أيضاً وخصوصاً على تقديس قيمة العمل.

مهما يكن، بثورة بروتسطانتية أو بدونها، لا معنى لعروبة الحاضر، إذا أردناها مشرعة على المستقبل، بل إذا أردنا لها مستقبلاً، إن هي لم تعد الاعتبار لقيمة العمل والشغل والكدح في مقابل التنبلة الريعية والفحش الاستهلاكي.

(*) مداخلة في ندوة «العروبة والمستقبل» دمشق، آذار ٢٠١٠

التحول الديموقراطي: مقاربة تاريخية

مقدمة

الافتراض الموجّه إلى هذه الدراسة هو أن النظريات والمفاهيم والأفكار التي تنشأ ضمن وضع قومي أو إقليمي معيّن، ليست بالضرورة قابلة للتطبيق ضمن وضع آخر. فعلى رغم أن العديد من المُثُل والقيم باتت شاملة، بصرف النظر عن موقع نشوئها الأصلي، لا نستطيع القول إن كل نظرية أو مفهوم أو فكرة تمّ إنتاجها ضمن مجال نظري محدّد ــ وفي الحالة قيد الدراسة نعني بذلك الغرب ــ تتمتع بالضرورة بكفاءة التطبيق الشامل، قبل إخضاعها للاختبار أو للتحقيق النقدي. والواقع أن فكرة المجال العام هي فكرة تبدو متطابقة مع التجربتين الأوروبية والأميركية الشمالية إلى الحدّ الذي لا يسمح لها بأن تكتسب، بدهياً، قيمةً وإمكانية تطبيق شاملتَيْن.

ولتبديد أي سوء تفاهم، أسارع هنا إلى الإعراب عن تحفظي بشأن مدلولَيْنْ متضمَّنَيْنْ عادة في مقولة كهذه:

المدلول الأول هو أن المنهج الذي ينطوي عليه الافتراض، والذي يقودنا بشكل أساسي إلى تبنّي مقاربة نقدية تاريخية ومقارِنة لمسألة المجال العام، لا يعني تبنّي أي شكل من أشكال جوهرية القومية أو الثقافية.

أما **المدلول الثاني**، فهو أن مجرد الإتيان بأية أفكار أو مفاهيم أو نظريات ونشرها من قِبَل مؤسسات دولية، وبالتالي اعتبارها «عالمية»، لا يكفي، بحدّ ذاته، لجعلها شاملة. كما أن ادعاء «العالمية» لا يُضفي على تلك النظريات والمفاهيم صفة من الشمولية.

وبعد طرح بعض الملاحظات الأولية التي يثيرها الافتراض المذكور، سوف أجري مقارنة بين الأوضاع التي كانت وراء نشوء المجالات العامة في أوروبا وأميركا الشمالية وفي الوطن العربي. ومن ثم سوف أتناول الدور الإشكالي للمجال العام في صيرورة الديموقرطة. لقد كرّر يورغن هابرماس مراراً أن فكرة المجال العام هي فكرة تحريضية تحفيزية، وليست مجرد فكرة وظيفية. وهو بذلك يؤكد التأثير المستقل للمجال العام في الفعل، والفعل السياسي تحديداً. لكن الهدف في الحالتين يظل واحداً. وهو إسهام المجالات العامة في الصيرورة الديموقراطية، سواء بصورة عامل في مسيرة التحوّل إلى الديموقراطية، في الدول التي لا توجد فيها أنظمة ديموقراطية، أو بصورة وسيلة تصحيحية للانحرافات والفساد في المؤسسات والممارسات الديموقراطية في الدول الغربية المتقدمة.

ملاحظات أولية

يثير القبولُ السائد، دون تمييز، في دول الجنوب للكثير من النتاج الفكري المعولَم، خلال عصر ما بعد الحرب الباردة، عدداً من الأسئلة والملاحظات والمنهجة. وقد ولّدت أساليب المقاربة، التي لا تكفّ عن التحوّل إلى قضايا المنطقة، مقاربة تعتمد البدء من الصفر لإنتاج المعارف الاجتماعية. نجد بالتالي أن الإنتاج الفكري يقوم بتغيير مساره مع كل «موضة فكرية» مفروضة عالمياً، ما يؤدي مراراً إلى إعاقة أي محاولة للتقويم النقدي لـ«الموضة» السابقة التي تتعرض عموماً للانتقاد لكونها أصبحت عتيقة الطراز، أو غير مناسبة للتكيّف مع التطورات العالمية الجديدة أو النظام العالمي الجديد. وتكون النتيجة الحتمية تكرار البدايات دون أي تراكم للمعرفة، لأن عناصر الواقعية الاجتماعية يُعاد تعريفها وتصميمها، باستمرار، وبكل بساطة تُطلق عليها أسماء جديدة.

وبالإمكان متابعة هذه النزعة في جميع مجالات النتاج الفكري عملياً. والمثال المناسب هنا «تقارير التنمية البشرية» الخاصة بالمنطقة والصادرة عن الأمم المتحدة. فتعبير «التنمية البشرية» يحلّ حالياً محلّ تعبير «التنمية» بدعوى أن فكرة التطور ذاتها قد أُلغيت من قاموس المجال الاقتصادي (تُركت للأسواق غير النظامية، ويُشار إليها حالياً في أفضل الأحوال بالتعبير المتواضع «النمو» ليشمل الثالوث الجديد: الحرية والمعرفة والنوع. وهذا الاستبدال، بدل أن يدمج الجدّة ضمن مجموعة المشاكل الفعلية للمنطقة، أو يتمثّل هذه الجدة ضمن جدليته النظرية، غالباً ما يحجب تلك المشاكل، بكل بساطة. فقد حلّت الدراسات التي تتناول الفقر محل الدراسات التي تتناول توزيع الدخل ــ اقتصرت الدراسات الأخيرة على دراسات تجري على مستوى عالمي (المليار الأغنياء

ومن تبقّى) ــ بعدما بدأ الفقر يتحول إلى ما يشبه الكارثة الطبيعية أو الوباء. والنتيجة أننا ندرس الفقر دون دراسة الثروة. نحن نعرّف «الفقير» ولا نعرّف «الغني». وفي ما يتعلق بالطبقات الوسطى، فهي إما أن تُصوَّر وكأن عددها وتأثيرها قد تقلصا، وبالتالي، فهي تحتضر، أو يُناط بها دور المؤتمَن على رسالة الديموقراطية. وفي الحالتين لا يُستثمَر سوى أقل القليل، بلغة الجهد السياسي ــ السوسيولوجي، في دراسة السلوك السياسي للطبقات المشار إليها، في ضوء الافتراض أن هذه الطبقات قد تميل إلى ممارسة سلوك متجانس أحادي الاتجاه. أما في ما يخصّ حلّ مشكلة الفقر، فالأمر هنا لا يقلّ عن مشروع طموح للأمم المتحدة لمحو الفقر على نطاق عالمي مع تحديد تواريخ ثابتة لإنجاز «العمل». لكن يبقى أن نقول إن محو الفقر نهائياً يجري تأجيله عاماً بعد عام مع انكشاف النتائج الهزيلة لتلك الحملة.

تشغل حقوق الإنسان والمجتمع المدني الساحة السياسية حالياً نظراً إلى أن المعالجة نفسها الواردة أعلاه قد جرى إفرادها لموضوع الانفصال بين الدولة/ المجتمع المدني. وبدل أن يكون هذا «الثنائي» الشهير عنصراً مكمّلاً مرغوباً فيه، وعامل تصحيح للمجموعة الثرية المعقّدة من المعارف الخاصة بعلاقات الدولة/ المجتمع، وهي المعارف التي طوّرتها العلوم الاجتماعية على مرّ العقود، يتبيّن أن هذا الثنائي إنما هو عامل للإفقار النظري، نظراً إلى أنه قد تمّ فرضه كصيغة تبسيطية اختزالية على كامل المجال النظري الذي نحن بصدده.

وسوف أقتصر على ملاحظتين بهذا الشأن:

الملاحظة الأولى تتصل بالنتاج الفكري المتعلق بصيرورة الدمقراطة

في الوطن العربي. فقد حفل هذا النتاج بالتفسيرات، وحتى بالتنظير، بشأن غياب للديموقراطية بدل قيام النتاج المذكور بالعملية الأكثر أساسية وإلحاحاً، وهي تفسير وتحليل وتشخيص وجود الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية القائمة فعلاً. من جهة أخرى، نجد أن «سدّ» هذه الثغرة يميل، على نحو متزايد، إلى اتخاذ شكل وضع النماذج المبسّطة أو تحقيق الأمنيات، وتركّز العمليتان كلتاهما على النموذج الديموقراطي الغربي. هذا لا يعني أن من الخطأ الرغبة في نموذج كهذا، على رغم أن مدى تمثّل النموذج المذكور من قِبَل المؤيدين له، لم يتضح بعد. وتكمن المشكلة في أن تشخيص الدكتاتورية وتتبّع أساليب ووسائل الانتقال من النظم الدكتاتورية والاستبدادية إلى الديموقراطية، لم يلقيا سوى قدر قليل من الاهتمام وقدر أقل من الجهد الفكري، وذلك على رغم الأهمية الأيقونية المعطاة لعملية «الدمقرطة». وينبغي لهذا الجهد الفكري إنتاج معارف تتصل بالمتطلبات الاقتصادية ــ الاجتماعية للديموقراطية (مقارنة بتضخم الآراء القائمة على أساس «ثقافي»)، وبكلفة هذا التحوّل (بلغة الأولويات والتضحيات... إلخ) وبالفترة الزمنية اللازمة (بلغة مراحل التحوّل، وتراكم ظروفه الضرورية الكافية، والإجراءات... إلخ).

الملاحظة الثانية تتصل بالعلاقات السائدة بين الدولة والمجتمع. وهنا نواجه التباساً مزدوجاً. الجانب الأول، الالتباس الموجود بين الدولة ــ أي الأشكال الممأسسة من المجتمع السياسي ــ من جهة، والنظام السياسي العابر القائم في لحظة تاريخية معيّنة، من جهة أخرى. الجانب الثاني، الالتباس الموجود بين المجتمع والمجتمع المدني، أي بين الشكل العام للتنظيم الاجتماعي البشري في منطقة محدَّدة، بما في ذلك الدولة، ومجموع التجمّعات المستقلة وأشكال الجمعيات

الطوعية ضمن المجتمع، التي يجمعها عامل مشترك، وهو استقلاليتها في مواجهة الدولة.

هل تشكّل الدولة الضعيفة، دائماً، ضمانة لوجود مجتمع مدني قوي؟ ما هو تأثير الدولة الضعيفة في تماسك وتلاحم المجتمع عموماً. وأعني هنا أي مجتمع؟ هل يمكننا دعم الادعاء بأن الديموقراطيات الغربية تتميز بوجود دول ضعيفة؟ وإذا أخذنا النموذج المتطرف لليبرالية السياسية والاقتصادية، هل يمكننا القول، بثقة، إن الولايات المتحدة تضم دولة/ حكومة ضعيفة؟ في المقابل، هل تتميز جميع الدكتاتوريات بوجود دول «قوية»، وماذا يعني ذلك تحديداً؟ أخيراً، هل يؤدي إضعاف الدولة دائماً إلى اتساع المجال العام للمجتمع المدني، ومن ثم إلى التطور باتجاه الديموقراطية؟

هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى مماثلة، ينبغي تناولها بجدية في النتاج الفكري المتصل بعملية الدمقرطة في دول «الجنوب». وهذا ليس بالمقام الذي يمكن فيه بحث هذا الموضوع بالتفصيل. مع ذلك، يمكن الاكتفاء بالقول إن الدولة تلعب، في العديد من دول الجنوب، كما في التجربة التاريخية لدول الشمال، دوراً مهماً ــ بل رئيسياً أيضاً في بعض الأحيان ــ في تماسك وتلاحم المجتمع ككل. وفي هذه الحالة، قد يعني ضعف الدولة أو انهيارها انهيار المجتمع ذاته، بدل أن يعني قيام مجتمع مدني قوي، أو يعني التطور باتجاه الديموقراطية.

ويمثل غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة مثالاً فاجعاً على هذه المشكلة. فخلال تلك الحرب القصيرة، نجد أن التدمير شبه المبرمج وشبه العفوي (أي الفوضوي) للدولة العراقية ــ الذي لم يكن بأية حال مطلباً ضرورياً لقلب نظام الحكم البعثي ــ يستحق منا وقفة

متأنية لإمعان الفكر بما حصل، وذلك بالقدر الذي كان فيه هذا الانهيار، ولا يزال مصدراً للقلق العميق، وهنا نستخدم تعبير «التدمير شبه المبرمج للدولة العراقية» للإشارة إلى العملية التي حملت الاسم الرمزي «بناء أمة» بدل «تغيير النظام». وقد تضمّنت العملية رفض قوات الاحتلال، التي تقودها الولايات المتحدة، الدفاع عن أية مؤسسات حكومية عدا وزارتي النفط والداخلية، هذا بالإضافة إلى القرارات التي تلت الاحتلال، والقاضية بحلّ الجيش العراقي بكامله، والإدارات وحزب البعث، وقد تبيّن أن «تدمير الدولة» كان الشرط المسبق لـ«بناء الأمة».

وفي حال الرغبة بتفادي السؤال عن النيات، فإن أقل ما يمكن أن يقال بشأن هذه العملية هو أنها أدّت إلى نتيجتين كارثيّتين:

النتيجة الأولى، عند مستوى صيرورة الدمقرطة. لنفترض جدلاً أن دمقرطة العراق كانت مطلباً جدياً للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة. يمكن عندها أن نقول، وبثقة، إن صيرورة الدمقرطة قد نُقلت إلى موقع ثانوي عندما شغلت مسألة الأمن وإعادة بناء الدولة العراقية الموقع الأول، وقبل أي مسألة أخرى.

النتيجة الثانية، تعتبر الحالة العراقية مثالاً على وضع تكون فيه الدولة ــ وهي هنا ليست بأي حال مرادفاً لنظام صدام حسين البعثي ــ مكوّناً أساسياً في وحدة المجتمع العراقي المتعدد الإثنيات والطوائف. ولا يمكننا الاقتصار على إرجاع الانقسام السريع الذي يشهده العراق والعراقيون، حسب خطوط طائفية وإثنية، إلى سياسات صدام حسين حصراً. فالعامل الموضوعي لتدمير الدولة العراقية ــ كدولة ــ يتعلق إلى حدّ كبير بالوضع المذكور أعلاه. ويمكننا، بالطبع، القول إن العلاقة بينهما هي علاقة جدلية. وبإمكاننا حتى المغامرة بالقول

إن الأزمة العراقية الحالية يمكن اعتبارها جزئياً نتيجة لوجود دولة جرى إضعافها ويتزايد عجزها عن تحقيق الدرجة الدنيا اللازمة من وحدة مجتمعها وتكامله، في وقت يعجز فيه المجتمع عن توليد القوى اللازمة لإنتاج دولة جديدة بشكل دستوري.

حول دور المجال العام في التحوّل الديموقراطي في التجربة الأوروبية

هل يُعدّ المجال العام سبباً للتحول الديموقراطي في المجتمعات الأوروبية أم نتاجاً له، أم الاثنين معاً؟ في الإجابة عن تلك الأسئلة، يبدو هابرماس مرتبكاً. في البداية، يعزو فكرة المجال العام، تاريخياً، إلى أوروبا القرن الثامن عشر، حين برزت المجالات العامة «البرجوازية» قوة مقابلة للدولة الاستبدادية وكانت مستقلة عنها، وتعدّ الخاصية الثانية شرطاً مسبقاً للوظيفة الأولى. وهذه الإشارة التاريخية، تحديداً، هي التي تثير عدداً من الأسئلة المتصلة بالشروط والقوى الفاعلة في صيرورة التحول من الاستبداد إلى الديموقراطية.

سأقتصر هنا على طرح سؤالين:

السؤال الأول، هل يمكن اعتبار الاقتراحات الداعية إلى إعادة خلق المجتمع المدني في دول خارج أوروبا وأميركا الشمالية على أنها محاولات لإعادة خلق إحدى الصيرورات التاريخية التي مرّت بها أوروبا، أي تطوير الرأسمال الصناعي وتدعيمه؟ يقول بارثا تشاترجي، مجيباً عن هذا السؤال، إن «الافتراض المركزي في هذا الطرح هو أن المفاهيم الأوروبية في الفلسفة الاجتماعية» مثل «المجتمع المدني»، «هي وحدها التي تتضمن إمكانية التعميم الشامل». ومن هنا، يضيف تشاترجي: «فإن ريفية التجربة الأوروبية

تُعدّ بمثابة التاريخ الشامل للتطور» (Hardt, 2002: 174). وهنا يقتضي الإنصاف القول إن هابرماس لم يدَّعِ إطلاقاً أن تحليله للرأسمالية المتطورة وأفكاره المتعلقة بالمجتمع المدني والمجال العام، تتضمن أية دروس إلى بقية دول العالم. فهو قد أقرّ فوراً أن رأيه هو «رأي محدود يركز على أوروبا» (Habermas, 1985: 104)، ويشكّل هذا الاعتراف برهاناً إضافياً ــ لكن ذلك لا يعني أنه لا يوجد ما يمكن أن نتعلّمه من تلك التجربة ــ بل يعني أن المطلوب هو مقاربة تاريخية نقدية تستلهم تلك التجربة وتستخلص منها الدروس.

السؤال الثاني، هل كانت المجالات العامة «البرجوازية» ــ التي لعبت دور القوة المقابلة للدولة الاستبدادية ــ شرطاً ضرورياً وكافياً في عملية تحوّل بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى إلى الديموقراطية؟ في محاولتي الإجابة عن هذا السؤال، أودّ أن أناقش استخفاف هابرماس، على ما يبدو، بدورٍ عاملٍ حاسم في صيرورة دمقرطة المجتمعات الأوروبية، أي دور القوى غير البرجوازية والقوى المناهضة للبرجوازية في إحداث التغييرات الثورية الراديكالية في مجتمعاتها. وهو الدور الذي وصل إلى ذروته في عملية التحوّل النهائي إلى مجتمعات ديموقراطية. ويمكن أن نعزو هفوة هابرماس إلى مجموعة من العوامل المختلفة، لكن المتقاربة والمترابطة:

في المقام الأول، يرى هابرماس في المجالات العامة ميادين للنقاش النقدي العقلاني الهادئ، يجري فيها التشديد على اللغة والخطاب والتشاور وتكوين الرأي والثقافة، وهي تسهم جميعها في مفهومه الشهير «التفاعل الخطابي». ولعلّنا نجد أبلغ توصيف

للمجال العام، كما يفهمه هابرماس، في تعريف نانسي فريزر: «مسرح في المجتمعات المعاصرة تحدث فيه المشاركة السياسية عبر الكلام (Fraser, 1992: 110)»، ولكن لنر ما يقوله هابرماس نفسه:

«المجال العام هو ظاهرة اجتماعية أولية شأنها شأن الفعل، والفاعل، والجمعية والجماعة، لكنها ظاهرة تستعصي على المفاهيم التقليدية لـ«النظام الاجتماعي». المجال العام لا يمكن فهمه كمؤسسة، ولا كمنظمة بطبيعة الحال، بل إنه ليس حتى إطاراً من الأعراف يضم كفاءات وأدواراً متباينة وأنظمة للعضوية وإلى ما هنالك. وهو لا يمثّل إلى حدّ ما منظومة، ولكن يسمح لمنظومة ما بإحاطة نفسها بتخوم داخلية. وهو يتميز بآفاق مفتوحة ونفّاذة ومتحولة. وفي أفضل الأحوال، يمكن وصف المجال العام بشبكة للتواصل وتبادل المعلومات ووجهات النظر (أي الآراء التي تعبّر عن مواقف سلبية أو إيجابية)، وضمن هذه الصيرورة، تجري تصفية/ تنقية هذا الدفق من التواصل وتركيبه بحيث ينضوي ضمن رزم من الآراء العامة المتعلقة بموضوعات محددة (...). تجري إعادة إنتاج المجال العام من خلال فعل تواصلي يكفي للقيام به مجرد إتقان لغة طبيعية...» (Habermas, 1996: 360).

كما يؤكد هابرماس الطبيعة البرجوازية للمجال العام، مشيراً ضمناً إلى أن هذا المجال مُعرَّض للتهديد الدائم من قِبَل الطبقات الاجتماعية غير البرجوازية التي تستطيع الوصول إليه، أي الطبقات التابعة. كما يأخذ عليه الكثير من النقاد أنه بذلك يثير جدلاً بشأن جدليات الضم/ الإقصاء في مفهوم هابرماس للديموقراطية، أي إقصاءه للطبقة والنوع. ويحذر هابرماس صراحة من «الحركات

الشعبوية التي تمثل «تقاليد جامدة من عالم ـ حياتي[*] تتهدّده «الحداثة الرأسمالية»، وهي حركات يعتبرها هابرماس، في أساسها، «مناهضة للديموقراطية (Habermas, 1996: 371). والواقع أن الرأي الذي يتمسك به هابرماس هنا هو أن التطفل من هذا النوع سيكون من شأنه التشويش على إمكانية التمييز الضرورية لمجتمع الدولة/ المجتمع المدني.

يرفض هابرماس التغيير الراديكالي في المجتمع المعاصر وفي السلطة السياسية، على الأقل في أوروبا والولايات المتحدة، وبعد انهيار التجربة السوفياتية، ارتفعت وتيرة تحذيره ضد «الثورات الاجتماعية». وقد تخلّى عن المشروع الماركسي التقليدي القائل بسلطة الطبقة العاملة بعد فشل هذه الطبقة في تحقيق الوعد بالليبرالية. فقد كشفت الطبقة المذكورة عجزها عن تحويل المؤسسات الرأسمالية السياسية والاجتماعية بحيث تتفق مع المثاليات «البرجوازية» المُعْلَنة، كالحرية والديموقراطية، بل إن هابرماس يمضي إلى حدّ القول إنه لا يمكن إحلال أي شيء محل الرأسمالية (أي السوق الرأسمالية والدولة الرأسمالية (Habermas, 1997: 133). ما يثير الدهشة في مقولة هابرماس هذه، افتراضُه أن المساواة هي مثال «برجوازي». ولا ريب في أن الالتباس ناشىء عن الافتراض القائل إن الثورة الفرنسية كانت، هي ذاتها، ثورة «برجوازية».

والفكرة التي ينبغي توضيحها هنا هي أن التحوّل الحاسم نحو الديموقراطية في أوروبا لم يكن فقط دالّة على التأثير السياسي

(*) عالم ـ حياتي أي سياق إعادة إنتاج الرموز في مجتمع ما أو هو الخلفية المؤلفة من الخبرات والآراء التي يحملها الفرد (المترجم).

للمجال العام، بل كان نتاجاً للثورات السياسية والاجتماعية الراديكالية العنيفة التي لعبت فيها الجماهير الشعبية دوراً رئيسياً. وجاءت النتيجة النهائية، أخيراً، بصورة تغيير راديكالي، ليس فقط في شكل الدولة، بل في طبيعتها ووظيفتها أيضاً. وبالتالي، كانت الدمقرطة صيرورة تاريخية جمعت بين الثورات الراديكالية (أربع ثورات في فرنسا، في الأعوام ١٧٨٩، و١٨٣٠، و١٨٤٨، و١٨٧٠) وفترات طويلة من التغيير التراكمي، ليكون الناتج في النهاية تحوّلاً بنيوياً من الاستبداد إلى الديموقراطية.

والواقع أن كلاً من الثورتين الأوروبيتين الرئيسيتين، الإنكليزية والفرنسية. أطلقت صيرورتين ثورويتين، لا ثورة واحدة: أطلقتا ثورة من أجل الحرية، وثورة من أجل المساواة، في آنٍ معاً. وتمثّل كلٌ من الثورتين تحالفاً مختلفاً للقوى. في التجربة الإنكليزية، تمثّلت العناصر الراديكالية بحركات من نوع «الأسرويون» التي كانت تدعو إلى إلغاء الملكية الفردية. كما عارضت حركة «التسويديين» (Levellers) كلاً من الإقطاعية والرأسمالية، ودعت إلى المساواة بين جميع الرجال الإنكليز، وإلى الحق التمثيلي لجميع الذكور، ولكن دون أية متطلبات في ما يتعلق بالملكية. وكانت نتيجة الثورتين تسوية قسرية اقتصرت فيها فكرة المساواة على المجالين القانوني والسياسي، فيما ظلت اللامساواة هي العرف القائم في المجال الاقتصادي ــ الاجتماعي. ومن المعروف طبعاً أن تلك التسوية ــ التي أنتجت في التجربة الفرنسية الثالوث المشهور: حرية، مساواة، إخاء ــ تمَّ فرضها على ممثلي الطبقات التابعة عن طريق عنف الدولة وتشريعها.

المجالات العامة من منظور تاريخي: معطَّل

أودّ الآن عرض الجدل القائل إنه، وفي مرحلتين تاريخيتين، تمّ تعطيل مسار نشوء المجال العام في الوطن العربي، وهو المسار الذي حرَّكه تطور الرأسمالية الطرفية (peripheral) بشكل أساسي من خلال إثارة مسائل الكولونيالية، والقومية، وتلك المتعلقة بالهوية.

كانت التنظيمات العثمانية، التي صدرت عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦، تمثل برنامجاً طموحاً للمركزية والعلمانية والحداثة والإصلاح السياسي، في وقت واحد. وكان الدافع خلف تلك التنظيمات يضمّ فكرتين متناقضتين:

الأولى، الاستجابة للضغوط الأوروبية لإصلاح بنية الإمبراطورية؛

والثانية، تبنِّي بعض قيم الدولة الأوروبية ومؤسساتها على أمل إيجاد الظروف المساعدة على القيام بتنافس مجدٍ مع القوة العسكرية والاقتصادية المتنامية في الدول الأوروبية. ويكاد يتفق المؤرخون على أن التنظيمات العثمانية ما هي إلّا واحدة من المحاولات الأخيرة الرامية إلى خلق فردٍ عثماني يتوجّه ولاؤه إلى الدولة بدل التوجّه إلى مجتمعه الصغير أو إلى طائفته، أو حتى إلى السلطان. وسرعان ما ظهر تأثير التنظيمات في المناطق العربية في الإمبراطورية، إذ إن تلك المناطق كانت قتد شهدت حركة محمد علي الهادفة إلى الحداثة والإصلاح، وهي الحركة التي قاومها وأحبطها دور الإمبراطورية العثمانية ذاتها وحلفائها البريطانيين.

شهدت المرحلة التي تلت إصدار التنظيمات ازدهار مظاهر مختلفة لمجالٍ عام ناشيء في جميع أرجاء المناطق العربية من الإمبراطورية

العثمانية. ومع أن هذه الدراسة ليست بالمقام المناسب لإجراء تحليل مفصّل لهذه الحركة المتعدّدة الأوجه، فإن الأمر يقتضي الإشارة إلى بعض أبرز مظاهرها.

يمكن اعتبار التطور الحضري العصري المثير للإعجاب أوضح مظاهر المجال العام الناشيء. فلم يقتصر الأمر هنا على انتشار فضاءات حضرية، بصورة ساحات عامة وحدائق وطرق عريضة ومتنزّهات، وإلى ما هنالك، بل إن المدن أيضاً كانت تشهد الظواهر نفسها التي عرفتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر: انتشار المقاهي، والجمعيات، والمسارح، والنوادي والصالونات العلمية والأدبية والثقافية، وإلى ما هنالك... وبالإضافة إلى ما تقدم، نشطت الجمعيات السرّية المستقلة في مجال تنظيم الشباب والمناداة بالحكم الدستوري وباللامركزية، أو ببساطة، بالاستقلال السوري أو العربي.

ولم يقف الريف موقف المتفرج من تلك التطورات. فخلال ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته، قام العامة والفلاحون بسلسلة من الثورات الريفية التي اجتاحت الجزائر وتونس وفلسطين وشمال سورية وجبل لبنان. وكان القاسم المشترك بين الثوار مقاومة فرض الضرائب الباهظة، والمطالبة بالأرض وبالمساواة السياسية والقانونية. كما شهدت الفترة ١٨٢٠ ــ ١٨٦٠ ثلاث ثورات شعبية في جبل لبنان، في الأعوام ١٨٢٠، و١٨٤٠، و١٨٥٨، كان من شأنها إرساء تقليد ممثلي القرى المنتخَبين، أي الوكلاء، الذين كُلّفوا بمهمة قيادة الفلاحين طالما ظلوا «أوفياء لضمائرهم ولمصالح الفلاحين والصالح العام» (Harik, 1968: 213-214). وخلال ثورة كسروان (١٨٥٨ ــ ١٨٦١)، التي جمعت بين مقاومة فرض الضرائب وثورة فلاحية ضد السلطة، ظلت المنطقة لثلاث سنوات تُحكم بواسطة مجلس

مؤلف من ١٠٠ وكيل منتخَب، بـ«قوة الحكومة الجمهورية». وكان رئيس المجلس، طانيوس شاهين، غالباً ما يشير إلى مراسيم الإصلاح العثمانية الصادرة عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦، للمطالبة بـ«التسوية العامة والحرية الكاملة» (Porath, 1966: 77-157).

من الوجهة الثقافية، ارتكزت نهضة الثقافة العربية، في مركزَيْها الرئيسيينْ القاهرة وبيروت، على بنى تحتية ثقافية كانت تتطور بسرعة مؤلَّفة من شبكات التعليم الواسعة، والمدارس الخاصة والعامة، وارتفاع معدَّل تعلّم القراءة والكتابة، والتعليم المختلط، وتقدّم وسائل الطباعة، وتطور «رأسمالية نشر» تمثلت في العدد الكبير من الصحف والمجلات. كانت صحيفة «**الجوائب**». التي أصدرها أحمد فارس الشدياق، في استانبول، صحيفة شبه رسمية، وفي الوقت نفسه مستقلة عن السلطة العثمانية إلى درجة أثارت معها غضب تلك السلطة (فغُلّق إصدارها بأمر رسمي أكثر من مرة)، كما كانت تُقرأ في كافة أرجاء الإمبراطورية، من الجزائر حتى اليمن. وقد واكب جميع تلك التطورات تنامي نشوء «الفرد» في مقابل ابن الرعية والفرد الذي يشكل جزءاً من المجتمع. فقد كان كلٌّ من حركة الإصلاح الإسلامي بزعامة الأفغاني ومحمد عبده، والمثقفين العلمانيين اللبنانيين، يطرحون العقلانية والتعليم والحرية الفردية كوسائل لمقاربة القضايا العلمانية والدينية الحساسة: ففي عام ١٨٦١، مثلاً، ترجم بطرس البستاني رواية دانييل ديفو روبنسون كروزو، وكأنه يتخيّل مولد الفرد في الإمبراطورية العثمانية. كما نجد زميله أحمد فارس الشدياق يركّز على مثال المساواة، بما في ذلك المساواة الاجتماعية، وأخلاقيات العمل، وتحرير المرأة، واحترام الوقت.

لكن، فيما كانت التنظيمات العثمانية تنادي بالمساواة السياسية والقانونية بين رعايا الإمبراطورية، وتعلن الإجراءات المتخذة لفرض هذه المساواة، وتشرع في إطلاق صيرورة لعلمنة الدولة، عادت القوى الأوروبية أدراجها إلى سياسة «حماية الأقليات الدينية والإثنية» في الإمبراطورية العثمانية. وكان من شأن هذه السياسة وضع الأساس لشرعنة الانتدابيْن البريطاني والفرنسي على المناطق العربية من الإمبراطورية العثمانية، عقب الحرب العالمية الأولى.

اتخذ تبريرُ فرنسا لـ«حقوقها» الكولونيالية في سورية الطبيعية شكل الدفاع عن المسيحيين والشيعة والدروز والعلويين. من جهة أخرى، نرى أن وعد بلفور يعبِّر صراحة عن استغلال مسألة الأقليات لخدمة المصالح الكولونيالية. فالوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين لم يكتفِ بإقرار وجود طبيعة قومية لليهود في كل أنحاء العالم، وإنكار هذه الطبيعة على الشعب العربي في فلسطين ــ الذي أشير إليه بالتعبير السلبي «الأقليات غير اليهودية الموجودة حالياً في فلسطين» ــ بل إن الفلسطينيين أنفسهم حُسبوا «أقليات»، وكانت الحقوق التي حُدِّدت لهم ذات طبيعة «مدنية ودينية»، وليست سياسية.

إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية، كان المنطق ذاته يوجِّه عملية تقسيم الشرق الأوسط، فقد فُرض على العراق حكم الأقلية السنّية فيما حُرمت الإثنية الكردية من حقها في الحكم الذاتي، وشكّل البدو والعشائر ركيزة إمارة «شرق الأردن» الجديدة المستحدثة (التي حكمت في ما بعد شعباً غالبيته من الفلسطينيين)، وتمّ تقسيم سورية إلى خمس دويلات وفق خطوط طائفية: دولتان للسنّة (في حلب ودمشق)، ودولة للمسيحيين في لبنان الكبير، ومنطقتا حكم ذاتي للدروز والعلويين.

وهنا تجدر الإشارة أولاً إلى أن تحويل القبائل والمجموعات الإثنية والأقلية الطائفية إلى كيانات سياسية، كان له تأثير مباشر في تطور المجال العام. فهذه الكيانات السياسية لم تكتف بإقرار صيغ للهوية والتضامن ذات طبيعةٍ ما دون قومية، لتكون المستودع الطائفي للحقوق والواجبات، بل إنها أسست، بالإضافة إلى ذلك، شبكات المحسوبيات التي أسهمت في نمو وتطور الوجهاء الذين تبنّوا لعب أدوار وساطة ملتبسة بين الدولة والمجتمع، ولم تتمتع الجماعات بالاستقلال الكاملة، ولا بالتمثيل الكامل لأفرادها، والأهم من ذلك، أن الأفراد ظلّوا في جميع الأحوال في وضع التابع.

والنقطة الثانية في ما يخص العلاقة بين القومية والديموقراطية تتصل بالتجربتين في أوروبا وفي الوطن العربي، وهما تجربتان قابلتان للمقارنة. فالقومية والديموقراطية، في الحالة الأوروبية، كانتا متمّمتين لبعضهما البعض، وذلك عندما فتح زوال الدولة الاستبدادية المجالَ أمام ظهور الأفراد الذين بدأت ولاءاتهم تتجه باطراد نحو الأمة ــ كما تجسّدت في الدولة القومية ــ مبتعدة بذلك عن الجماعات العائلية والمناطقية والدينية والإثنية. نجد في المقابل أن التجربة الكولونيالية في الوطن العربي خلقت وضعاً أحدث انفصالاً بين الحركة المناهضة للكولونيالية والساعية إلى الاستقلال والوحدة، من جهة، ومطلب الديموقراطية من جهة أخرى.

لم يكن التوجّهان على تلك الدرجة من التضاد خلال فترة الانتداب والأنظمة التي جاءت في مطلع عهد الاستقلال، والتي تميّزت بكونها أنظمة برلمانية تقوم على دعم وجهاء التجار ومالكي الأراضي. لكن الهوّة اتسعت بعد عام ١٩٤٨ كردّ فعل على إقامة

دولة إسرائيل ومع نشوء الحركات القومية الجديدة وتأسيس الأنظمة «الشعبوية الراديكالية».

خلال تلك الفترة، لعبت الكولونيالية والحركة المناهضة لها دوراً رئيسيا في إعاقة نشوء المجال العام كوسيط لصيرورة الدمقرطة. فمن جهة، لعبت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ واشتداد حدة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، دوراً في تبرير فرض أنظمة عسكرية شمولية. ومن جهة أخرى، برز التباس شديد في الرأي العام وفي الخطاب العام، وهو التباس يُعاد إنتاجه باستمرار، بين رفض الكولونيالية الغربية من جهة، ورفض الديموقراطية والحداثة كمنتَجيْن غربيَّيْن، من جهة أخرى. ويُعتبر الجدل الحالي بشأن احتلال العراق مثالاً صارخاً على إمكانية تجدُّد هذا التعارض الذي يُنتج ثنائياته الخاصة. فهناك، من جهة، أولئك الذين يودّون حلّ هذه الثنائية بطريقة تلفيقية بأن يتمنّوا زوال «القومية» التي غدت فكراً ميتاً في عصر العولمة، في حين أننا نلاحظ تزايد العوامل التي تعيد إنتاج القومية في أكثر أشكالها تطرفاً. ومن جهة أخرى، نجد من يتمنّون زوال الدمقرطة. وهناك عدة تبريرات لذلك: أولوية المسألة القومية، أو اعتبار الديموقراطية خديعة أوروبية (وسيلة للهيمنة)، وفي أفضل الأحوال منتجاً غربياً يُعد، إما غريباً عن التراث القومي والديني للعرب والمسلمين، أو أنه موجود أصلاً في التراث المذكور بصورة الشورى.

المدينة والريف

ارتبط المجتمع المدني وحركة التنوير والمجالات العامة، عادة، بالمحيط الحضري. وسوف أناقش هنا مدى نسبية هذا الافتراض. لنبدأ بالتجربة الأوروبية. هل نستطيع القول بثقة إن دور الريف في

التحوّلات الديموقراطية في أوروبا يمكن اختزاله إلى مجرد دور رجعي، أي دور مناهض للديموقراطية؟ وهل يمكن اعتبار ثورة منطقة الفانديه الفرنسية النموذج الوحيد لتدخُّل الريف السلبي في صيرورة الدمقراطة في المجتمعات الأوروبية؟ ويبدو أن الجواب هو النفي. ليس فقط بسبب الإنجاز الذي حققه اليعقوبيون لدى ربطهم جماهير الفلاحين بالثورة عن طريق دمج مسألة الأرض ضمن البرنامج الثوري. بل أيضاً بالنظر إلى أن القاعدة السوسيولوجية الأساسية للجمهورية الفرنسية كانت الفلاحين والمزارعين المستقلين (Weber, 1976). لقد بدأ المؤرخون، الذين يضطلعون بمهمة إعادة النظر في الثورة الفرنسية، بطرح تساؤلات تتناول العديد من السمات التقليدية، والماركسية بشكل أساسي، لتفسير الصيرورة الثورية. فرانسوا فوريه، مثلاً، يركّز على دور النوادي والمهنيين من الطبقة الوسطى في الصيرورة الثورية، ويؤكد أن السلطة الثورية كانت، في واقع الأمر، بيد أوليغارشيه عسكرية؛ مع ذلك، فهو يؤكد أن الثورة الفرنسية كانت «ثورة شعبية» (Furet, 1995).

كما نجد أن المجموعات الاجتماعية الريفية قامت بدور أساسي في التجربة الإنكليزية. فقد طالبت حركة «الأسرويين» بنزع الملكية الخاصة. وكانت حركة «التسويديين»، وليس تجار المركز التجاري في لندن، هي من عارضت الإقطاعية والرأسمالية، ونادت بالمساواة بين جميع الرجال الإنكليز، وبالحق التمثيلي لجميع الذكور، لكن دون طرح أية متطلبات في ما يتعلق بالملكية.

ونجد أيضاً، وإن على نطاق أضيق، أننا لا نستطيع تجاهل دور الريف في تاريخ الأنظمة الانتخابية في الوطن العربي. فقد نجحت ثورة كسروان (١٨٥٨ ــ ١٨٦١) التي قام بها العامة، والتي تحدثنا عنها

آنفاً، في فرض أول نظام انتخابي في متصرفية جبل لبنان (١٨٦١ ــ ١٩١٥). وكانت تلك أول ممارسة لفكرة الانتخابات في الإمبراطورية العثمانية.

وضمن مجال آخر، لكن وثيق الصلة بالموضوع، هل نستطيع القول بثقة إن «التمدن» ظاهرة حضرية حصراً؟ يميّز أنطونيو غرامشي بين المدن الصناعية والمدن غير الصناعية. فالأولى فقط تتمتع بخاصية كونها متطورة أكثر من الريف، أما في المدن غير الصناعية، فنجد أن بذور الحضرية تغيب في لجّة مجموعات سكانية غير حضرية (Gramsci, 1971: 91)[١]. وعلى رغم أن غرامشي يتناول الموضوع بلغة التمييز بين تقدمي/ رجعي، فإن هذه الازدواجية يمكن تصنيفها بسهولة ضمن فئة أوسع، وهي ازدواجية ديموقراطي/ مناهض للديموقراطية. فريدريك جايمسون، من جهته، يصوغ الفكرة بأسلوب أكثر فظاظة، إذ يقول: «قد تكون أهم مواصفة تميّز هذا التعارض بين الريف والمدينة... هي أنه كالتعارض بين التخطيط والنمو العضوي». جايمسون هنا يشير إلى الجدل القائم حول الثورة الفرنسية التي تم فيها تأكيد، ولأول مرة «أولوية الإدارة البشرية على المؤسسات الاجتماعية. وعلى قدرة الكائنات البشرية... على إعادة تشكيل المجتمع وصياغته حسب مخطط ما، أو حسب فكرة مجردة أو مثل أعلى» (Jameson, 2004: 48).

ويقودنا ذلك التمييز إلى طرح تساؤلات حول دور المدن التجارية والمدن الريعية والمدن الإدارية، وما شاكل، في إنتاج المجال العام. وبالإمكان تناول هذا السؤال من زاوية أخرى: هل تُعدّ جميع الفضاءات العامة، بالضرورة، مجالات عامة، وهل تسهم، بالضرورة، في الصيرورة الديموقراطية؟ (Calhoun, 1992: 1-48).

وبالقدر الذي يشكل فيه المجال العام فضاءً للضم، فإنه، في الوقت نفسه، فضاء للإقصاء. ففي المجتمعات التي تنتظم فيها القبائل والمناطق والطوائف الدينية والمجموعات الإثنية بصورة مؤسسات سياسية وهيئات تمثيلية. هل نستطيع الافتراض بثقة أن الفضاء العام الذي يقتصر على جزء من مجتمع ـ أو لنقل فرضاً على المجتمع بكامله ـ يشكّل مكوّناً للمجال العام، وأنه بالتالي عنصر موصل إلى الديموقراطية؟ فهل يُعدّ تحديد فضاء حضري لحزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت فضاء مغلقاً (لأنه يقتصر على طائفة دون غيرها إلى درجة إقصاء بقية الطوائف)، أم أن هذا الفضاء يُعتبر مجالاً عاماً لأنه تجمّع لأفراد ينتمون إلى عائلات وعشائر ومناطق تعيش وضعاً منغلقاً إقصائياً؟

هل تنتمي الجماعات العائلية والطوائف الدينية المسيَّسة والمجموعات الإثنية المنظّمة إلى المجتمع المدني، أم تشكّل النقيض له؟ جرى الالتفاف على هذا السؤال في خطاب المجتمع المدني في لبنان عن طريق إيجاد «مجتمعَين»، حسب مقتضيات الوضع:

الأول، هو المجتمع «الأهلي»، ويضم المجموعات الواردة أعلاه.

والثاني، هو المجتمع «المدني»، الذي يضمّ الجمعيات الطوعية، كالنقابات المهنية، والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية، وإلى ما هنالك. ويمكن أن نجد المشكلة نفسها في الأردن ودول الخليج واليمن... إلخ، لكن ذلك التمييز يظل ناقصاً لأنه يتطلب المزيد من الدراسة والتحديد بشأن التأثير الذي يمارسه المجتمع الأول في المجتمع الثاني (الذي يتخذ شكل تأثير الولاءات التقليدية على الجمعيات الطوعية)، وبشأن درجة الاستقلال النسبية للمجتمع المدني، بالمعنى الدقيق للكلمة، في مواجهة الدولة. وقد

أظهرت الدراسات التي أجريت في مصر أن العدد الأكبر من الجمعيات الأهلية الموجودة حالياً، إما أنشأتها الدولة، أو أنها تعتمد على الدولة.

باختصار، بإمكان الريف إطلاق قوى اجتماعية تسهم في صيرورة الدمقرطة، بقدر ما بإمكان المدينة أن تضم قوى اجتماعية تمثّل عوائق تلك الصيرورة.

التحول إلى المجتمع الديموقراطي

عبّر العديد من النقّاد عن رأيهم بأن هابرماس يتعامل مع مسألة المجالات العامة وكأن السوق الرأسمالية والدولة الرأسمالية هما شيئان ثابتان ونهائيان. وأفضل ما يمكن تحقيقه في هذا الشأن هو محاولة تحييد التأثيرات الأسوأ للسوق والدولة المذكورَيْن في الديموقراطية: سوء توزيع الدخل والخدمات الحكومية من جهة، وعِلل البيروقراطية من جهة أخرى. ولهذا الغرض، ينصح هابرماس بثلاثة نماذج:

١ ــ التموذج الأول، وهو نموذج الحصار، حيث يحاصر المجال العام الدولة ليشكّل قوة معادلة للمال وللبيروقراطية. وهذا أكثر النماذج اعتدالاً وسلبية.

٢ ــ النموذج الثاني هو نموذج صمّام التحكم، حيث يمارس الرأي العام تأثيره في عملية اتخاذ القرارات عبر أطراف السلطة ــ الجامعات، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات... إلخ، فيؤثر بالتالي في المركز الإداري (Stolze, 2002: 146-147).

٣ ــ النموذج الثالث، في أسوأ الأوضاع، يقرّ هابرماس العصيان

المدني ملجأ نهائياً للقوى الشعبية المعارِضة.

لأغراض الاستعجال نستطيع إغفال الجدل المتصل «بنهاية التاريخ» وبمصير الرأسمالية والسوق. لكننا، على الأقل، يجب أن نشير إلى أن العديد من نقّاد الأفكار الخاصة بالمجتمع المدني والمجال العام، أشاروا إلى التضارب المنهجي بين الرأسمالية والديموقراطية. وهم يقصدون بذلك، طبعاً، أن الرأسمالية تجعل الديموقراطية ناقصة وجزئية. ويتنبأ مايكل هاردت، شأنه شأن دولوز، بـ«اضمحلال المجتمع المدني» بما أن الرأسمالية الحديثة تنتقل من وضعية الضبط إلى وضعية التحكّم، حيث تملأ علاقات القوة، حالياً، كل المجال الاجتماعي (Hardt, 2002: 158-176).

وتتوسع مقالة سلافوي جيجك النقدية في موضوع السببية البنيوية، فهو يؤكد أن التناقض والتفاوت الزمني يجب اعتبارهما من الضروريات البنيوية للرأسمالية. ويحمل هذا النقد توجّهاً مخالفاً لفكرة هابرماس الخاصة بـ «الحداثة كثورة غير مُنجَزة»، حيث يقوم هذا النقد على افتراض وجود تمارض وجودي بين الرأسمالية والديموقراطية. ويتعيّن على مهمة إنجاز تلك الثورة ـ التي هي في الوقت نفسه ثورة ديموقراطية ـ التوفيق بين جانبَيْها: جانب العقل الأدواتي (أي المعالجة العلمية ـ التكنولوجية للطبيعة والهيمنة عليها، وهو ما تقوم به الرأسمالية)، من جهة، وجانب التواصل الذاتي الداخلي المتحرر من العوائق، من جهة أخرى. ويؤكد جيجك أن إنجاز مشروع الحداثة إلى نهايته، من خلال تحقيق الإمكانات التي ينطوي عليها الجانب الثاني، كما يقترحه هابرماس، مهمة مستحيلة نظراً إلى طبيعة الرأسمالية نفسها. وهو يتساءل: «وماذا إذا كنا، بكل بساطة، لا نستطيع تكميل العقل الأدواتي بالعقل التواصلي، بما أن أولوية التفكير الأدواتي تُعدّ مقوّماً أساسياً من مقومات العقل

الحديث بما هو كذلك؟» (Zizek, 2000: 298-299)[٢].

لكن الموضوع الأساسي يبقى صيرورة الدمقرطة ذاتها. فالإجراءات الواردة أعلاه التي اقترحها هابرماس مصممة لمعالجة فساد المجال العام ــ وللتعامل، في نهاية المطاف، مع أزمة الديموقراطية ــ في المجتمعات الصناعية المتطورة في مرحلة ما بعد الحداثة. وقد ينشأ هنا سوء تفاهم كبير بشأن التعامل مع تلك التكتيكات، وكأنها إجراءات ضرورية وكافية للدمقرطة في دول العالم غير الغربي، أي، للانتقال من نظام شمولي دكتاتوري، إلى نظام انتخابي ديموقراطي يحكمه القانون وتداول السلطة.

مسألة الوسائل: كيف يمكن إزالة النظم السلطوية؟

هل يُعدّ التأثير السياسي للمجال العام، كما ورد في النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه، كافياً لإزالة النظم السلطوية في دول الجنوب؟ تجدر الإشارة، بداية إلى العلاقة المتبادلة بين إجراءات الدمقراطة المتردّدة والجزئية المطبّقة في عدد من الأقطار العربية، وحركات العصيان الاجتماعي في جميع تلك الأقطار. فقد كانت الاضطرارات الحضرية التي حدثت في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ في مصر ذات أثر بالغ في تطبيق إجراءات الليبرالية السياسية، بما في ذلك الاعتراف بـ«المنابر» السياسية كذلك مثّلت حركة عصيان الشباب في الجزائر عام ١٩٨٨ العامل الرئيسي المؤدي إلى سقوط نظام الحزب الواحد، جبهة التحرير الوطني، وفرض الاعتراف بوسائل الإعلام والحريات السياسية، والتمهيد لتنظيم انتخابات حرّة، أجهضها الجيش في ما بعد، لأنها أظهرت تفوّق الإسلاميين بنسبة كاسحة. كما

الإجراءات الليبرالية التي اتخذها الملك المغربي الحسن الثاني، في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين ـــ وضع دستور جديد، وقبول مبدأ تداول السلطة الذي جعل حزب المعارضة الرئيسي، الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، يشكل الحكومة في نهاية الأمر، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ـــ هذه كلها جاءت نتيجة ضغط «انتفاضات الخبز» التي هزّت المدن المغربية. ويمكن أن نقول الشيء ذاته عن الأردن، حيث كان للاضطرابات التي حدثت في السلط ومعان، جنوب البلاد، أثرها الكبير في جعل الملك حسين يلجأ إلى اتخاذ إجراءات ليبرالية في السنوات الأخيرة من حكمه. والمفارقة، أن حركات الصراع المذكورة كانت تحرّكها دوافع اجتماعية («تظاهرات الخبز» في القاهرة والمغرب، ودوافع الفقر والبطالة التي حرّكت حركة عصيان الشباب في الجزائر، والتهميش المناطقي والاجتماعي في الأردن). مع ذلك، جاءت إنجازاتها الرئيسية ضمن المجال السياسي. وهنا نجد علاقة متبادلة إضافية بين الشأن الاقتصادي ـــ الاجتماعي والشأن السياسي ينبغي إخضاعها للتفكير والبحث.

الحركات المذكورة تشبه كثيراً العصيان المدني الذي اقترحه هابرماس حلاً أخيراً. وقد أفضت تلك الحركات إلى المصادمات العنيفة نظراً إلى ردّ فعل الأنظمة القائمة. وهنا يجدر بنا مقارنة تلك الحركات الاجتماعية بالمجال العام، القصير الأجل، خلال مرحلة ربيع دمشق (٢٠٠٠ ـــ ٢٠٠١)، الذي تمثّل بصورة أساسية بانتشار الجمعيات المستقلة والنوادي الثقافية في جميع أرجاء البلاد، وبالنشاط المكثّف لمنظمات حقوق الإنسان التي كان يحرّكها تجار ومثقفون يساريون سابقون. وقد تمكّن النظام من قمع تلك الحركة ـــ التي لم تخضع حتى الآن، ولسوء الحظ، لدراسة أكاديمية معمّقة ـــ ومن تجريدها

من قوتها بسرعة، لأنها كانت تفتقر إلى البعد الشعبي.

أخيراً، تمثّل إزالة النظام العراقي حالة بالغة الأهمية في مجال دراسة أشكال التحوّل إلى الديموقراطية في الوطن العربي. مثّل العصيان الشعبي المسلّح، الذي جرى في آذار/ مارس ١٩٩١، ذروة معارضة قطاعات كبيرة من الشعب العراقي للنظام البعثي عبر عقود طويلة، وأثارت نهايته الفاجعة مسألة الضعف النسبي للانتفاضات الشعبية المسلحة الواسعة النطاق، التي واجهت جيشاً كان قد انهزم للتوّ في حرب خارجية. وفي حين أن هذه الإشكالية لا تبرّر بأي شكل من الأشكال غزو العراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة، فإنها مع ذلك تثير أسئلة جادة تتعلق بمسألة تفكيك أسس الأنظمة الشمولية في الوطن العربي. وأقلّ ما يمكن أن يُقال إن ذلك يتطلب فعل تطبيق قوة شعبية قد لا تتمكن، للأسف، من استبعاد خيار العنف، أو أنه يتطلب، كما قال هابرماس، تدخُّل القوة الشعبية لنقل صيرورة الدمقرطة من المستوى «الخطابي» إلى المستوى «الاستراتيجي».

هوامش

(١) وللإطلاع على مثال عن العودة مجدداً إلى الولاءات التقليدية في المجال الحضري، انظر وضاح شرارة، **المدينة الموقوفة: بيروت بين القرابة والإقامة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥).

(٢) استناداً إلى ما يقوله جيجك، تسري الاستحالة نفسها على رأي هابرماس في السمة المتطورة للعولمة الرأسمالية (أي تلك الخاصة بالأسواق «الحرة») التي تحتاج فقط إلى أن تكملها عولمة سياسية كافية لكي تصبح ثورة منجَزة.

المراجع

Calhoun, craig (1992). «Introduction: Habermas and the Public Sphere.» in: Craig Calhoun (ed). **Habermas and the Public Sphere.** Cambridge, MA: MIT Press.

Fraser, Nancy (1992). «Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy.» in: Craig Calhoun (ed.). **Habermass and the Public Sphere.** Cambridge, MA: MIT Press.

Furet, Francois (1995). **Revolutionary France, 1770-1880.** translated by Antonia Nevill. Oxford; Cambridge, MA: Blackwell. (History of France).

Gramsci, Antonio (1971). **Prison Notebooks.** London: Lawrence and Wishart.

Habermas Jürgen (1985). «A Philosophico-Political Profile.» [Interview by Perry Anderson and Pe-

ter Dews]. **New Left Review:** no. 151, May-June, pp. 75-105.

Habermas, Jürgen (1996). **Between Facts and Norms: Contributions to a discourse Theory of Law and Democracy.** Cambridge, MA: MIT Press. (Studies in contemporary German Social Thought).

Habermas, Jürgen (1997). «Conversation about Question of Political Theory.» in: Habermas, Jürgen. **A Berlin Republic: Writings on Germany**. Translated by Steven Rendall; introduction by Peter Uwe Hohendahl. Lincoln: University of Nebraska Press. (Modern German Culture and Literature).

Hardt, Michael (2002). «The Withering of Civil Society.» in: Mike Hill and Warren Montag (eds.) **Masses, Classes and the Public Sphere.** London; New York: Verso.

Harik; Iliya F. (1968). **Politics and Change in a Traditional Society; Lebanon, 1711-1845.** Princeton, NJ: Princeton University Press.

Jameson, Frederic (2004). «The Politics of Utopia.» **New Left Review:** no. 25, January-February. pp. 35-54.

Porath, Yehoshua (1966). «The Peasant Revolt of 1858-1861 in Kisrawan.» **Asian and African Studies:** vol. 2. pp. 77-157.

Stolze Ted (2002). «A Displaced Transition: Habermas on the Public Sphere.» in: Mike Hill and Warren Montag (eds.) **Masses, Classes and the Public Sphere.** London; New York: Verso.

Weber, Eugen (1976). **Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870-1914.** Stanford, CA: Stanford University Press.

Zizek, Slavoj (ed.) (2000). **Revolution at the Gates: A Selection of Writings From February to October 1917.** London; New York: Verso.

النفط والديموقراطية

(نقاش مع تيموثي ميتشل)

تناول الجامعي وعالم السياسة تيموثي ميتشل في مقابلة مع «الأخبار» (أجرتها ديما الشريف في ١٣ كانون الأول، ٢٠١٠) عدداً من القضايا تتعلق بالنفط والديموقراطية وبطبيعة الرأسمالية والتنمية. تتميز أفكار ميتشل المبتكرة والمنشطة للتفكير في أنها تقدم عيّنة معبّرة عن مدرسة الدراسات «بعد الكولونيالية» ونظرياتها الرائجة في العالم الأكاديمي الأميركي خصوصاً، وهذ لذلك تقدم فرصة سانحة لنقاش نقدي لبعض افكار تلك المدرسة.

الفحم والديموقراطية

تقوم محاججة ميتشل عن النفط والديموقراطية على فرضية أن الديموقراطية مرتبطة بالعصيان أكثر من ارتباطها بأي شيء آخر. هذه فكرة تذكّر بالدور المركزي للنضالات الشعبية والعمالية في بناء

الأنظمة الديموقراطية في أوروبا خصوصاً. وهي لذلك تتحدى الربط الميكانيكي بين الديموقراطية والسلطة البرجوازية وتنقض التماهي المفتعل بين النظم السياسية الديموقراطية والاقتصاد الرأسمالي وكلاهما طاغ على نظريات الليبراليين والماركسيين على حد سواء.

لكن الايجابي الذي يقدمه ميتشل حول هذا الموضوع يكاد أن ينتهي عند هذا الحد، لأن مفكرنا السياسي لا يلبث أن يجرّ الموضوع إلى مسالك وعرة تنتهي إلى متاهات. أول الأمر هو مبالغته أيما مبالغة في الدور الذي يمنحه للفحم ولعمال مناجم الفحم في التحويل الديمقراطي للأنظمة السياسية الغربية، فضلاً عن تهديدهم النظام الرأسمالي برمته. يقول انه اكتشف قدرة عمال الفحم على إيقاف اقتصاد بكامله من خلال دراسته المناطق الاورو-أميركية التي اصبحت بين ١٨٨٠ و١٩٢٠ معتمدة على الفحم: «هكذا حصل الإضراب العام لأول مرة في نهاية القرن التاسع عشر في مناطق إنتاج الفحم وكان ذلك تهديداً كبيراً للنظام الرأسمالي». مهما يكن من أمر، فالحد الأدنى يعزوه إلى تلك الوسيلة النضالية الجديدة هو فرض حق الاقتراع ونشوء النقابات والأحزاب السياسية إضافة إلى تأمينات وضمانات اجتماعية.

لكي يحول الفحم إلى العامل الحاسم في تحقيق الديموقرطية الغربية، كان لا بد لميتشل من أن يقطع الصلة، التاريخية والسببية، بين سلاح الإضراب العمالي العام من جهة، وبين الثورات السابقة التي أطلقت المسار الديموقراطي من جهة أخرى. فيغيّب حقيقة أن أسس الجمهورية الديموقراطية الأوروبية أرسيت قبل عصر الفحم، خلال ثورتي ١٨٣٠ الجمهورية و١٨٧٠ العمالية في فرنسا وثورة ١٨٤٨ الشعبية التي عمت معظم بلدان أوروبا الشمالية (وفرضت الاقتراع

العام للرجال). هذا حتى لا نعود إلى ثورتي ١٦٤٦ البريطانية و١٧٨٩ الفرنسية.

ثم إن ميتشل لا يقدم برهاناً واحداً على أن التهديد بقطع الإمداد بالفحم، أو القطع الفعلي لذاك الإمداد، لعب الدور الرئيسي في انتزاع المكاسب الديموقراطية. فعلى حد ما نعلم، تركزت الإضرابات العامة في العواصم والمدن الاوروبية الرئيسية، أكثر منها في الأطراف حيث المناجم، وكانت وسائل الضغط الرئيسية في تلك الإضرابات هي وقف العمل في المصانع والمحترفات، أو احتلالها أو تخريب الآلات فيها، أو شل المواصلات البحرية أو البرية أو النهرية، أو هذه الوسائل مجتمعة.

كذلك تصعب مجاراة ميتشل في حكمه المطلق على فترة ما بعد الفحم، في العشرينيات والثلاثينات من القرن الماضي، على أنها حقبة «انهيار الديموقراطية » في اوروبا. يصح القول بانتكاسة للديموقراطية بسبب قيام الأنظمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا إضافة إلى إسبانيا والبرتغال. على أن تلك الفترة شهدت في الوقت ذاته تقدماً في المسارات الديموقرطية في عدد من البلدان الأوروبية وأميركا. حتى أن قسماً من الإنجازات التي ينسبها ميتشل إلى حقبة الفحم تمت في حقبة ما بعد الفحم، حيث تحقق التعليم الرسمي الإلزامي والمجاني، وقطعت أشواط في علمنة الدولة، ونالت المرأة حق الاقتراع والترشح فدخل نصف المجتمع الحياة السياسية في بلجيكا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

النفط والديموقراطية بعد الحرب العالمية الثانية

مع أن ميتشل يحذرنا من النظريات المؤامراتية عن القلة التي تسيّر

العالم، فإنه يريد إقناعنا بالرغم من ذلك بأن وزير الخارجية الأميركي جورج مارشال وقبضة من الستراتيجيين الأميركيين وضعوا «خطة» مناهضة لليسار الأوروبي بعدما تبين لهم أن «الوسيلة الوحيدة لكسر اليسار في أوروبا هي هزيمة عمال مناجم الفحم. السلاح الوحيد لهزيمتهم كان النفط». والخلاصة: «هنا تصبح قضية النفط والديمقراطية مثيرة، فهي تؤدي دوراً في العملية الديموقراطية لكن ليس في دول الخليج العربي، كما يعتقد الجميع، بل في أوروبا حيث وضعتْ حدودٌ على استمرار دمقرطة المؤسسات عبر العنف».

لنقل على عجل بأن إثبات دور النفط في إعاقة الديموقراطية في أوروبا لا يتنافى بالضرورة مع الاعتراف بأن النفط ذاته يعيق الديموقراطية في دول الخليج العربي وفي المنطقة العربية عموماً. وهو لا يقدم لنا أي دليل على الكيفية التي وضع بها النفط الحدود «على استمرار دمقرطة المؤسسات عبر العنف» في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية نعرف عن تلك الحقبة أنها فترة شهدت أيضاً إنجازات جادة في مجال توسيع المشاركة الشعبية وتعزيز ديموقراطية المؤسسات السياسية الأوروبية والأميركية. حينها، أعيد بناء الانظمة الديموقراطية في ألمانيا وإيطاليا وبعدها في إسبانيا والبرتغال، واتسع نطاق علمنة مؤسسات الدولة، واستكمل نيل المرأة حق الاقتراع والترشح في معظم البلدان الأوروبية وتقلّصت صلاحيات مؤسسات الحكم غير المنتخبة لصالح المؤسسات المنتخبة، كما في حال مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطانيين. بل يمكن جرّ المحاججة حول هذا الموضوع إلى دور بناء «دولة الرعاية» في تعزيز الديموقراطية السياسية عن طريق توسيع مجالات تكافؤ الفرص والحقوق الاجتماعية.

التفسير التقني للتاريخ

يتضح دون عناء أن ما يسعى إليه ميتشل هنا هو مراجعة نظرية سادت في الأكاديميا الغربية خلال عقدي الثمانين والتسعين من القرن الماضي تفسّر «غياب» الديمقراطية في المنطقة العربية بغلبة الريع النفطي على اقتصادياتها. هنا تنقلب معادلة «لا ضرائب من دون تمثيل» التي انبنى عليها النظام التمثيلي الديموقراطي رأساً على عقب. ذلك أن الموازنة في الدولة الريعية ليست تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات الضرائب التي يدفعها المكلفون، ولا الحكام الذين يستأثرون بالعائدات النفطية ويعيشون على حساب خزينة الدولة. فلا يعود الحكام مجبرين على الخضوع للمبدأ الانتخابي أو الانصياع لمنطق تداول السلطة أو حتى تأدية الحسابات للمحكومين.

يأخذ ميتشل على هذه النظرية أنها ترتكز على الوجه المالي للنفط فقط. فيقدّم لنا الوجه التقني للمسألة من خلال المقارنة بين دور الفحم والنفط في السياسة. الفحم قابل للاستخدام فور استخراجه من بطن الأرض، ويجري تبادله وتوزيعه في قنوات ضيّقة وقصيرة، وعدد العاملين في استخراجه محدود، فيمكن بالتالي قطع الإمداد به بسهولة. في المقابل، يشغّل النفط من الأيدي العاملة والكوادر والكفاءات أعداداً أوفر، ولما كانت حقوله مترامية الأطراف ومصادره بعيدة عن اماكن استخدامه واستهلاكه، ويجري توصيله سائلاً بواسطة النقل البحري أو الأنابيب، ولا يمكن استخدامه قبل تكريره لاستخراج مشتقاته، فإن هذا ما يميّز بين مصدر للطاقة يشجع على الديموقراطية وآخر يعوقها.

حقيقة الأمر أن استحضار ميتشل المقارنة بين وسائل توصيل الفحم والنفط هو الوجه الآخر لنظريته التكنوقراطية عن سلطة الخبراء، هذه

النظرية التي صارت العلامة الفارقة لإسهامه الفكري والأكاديمي في الدراسات البعد كولونيالية. اكتشف ميتشل سلطة الخبراء في مصر مرتين، في العهد الكولونيالي كما في عصر الانفتاح الساداتي. وها هو يعلن اكتشاف موقع السلطة الفعلي في اقتصاديات النفط. فهو ليس لشركات النفط الجبارة ولا للأنظمة السياسية في البلدان المنتجة، بل السلطة للاقتصاديين الخبراء الذين يسيطرون على وسائل احتساب الأسعار، وسبل استخدام المال، وقياس المبادلات، ومراكمة الإحصائيات الوطنية على أساس أنهم هم الذين يستنطقون الطبيعة عن احتياطي النفط ومُهَله فيملكون بالتالي مفاتيح أسرار «الذهب الأسود».

هكذا يحل الخبراء محل شركات النفط متعدية الجنسيات في التحكّم باقتصاديات النفط وتحلّ أنابيب توصيل «الذهب الأسود» محل الأنظمة في الدول المنتجة للنفط.

أين التنمية في نقد التنمية؟

والحديث عن «الخبراء» يجرّ للحديث عن «التنمية». جرياً على تقليعة «بعد كولونيالية» سائدة، يوجه مفكرنا إلى «التنمية» الكولونيالية والنيوكولونيالية ثلاث تهم بنيوية، إذا جاز التعبير: ١) التنمية مجرد أيديولوجيا للتحكّم بالناس، في البلدان المستعمرة، تزعم ترقيتهم إلى المستوى الحضاري الغربي؛ ٢) والتنمية بناء ذهني يقوم على فصل الاقتصاد عن السياسة (نموذج التنمية في أفريقيا الجنوبية المتساوقة مع التمييز العنصري والحرمان من الاستقلال)؛ ?) والتنمية أخيراً ليس آخراً تؤدي إلى تحكّم الخبراء بالاقتصاديات والبشر. ويعزز ميتشل اتهاماته الثلاثة، بالتذكير أن الولايات المتحدة،

التي كانت تستأثر بمعظم موارد العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، رفضت إعادة توزيع الموارد والثروات على سائر دول العالم عن طريق المساعدات المالية، واكتفت بإيفاد «الخبراء» إلى دول العالم الثالث.

ميتشل الذي يأخذ على الغرب الكولونيالي أنه أحلّ مفهومه الخاص للاقتصاد وفرضه بالقوة مقياساً للعالم اجمع، لا يتردد في تعمير نظرية كاملة عن الكولونيالية تقتصر على أبحاثه في حالة ميدانية واحدة هي مصر. انه ينجح في أمر أكيد: تجريد التنمية الكولونيالية والنيوكولونيالية من المصالح والرأسمالية من آليات الاستغلال. فبعدما حوّل الاقتصاد، أي طرائق إنتاج البشر لمعاشهم، إلى مجموعة مقولات غربية قوامها مقولات السوق والملكية والأرض والدولة ـ الأمة، ها هو يحل التنمية بما هي «أيديولوجيا سيطرة» محل التنمية بما هي ممارسات تمييز في قسمة العمل الدولية وفي الاستحواذ على الموارد والثروات واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة والتبادل غير المتكافىء. وما دامت التنمية كناية عن أيديولوجيا سيطرة وتحكّم خبراء في رقاب الناس، تنتفي الحاجة إلى الدراسة العينية لنتائج الخطط والمشاريع والسياسات الاقتصادية التي طبقتها وتطبقها القوى النيو كولونيالية أو الأنظمة الاستقلالية. فيحق، والحالة تلك، محاسبة الرأسمالية الأمبريالية الأميركية على إحجامها عن لعب دورها بما هي جمعية خيرية تتصدق بالبر والإحسان على سكان المعمورة.

حقيقة الأمر هي عكس ما يقوله ميتشل. قدمت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية القروض المالية المستفيضة لدول العالم الثالث لأغراض سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية. حتى أن برنامج «النقطة الرابعة» الذي يشير اليه لم يقتصر على إرسال «خبراء» في

التنمية إلى دول العالم الثالث. بل قدّم القروض لإنشاء البنى التحتية وطرق المواصلات وتطويرها. كانت المصالح الأميركية الاقتصادية والطبقية والسياسية والأيديولوجية منبثة في صلب مشاريع التنمية الأميركية. وقد سعت إلى هدفين معلنين: إغراء الناس بعيداً عن الشيوعية في القارات الثلاث، وإن لم يفلح الإغراء المالي فالقمع دونهم والمجازر (إندونيسيا مثلاً)، وتوسيع الطاقات الاستهلاكية في بلدان العالم الثالث لتصريف منتجات الصناعة الأميركية.

تطابق الاقتصاد مع السياسة في مشاريع التنمية تلك، خلافاً لقول ميتشل، تلازم مع دور العسكر في الحياة السياسية في مهمة التأسيس لنشوء «طبقة وسطى جديدة». لم يقتصر الأمر على أن منبت الضباط هو الطبقات الوسطى وعلى كونهم القوة الأكثر تأهيلاً لتوحيد تلك الطبقات وتمثيلها سياسياً وحملها إلى السلطة. كان يرجى من الطبقات الوسطى وعسكرها أن يشكلا الحاجز الأمني في وجه الشيوعية وطبقتي العمال والفلاحين، أو «الطبقات الخطيرة»، كما كانت تسميها برقيات السفارات والقنصليات الأميركية في عهد ما قبل «ويكيليكس». وأما الشق الاقتصادي من تلك المشاريع الأميركية فقد كان مكرساً لتنمية الطبقات الوسطى لتشكل سوقاً متوسعة لاستقبال واستهلاك المنتجات التجهيزية أو الاستهلاكية التي أغرقت الولايات المتحدة بها الأسواق العالمية بعيد الحرب العالمية الثانية.

في تلك الفترة لعبت وكالات الاستخبارات الأميركية دوراً بارزاً في الانقلابات العسكرية في منطقتنا. وكثيراً ما يجري تناسي حقيقة أن أول انقلاب عسكري في المنطقة يحمل التوقيع الأميركي الصرف. نعني انقلاب حسني الزعيم، عام ١٩٤٩ الذي هندسته «السي. آي. إي» وشركة «بكتل» للانشاءات. حكم الرجل، الذي انقلب

على النظام الاستقلالي البرلماني، لتسعة أشهر لا أكثر، وقّع خلالها اتفاقيتين. واحدة هي اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية والثانية اتفاقية مرور أنابيب النفط الأميركية ـ السعودية عبر الأراضي السورية بشروط مالية كان البرلمان السوري قد رفضها.

رأس المال والرأسمالية والعنف

لم أستوعب تماماً على من يرد تيموثي ميتشل عندما يساجل ضد فكرة «تجانس» الرأسمالية، ولا فهمت تماماً معنى إيثاره مصطلح «رأس المال» على «رأسمالية» مفترضاً أن المصطلح الأخير يوحد بالوحدانية والكونية ويسقط في «نظرية المؤامرة» التي تقول أن «هناك قلة تتحكم بمصير الجميع» أو أن كلمة واحدة تلخص «ماهية التاريخ». هل يجب القول، من قبيل اللياقة السياسية إن الكثرة تتحكم بمصير الجميع مثلاً؟ مهما يكن، يبدو أن علينا أن نقتنع بأن طبيعة رأس المال تتغير وفق تغيّر تبريراته. فهو الآن يبرر نفسه باسم السوق والحرية، والمنطق، ومحاربة «الجهاد». وهل كان رأس المال يبرر نفسه بغير هذه سابقاً إذا أخذنا في الاعتبار أنه يغيّر هنا تسمية «معسكر الشر» فقط؟ لعل الخبير ميتشل يزيدنا علماً لماذا لا تستطيع الرأسمالية أن تكون متعددة ومتناقضة ولا تدعي اختصار ماهية التاريخ وتبقى مع ذلك قوة كونية تتحكم بمصير اكثرية سكان المعمورة الذين يعيشون في ظلها. أما عن سبب تغيّر طبيعة الشيء بتغيّر طرائق تبريره، فلعلنا عثرنا على تفسير له. يرفض مفكرنا تمييز «الشيء» عن «تصور» الشيء ذاته (أو تمثله). وفق أعرق تقاليد البعد كولونيالية والبعد حداثية. حسناً. لكن مفكرنا ليس يكتفي بتسخير الشيء لصورته، ولا هو يختزل الشيء بصورته، بل يحلّ صورة الشيء محل الشيء ذاته.

نستطيع الانتقال سريعاً من هذه الخبيصة للنظر في مراجعة مفكرنا السياسي للعلاقة بين الأمبريالية ورأس المال والعنف.

يبدو أن الحروب التي تشنها الرأسمالية أو الامبريالية تعبير عن ضعف. «أنا لا أعتقد أن هذه القوى [يقصد القوى الامبريالية] تتمتع بالقوة التي نظن أنها تملكها، ونحن بطريقة تفكيرنا هذه نعزز قوتها عبر التحدث دوماً عنها مشددين على التجانس والسيطرة». إذا أخذنا قرار الولايات المتحدة احتلال العراق مثلاً، نجد أن «الحرب على العراق هي نتيجة طريق مسدود ورغبة في السيطرة على الخليج أكثر منها نتيجة قوة ورغبة إمبريالية جبارة». لسنا ندري تماماً ما هو هذا الطريق المسدود وكيف ولماذا وصلت إليه الإمبريالية فقررت أن تشن الحرب على العراق بعد أقل من عقد من انتصارها على المعسكر السوفياتي وانفرادها في حكم العالم. أما عن السبب الآخر للحرب على العراق ففيه العجب العجاب. «الرغبة في السيطرة على الخليج» ليست هي «رغبة وقوة إمبريالية جبارة». هل المتعارف عليه في العلوم السياسية والاجتماعية والعلاقات الدولية أن الرغبة في السيطرة، والقدرة علي تحقيقها وممارستها، هي ضرب من ضروب الضعف؟ لنسلّم جدلاً أن القوة التي غزت واحتلّت العراق لم تكن «قوة امبريالية جبارة». الجبروت عنها لكن بالقياس إلى أي قوة يجري قوة العراق العسكرية، مثلاً؟ هل من حاجة إلى عبقرية خاصة لإدراك أنه كائناً ما كان منسوب الجبروت في تلك القوة الإمبريالية، فقد كان كافياً لتقويض الدولة العراقية فوق المجتمع والشعب. اللهم إلا إذا كان علينا تعريف «القوة الجبارة» على أنها تلك التي تبيد العراق عن بكرة أبيه وتحيله «قاعاً صفصفاً»؟

لعلنا لم نفهم القصد تماماً. «البعد كولونيالية» تهيم بالرمزيات. وتؤثر

صورة الشيء على الشيء. لذا علينا أن نسرّ لأن الإمبريالية الأميركية في «طريق مسدود» وأن ترتفع منا المعنويات. بل حري بنا الاقتناع بأننا كلما زاد استخفافنا بقوة الإمبريالية، ازددنا قوة وازدادت هي ضعفاً. لكن لن نجعل هذه المفارقة الفاجعة تأخذنا إلى حيث لا نرغب. لن نظلم ميتشل بقراءة نصية لمفرداته بناء على ما ورد منها في مقابلة «الأخبار» وحدها. نجازف في القول إنه يستخدم مصطلحات غريبة بعض الشيء عما اعتدنا عليه. علينا العودة إلى حجر الخيمياء للبعد كولونيالية.. فندرك أن مفكرنا الخبير إنما يهندس للإمبريالية كيف يجب أن تتصرّف: تكن قوية إن غلبت عندها الثقافة على القوة. إذا هي مارست نفوذها الثقافي وإستحوذت على رضى الناس بالطواعية. أما اللجوء إلى القوة أو العنف فدأب من وقعوا في المأزق والضعف.

نكاد نخجل من طرح السؤال التقليدي: هل العنف عنصر طارىء على الرأسمالية والإمبريالية، أي أنه الشواذ الذي لا يظهر إلا لحظة المأزق أو الضعف، أم تراه عنصراً مكوّناً لهذه وتلك؟ فلعل السيد ميتشل يدلّنا على حقبة واحدة من تاريخ الكولونيالية والإمبريالية لم تمارس فيها سيطرتها والاستغلال بواسطة العنف الدموي: من إبادة شعوب الأزتيك والإنكا في أميركا الجنوبية على يد «جنود الله» من المستعمرين والمستوطنين الإسبان، الخارجين للتوّ من طرد العرب واليهود من الأندلس، وإبادة هنود أميركا على يد المستوطنين البريطانيين، وما سبقها وتلاها من حروب كولونيالية من «حرب الأفيون» الصينية إلى استباحة أفريقيا، وصولاً إلى احتلال أفغانستان والعراق والحرب التي لا نهاية لها ضد «الإرهاب الدولي» في زوايا الكوكب الأربع، مروراً بمجازر حربين عالميتين وإبادة هيروشيما وناكازاكي بالسلاح النووي واضطرار عشرات الشعوب للجوء

إلى العنف المسلّح لاقتلاع الوجود الاستعماري في بلادها؟ هل كانت هذه التظاهرات للعنف مجرد تعبير عن «طرق مسدودة»؟

لسائل أن يسأل: ما فائدة كل هذه التقاسيم على مقام التفكيك البعد كولونيالي بالنسبة إلى منطقة يغلب الريع النفطي على اقتصادياتها وتتحكم بمصائر شعوبها أعتى أنظمة الاستبداد والدكتاتورية؟ هل تقول لنا أكثر مما يحب البعض سماعه عندما يصل أذنه رأي «غربي» لا يعجبه عن المنطقة فيكون الرد الغريزي أن أوضاع الغرب ليست أحسن حالاً من أوضاعنا كلنا في النفط سواسية. والسؤال مشروع عن المدى الذي تساعدنا فيه متوالية النفط والديموقراطية على التقدم خطوة واحدة على طريق فهم عوامل وآليات تشغيل أنظمة الاستبداد في العالم العربي ودور الاقتصاد السياسي فيها واسباب استمراريتها المديدة وانتقال أنظمتها الجمهورية إلى التوارث السلالي؟ وماذا تضيف تلك المكتشفات عن الخبراء والتنمية إلى تلمّس سبل تنمية غير كولونيالية، مستقلّة، اللهم إلا إذا كان القصد هو القول أن كل تنمية إنما هي تنمية كولونيالية، فلا يبقى لنا إلا رجم فكرة «التقدم»، كما هو مطلوب، وتقديم الذبائح لإلهة «الوراء» والتسبيح بأسمائها الحسنى؟ فأي معنى بعد ذلك حتى لذكر موضوع حق الشعوب في السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية واستخدامها في «التنمية»؟ فضلاً عن الحديث عن دور النفط في استجماع عناصر القوة في الصراع العربي الاسرائيلي ما دام «سلاح النفط» لا فائدة ترجى منه بعدما أفتى السيد ميتشل بأن اثر قطع النفط كوسيلة ضغط علي الاقتصاديات الغربية، خلال حرب تشرين ١٩٧٣ ، قد تعرّض للتضخيم على يد اللوبي الصهيوني.

ولا غرابة بعد هذا كله ألّا «يثير» تيموثي ميتشل من مجربات الأمور في منطقة الخليج إلا «انتقال الجامعات» الغربية إليه، بما فيها جامعة نيويورك التي درّس فيها زهاء ربع قرن. فيكتفي بالتمني أن ينقل ذلك الانتقال الجامعي هذا «بعض الاهتمام إلى المنطقة مع الأموال التي تُصرف»؟ والسيد ميتشل وفيّ هنا لنظرته إلى الاقتصاد من منظار التبادل. فالمنطقة تحتاج إلى «الاهتمام»، والجامعات الأميركية تحتاج إلى المال. نتبادل. والمبادلة ثقافية ـ رمزية خصوصاً ما دمنا نحن في حومة البَعد كولونيالية. بأموال النفط، نستورد جامعات ومتاحف ودور أوبرا وثلوجاً، وفورمولا وان، وموندياللاً وعطوراً وشجرات عيد الميلاد مليونية، في مقابل «بعض الاهتمام» منذ أكثر من ربع قرن، أدلى ياسر عرفات بتصريح شرح فيه أهداف حركة «فتح» الوليدة فقال: الغرب بحاجة إلى نفطنا ونحن بحاجة إلى تفهّم الغرب. ليأخذ الغرب نفطنا ويعطنا تفهمه.

أخذ الغرب نفطنا ولم تتم المبادلة. وتدهور المطلب من مبادلة النفط بـ «التفهم» إلى مبادلته بـ«بعض الاهتمام».

انظروا أين أوصلنا هذا النمط من الاقتصاد السياسي!

الأخبار، ٢٠ حزيران ٢٠١١

إدوارد سعيد في تطوره الفكري من شرق/غرب إلى رحاب الإنسانية

بعد أكثر من ثلاثة عقود على صدوره، يتكشف كتاب «الاستشراق» لإدوار سعيد عن مفارقات كبرى. مع السنوات اكتسب الكتاب حياة قائمة بذاتها، منفصلة عن حياة مؤلفه وعن تطوره الفكري. بل أكثر من ذلك. اختُزل تراث إدوارد سعيد في كتاب واحد وتكاثرت القراءات لرائعته بالضد من استدراكاته وتصحيحاته ومؤلفاته اللاحقة. هكذا صودر فكر إدوار سعيد لحساب ثلاثة تيارات. الأول، هو الاتجاه الغالب على الدراسات المسماة «بعد كولونيالية» في جامعات أوروبا والولايات المتحدة. الثاني، هو الأصولية ـ الإثنية والقومية والدينية العربية والإسلامية ـ التي شاءت أن تقرأ في نقد سعيد للاستشراق تبشيراً بضرورة العودة إلى «اصالة» مهجورة أو مهجّنة ودفاعاً عن هوية «شرق» متمايز جوهرياً عن «الغرب». التيار الثالث يضم تيار من يمكن تسميتهم حديثي نعمة الماليين والثقافيين من عرب ومسلمين، يعيشون في

الغرب أو يبحثون عن اعتراف «الغرب» بهم، اختزلوا فكر إدوار سعيد إلى نقيق احتجاجي على الكيفية التي تشوّه بها «صورة» العرب والمسلمين في «الغرب».

هذه المقالة نتاج إعادة قراءة لكتاب «الاستشراق» تمت بعد ثلاثين سنة على صدوره. تدفعني النظرة الجديدة المتفحصة لهذا السفر الاستثنائي إلى التساؤل النقدي للاستخدامات المجزوءة والمتغرضة المذكورة أعلاه بالاعتماد على عمليتين. الأولى، وصْل ما انقطع بين كتاب «الاستشراق» ومؤلفه ليعود الكتاب لاحتلال موقعه في تطور سعيد الفكري والثقافي. والثانية، إعادة وضع إدوارد سعيد نفسه في مكانه وزمانه من انتمائه الآخر، انتمائه العربي. وأختم بالقاء الضوء على جهد إدوارد سعيد النقدي الفكري بما هو فعل ترجمة.

اللحظات الثلاث في فكر سعيد

سار تطور إدوارد سعيد بطريقة جدلية، أو طباقية، كما يحلو له أن يسميها، في لحظات ثلاث لم يكن الانتقال من الواحدة إلى الأخرى مجرد سير في خط مستقيم بل استلزم تحولات وتصحيحات وعمليات إعلاء وتجاوز غالباً ما استدعت الانتقال من إشكالية ومنهجية إلى أخرى.

اللحظة الأولى: نقد الاستشراق

«الاستشراق» (١٩٧٨) مؤلف كبير، مكتوب بأسلوب حصيف ومعقد، اكتسب شهرة عالمية فصار يشكو مما تشكو منه الروائع العالمية بعدما اعترفت به وسائل الإعلام وتبنته الحياة الأكاديمية وتداوله الجمهور الأوسع. صار الكتاب معروفا بما يروى عنه،

ويلخصه، أكثر مما هو معروف بما فيه. الشائع عن «**الاستشراق**» أنه تمرين نظري في ثنائية «المعرفة/القوة» مطبقاً على العلاقة بين «شرق» و«غرب». في مسح أوّلي لموجوداته يتبين أن الحيّز الأكبر منه مخصص لتأريخ نقدي دقيق وبطيء وعاجّ بالاسماء والمراجع لمدرسة أكاديمية وفكرية وثقافية هي مدرسة المستشرقين. لكن مسحاً ثانياً أعمق وأدق يستظهر الوميض الذي يشع من البناء المحكم والجهد التوثيقي والدأب البحثي والموهبة التحليلية والذوق الأدبي والثراء الثقافي قبل أن يطلق سعيد شرارات الخيال والجمال والمحاججات الذكية ونفاذ النقد وعمق التطلّب الفكري.

يعاين كتاب «**الاستشراق**» عملية إنتاج «الشرق» في إطار إنتاج «الغرب» لنفسه على يد جماعة احتكرت مع الوقت ترجمة هذا «الشرق» وتأويله وتفسيره وتقديمه للغربيين والشرقيين على حد سواء. ويتتبع الكتاب من ثم نشوء تلك المدرسة وتطورها. فيعرض أبحاث رجالاتها وإنجازاتهم، ويناقش أعمالهم، مقارنا في ما بينهم، من خلال التحقيب لمراحل تطور أفكارهم وابحاثهم والمناهج.

ولا يكتفي سعيد بذلك، بل يقيم العلاقات الضرورية بين الاستشراق ورجالاته وبين مرجعيتين اثنتين في التاريخ والثقافة الغربيتين.

المرجعية الاولى هي علاقات المدرسة الاستشراقية المتعددة الأوجه بالمؤسسة الاستعمارية ثم الأمبريالية الأورو ــ أميركية، بمصالحها واستراتيجياتها والسياسات. وهي علاقات ليست تختزل بالتطابق والمباشرة والتبعية، لكنها ترى أن مدرسة الاستشراق لا يقتصر دورها على المكتشفات والأبحاث والدراسات في مضمار اللغات والجغرافية والآثار والثقافات الشعبية والديانات والحضارات «الشرقية»، قديمها

والحديث. يصل دور المستشرق أحياناً إلى مستوى الفعل والتأثير المباشرين في مراكز القرار السياسي والاقتصادي في الدول الاستعمارية أو الإمبريالية حيث يلعب دور المثقف الهامس في أذن «الأمير»، تقرر نصائحه واستشاراته وتقديراته مصائر شعوب وبلدان بأكملها. المثال المعاصر عن هذا النمط من المستشرقين هو البريطاني برنارد لويس، مستشار شؤون الإسلام والعراق خلال عهدي جورج بوش الأب والابن، ناحِت مصطلح «صدام الحضارات» وصاحب النصيحة بغزو العراق رداً على هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

المرجعية الثانية هي الوشائج التي تربط تيارات مدرسة الاستشراق بتطور العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية الغربية. يكتشف سعيد هنا أن الوصل ليس مباشراً ولا هو آلي، وإن يكن يلاحظ انحياز المستشرقين إلى مذاهب ومنهجيات دون أخرى وخصوصاً استبعادهم المدارس التاريخانية والماركسية ومنهجية «التأريخ الجديد».

غير أن التوثيق الموسوعي الذي يمارسه إدوارد سعيد لن يقتصر على التأريخ الفكري والثقافي لأبرز تيارات المدرسة الاستشراقية. يحللنقدياً أعمال أدباء ومفكرين وسياسيين أسهموا في إنتاج الغرب لـ«شرقه». ويخلص إلى أن المستشرقين يشتركون في عدد من الثوابت في نظرتهم إلى «الشرق» أهمها:

١) النعرة الجوهرية، والمقصود بها تقديم الغرب والشرق بما هما جوهران متمايزان يختص كل منهما بخصائص أصلية ثابتة صارت طبيعة ثانية لكل منهما. لكن التمايز يفصح عن تراتب عمودي صارم وثابت، حيث العقلانية والتطور والرقي هي جوهر جماعة، والروحانية واللاعقلانية والتخلف جوهر جماعة أخرى.

٢) التعميم، أي الافتراض أن معرفة الجزء تكفي لمعرفة الكل.

٣) التنميط، أي إضفاء خاصة واحدة من خصائص الجماعة على الجماعة كلها.

٤) الجمود، تصوير عالم الشرق وحياته على أنهما ثابت لا يتحول، ما يعادل إعدام فعل الزمن والتاريخ فيه.

٥) التفرد، وهو عكس التعدد حيث «الشرق» دين واحد ومجتمع واحد و«عقل» واحد وجبلة نفسانية واحدة وثقافة واحدة.

٦) الثقافوية، أي تفسير أفكار الشرقيين وسلوكهم ونمط حياتهم على أساس مبدأ تفسيري أوحد هو «ثقافتهم» التي تختزل إلى دينهم بالدرجة الأولى. (سعيد، **الاستشراق**، طبعة العام ٢٠٠٣ الإنكليزية، ص ٢٤ ـ ٤٨).

يختم سعيد كتابه على خاتمتين. تحذّر الأولى من أن «يسهم الشرق الحديث في تشريق ذاته» وتؤكد الثانية أن «الاستغراب ليس هو الجواب على الاستشراق» (سعيد، **الاستشراق**، ٣٢٨).

أنْ يستشرق الشرقي يعني أن يستبطن الخطابات الاستشراقية، بخصائصها المثبتة أعلاه، عن الشرق والغرب على حد سواء. أما الاستغراب، فيرى إليه سعيد على أنه مجموعة سوانح وأفكار وانفعالات ترتضي بالقسمة الجوهرانية للعالم إلى شرق/غرب لكنها تسعى إلى الإعلاء الرمزي والنفخ في معنويات الشريك الدوني والتابع في علاقات السيطرة الإمبريالية. بعبارة أخرى، الاستغراب هو الوجه الآخر للاستشراق، إنه التيار العاجز عن إنتاج معارف مجدية عن الذات وعن الآخر، تنذر إعاقته الفكرية والثقافية بأوخم العواقب

إذا ما تسنى له أن يشكل القيادة الفكرية لحركات التحرر من التبعية الاستعمارية المباشرة أو من الاستعمار الجديد.

الخلاصة الأبرز الواجب استخلاصها من تحليل هذه اللحظة ـ والتي نادراً ما يلتفت إليها ـ هي أن إدوارد سعيد في كتابه «**الاستشراق**» اسس لنظريتين نقديتين، ما لبثت واحدتهما ـ نقد التصورات الغربية عن الشرق ـ أن طغت على الأخرى ـ وهي نقد التصورات الشرقية عن الغرب.

اللحظة الثانية: «الثقافة والامبريالية»

يفتتح كتاب «الثقافة والإمبريالية» (١٩٩٤) اللحظة الثانية في تطور فكر إداورد سعيد. الكتاب يكمل «الاستشراق» إذ يتناول الوجه الآخر لمشروع سعيد الفكري: «الغرب» في مرآة «الشرقيين». لا يكتفي «الثقافة والإمبريالية» بدراسة دور الثقافة في تبرير الامبريالية وتزويدها بوسائل الشرعنة والطواعية على ضحاياها. إنه يدرس أيضاً دور الثقافة المقاوِمة في النضال التحرري من الاستعمار والإمبريالية. لكننا هنا قد خرجنا أصلاً من «الشرق» (منطقة غرب آسيا التي جرى التركيز عليها في «**الاستشراق**») إلى حركات التحرر لشعوب القارات الثلاث.

في هذه اللحظة من تطوره الفكري فتح سعيد ورشة تصحيح لما في «الاستشراق» من شطح وأحادية جانب، آخذاً بعين الاعتبار الملاحظات النقدية الموجهة إليه خصوصاً من جهة اليسار.

أولاً، اتخذ مسافة نقدية من ثنائي «المعرفة/القوة» المنسوب إلى فوكو، منتقداً الفيلسوف الفرنسي لأنه «يهمل دور الطبقات

والاقتصاد ودور الثورات والانتفاضات في المجتمعات التي يتحدث عنها» (إدوارد سعيد، **العالَم والنص والناقد**، ١٩٨٣، ٢٤٤). وفي الاتجاه ذاته، صحح أحادية الجانب في مقاربته السياسة ـ ثقافية للاستعمار بأن أعاد الاعتبار إلى أبعاد الاستعمار الاقتصادية والاستغلالية بما هو عملية «سيطرة على الأسواق والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة والأراضي المدرة لأعلى معدلات الربح» (سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، ١٣-١٤).

ثانياً، اعترف سعيد بصحة النقد الذي وجهه الناقد الأدبي الأميركي جيمس كليفورد إليه بأنه «ينتكس إلى أنماط النعرة الجوهرانية ذاتها التي يهاجمها [في كتاب «الاستشراق»] (سعيد، **الأنسنية والنقد الديمقراطي**، الترجمة العربية، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٤-٢٥). والإشارة هي إلى تحويل سعيد الغرب إلى جوهر قائم بذاته والتعامل معه على أنه كيان ثقافي متجانس وموحد يمتد في خط مستقيم من إيسكيلُس الإغريقي إلى كارل ماركس.

ثالثاً، ينفي سعيد الزعم بأن غرض كتاب «الاستشراق» هو الدفاع عن شرق حقيقي يشوّهه الاستشراق الغربي، فيؤكد:

«لقد اعتمدت في نقدي [للاستشراق] على الطبيعة المغلوطة لكافة التمثلات بسبب ارتباطها الوثيق بالدنيوية، أي بالسلطة والموقع والمصالح. وقد اقتضى ذلك أن أجاهر بأن كتابي لم يكن معدّاً للدفاع عن الشرق الحقيقي، بل إنه لم يكن يطرح فكرة وجود شرق حقيقي أصلاً. والمؤكد أني لم أكن أنافح عن نقاوة تصورات ضد أخرى، وكنت واضحاً جداً في اقتراحي أن كل مسار تحويل التجربة إلى تعبير لا يمكن أن يكون منزّها عن التلوّث. والمسار ملوّث أصلاً وبالضرورة لتورطه بالسلطة والموقع والمصالح، أكان

ذلك من موقع الضحية أم لم يكنه» (سعيد، **الأنسنية**، ٧٠).

هكذا استبدل سعيد ثنائي «معرفة/قوة» بثالوث «سلطة/موقع/مصالح»، أي السياسة والموقع الجغرافي (شمال/جنوب) والمصالح الاقتصادية والطبقية، وهو تعيين أشمل للمحددات التي تتحكم بتفكير الجماعات البشرية وسلوكها.

رابعاً، إذ ينتقل سعيد إلى التمثلات الشرقية للذات والآخر، ينتقد مرض «الغُراب» أي اللوم العُصابي للغرب على كل الويلات النازلة بالشعوب المستعمرة. ويرفض «نظريات المؤامرة ». إلا أنه يوجه النصل الحاد في نقده إلى النعرة البلدية:

«.. إن القبول بالنعرة البلدية يعني القبول بكل مستتبعات السيطرة الإمبريالية: كل الانقسامات العرقية والدينية والسياسية التي فرضتها الإمبريالية هي ذاتها. إن مغادرة العالم التاريخي لصالح غيبيات الجواهر مثل النعرة الزنجية أو الإيرلندية أو الكاثوليكية تعني مغادرة التاريخ لصالح نعرات جوهرانية تحمل الطاقة على استعداء البشر بعضهم ضد بعض» (سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، ٢٧٦).

ويمكننا أن نضيف النعرة الإسلامية إلى لائحة النعرات البلدية.

يعود سعيد في رائعته الأخيرة، الصادرة بعد الوفاة، إلى نقد ايديولوجيات الانتماء والهوية على أنها أخطر ما خلّفه العصر الإمبريالي، في نص يرقى إلى مستوى الوصية الفكرية:

«إن الهوية هي العملية التي تتسلط بها الثقافةُ الأقوى والمجتمعُ الأرقى بواسطة العنف على شعوب يتقرر انها شعوب دونية، بمقتضى عملية فرض الهوية تلك. إن الإمبريالية ما هي إلا عملية

تصدير للهويات» (إدوارد سعيد، **في الأسلوب المتأخر**، ٢٠٠٦، ص ٨٥).

درءاً لمثل هذه الأخطار، وهي تحديداً أخطار «تشريق» الشرقيين، ينضم سعيد إلى فرانتس فانون في الدعوة إلى تحويل الوعي الوطني ـ القومي الذي ساد فترة النضال ضد الاستعمار إلى وعي اجتماعي في الحقبة الاستقلالية، أي الانتقال من التحرر الوطني ـ القومي من المستعمر إلى التحرر الاجتماعي الداخلي، أي بناء مجتمع الحرية والمساواة وبناء الثقافة الجديدة على أنقاض ثقافة المستعمر والمجتمع التقليدي.

بالتحرر الاجتماعي يغادر سعيد ثنائي شرق/غرب نهائياً، بما فيه من سيطرة ومقاومات للسيطرة، داعياً إلى «اكتشاف عالم ليس مبنياً على جواهر متعادية».

اللحظة الثالثة: إلى الإنسانية الديموقراطية العلمانية

شكلت دعوة سعيد إلى اسكتشاف عالم «ليس مبنياً على جواهر متعادية» علامة الانتقال من نقد الاستشراق ونقد الاستغراب إلى النظرية الإنسانوية العلمانية بما هي الأوج والخاتمة في تطوره الفكري. لم تكن النقلة مفاجئة بل كانت تختمر في اللحظتين السابقتين بركيزتها الفلسفية التي تقول أن البشر يصنعون تاريخهم بأنفسهم وأن مفاتيح فهم هذا العالم هي في هذا العالم. (الأنسنية، ص ٧٠ ـ ٧١).

بعد هذا العرض لتطور فكر إدوارد سعيد يمكن إلقاء بعض الأضواء على وجه منسي من شخصيته الفكرية ودور مهمل من أدواره.

ترجمة ومترجمون

يشير إدوارد سعيد في أكثر من مكان إلى أن الاستشراق لا يكتفي بالنطق باسم شرقيين، لادعائه عجزهم عن التعبير عن أنفسهم، بل يزعم أيضاً امتلاك «الترجمة الرسمية» لكل ما هو شرقي أو صادر عن الشرق. (**الاستشراق**، ص ٢٠٣، ٢٢٢). يقوم نقد إدوارد سعيد للاستشراق على سلسلة من الأدلة والحجج والبراهين تثبت أن «المترجم» يحرّف في النقل من لغة إلى أخرى ويتلاعب، تحديداً بسبب عدم قدرته على التحرر من مركزيته الأورو ـ أميركية. في مقابل ترجمة المستشرقين العيتة، ينهض إدوارد سعيد بما هو «مترجم» بذاته.

إدوارد سعيد عربي يكتب بالإنكليزية. أمضى حياته البالغة «يترجم» فلسطين إلى لغة المستعمر التي تعلّمها في مدرسة خصوصية في مدينة القاهرة التي لجأت إليها أسرته بعد احتلال الصهاينة فلسطين. إلا أن سعيد يتعامل ولغة المستعمر على طريقة كبار الكتاب والأدباء المناهضين للاستعمار في القارات الثلاث: بالتخريب وكسر المحرمات والتفوق على أصحاب اللغة الأصليين عن طريق الابتكار والتخييل والابداع. هكذا تصير الكتابة في لغة المستعمر فعل مقاومة بذاتها.

ثم إن علاقة إدوارد سعيد بالعالم العربي فعل ترجمة هي أيضاً. فالصدمة التي دفعت الجامعي العربي ـ الأميركي إلى دراسة نتاج المستشرقين كانت هزيمة الجيوش العربية على يد إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ وما تبعها من احتلال فلسطين كلها التاريخية إضافة إلى صحراء سيناء ومرتفعات الجولان. وإنه لمعبّر جداً أن يكون رد فعل إدوارد سعيد الفوري على صدمة الهزيمة هو قراره تعلم اللغة العربية. من هنا تضافرت صدمة نكسة ١٩٦٧ واستعادة اللغة الأم

على تكوين الحدث التأسيسي الذي استولد إدوارد سعيد الآخر، إدوارد سعيد المثقف العمومي والمناضل الذي نعرف، في مقابل إدوارد سعيد الآخر الذي تعرفنا إليه في «خارج المكان».

لذا ينبغي تصنيف إدوارد سعيد في عداد فريق المثقفين العرب الذين فجّرت نكسة ١٩٦٧ طاقاتهم الخلاقة والغضب. ضمن هذا الفريق مارس سعيد «الترجمة» مجدداً، وهي الاسم الآخر لصيغته المحببة عن «تحويل التجربة إلى تعبير». آلى على نفسه أن يعبّر عن تجربة المخاض الفكري النقدي الجذري وعن الحركات التحررية والثورية لحقبة ما بعد نكسة ١٩٦٧ وأن يسكبها في اللغة المفهومية لغرامشي وفانون ووليامز وبولانتزاس وستيوارت هِلّ وسواهم. سلّط سوط النقد على الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية لعجزها عن مواجهة الإمبريالية والصهيونية ولقمعها شعوبها. مع أن نقده الأنظمة الشعبوية العسكرية كان أبرز وأقسى من تناوله الأنظمة السلالية النفطية المحافظة والموالية للغرب. طاول نقده أيضاً حركات التحرر العربية وفي مقدمها تلك التي التزم بها ـ منظمة التحرير الفلسطينية. عارض اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ـ الذي وصفه بـ«سلام الضعفاء» ـ لأنه نتج من قراءة مغلوطة للستراتيجيات الأميركية والاسرائيلية من قبل القيادة الفلسطينية، التي ما لبث أن قطع علاقاته بها. ولم يعف سعيد مثقفين عرباً من النقد، كما في حال الذين تضامنوا مع المفكر الفرنسي روجيه غارودي لإنكاره المحرقة اليهودية (راجع: **الموند دبلوماتيك**، آب – أيلول ١٩٩٨).

لم يكلّ إدوارد سعيد يوماً عن ممارسة دوره في «ترجمة» الستراتيجيات الأميركية إلى لغة مواطنيه العرب مقترحاً أين وكيف ومتى يمكن مواجهتها. رغم المرض، وجد الوقت الكافي ليحلل

لقرائه العرب أواليات اتخاذ القرار في الإدارة الأميركية مع وصول المحافظين الجدد إلى الحكم. وكان من أوائل من نبهوا إلى خطورة ظاهرة الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، وإن يكن عبّر، في الوقت ذاته، عن اعجابه بزخم حركة الاحتجاج الشعبية الأميركية على الحرب على العراق. وفي آخر زيارة له إلى لبنان، قبل رقاده الأخير فيه، اقترح إدراج دراسة المجتمع والدولة الأميركيين في برامج التعليم العربية بديلاً من مجرد تعليم التلامذة والطلاب العرب في كتب مدرسية أميركية أو منقولة عن الكتب المدرسية الأميركية.

في الأمر أكثر من وصية أستاذ جامعي. إنه إدوارد سعيد يستعيد الهاجسين اللذين ختم بهما كتاب «الاستشراق»: التحذير من تشريق الشرقيين ومن الرد على الاستشراق بواسطة الاستغراب. لكن «الترجمة» هذه المرة تدرج التحذير في اللغة المفهومية لأسلوب إدوارد سعيد المتأخر، لغة إنسانوية ديموقراطية علمانية قد تجاوزت الثنائيات والهويات المتعادية.

الأخبار، ٢٢ آذار ٢٠١١

القسم الثاني

المقالات

أوباما
وانتخابات الربيع العربي

هذا الربيع العربي موسم انتخابات بلا منازع.

لم تنته الانتخابات النيابية العراقية فصولاً، بعد قرار الهيئة القضائية الانتخابية إعادة فرز الاصوات في محافظة بغداد. ومثلها الانتخابات المركبة السودانية لم تضع أوزارها نهائياً بعد رغم التمديد لها يومين اضافيين. الاستحقاقات الرئاسية على الأبواب في غير بلد عربي، مطلعها الرئاسية المصرية واليمنية. والعدّ التنازلي قد بدأ للاستفتاءات في جنوب السودان وشمال العراق. هذا حتى لا ننسى الانتخابات البلدية في لبنان.

بقدر ما تزاحمت أخبار الانتخابات العربية، في الأيام الأخيرة، بذاك القدر صادر الرئيس الأميركي باراك أوباما مسرح الأحداث العالمية. لا تزال النقاشات دائرة حول السياسة النووية الجديدة التي أطلقها. وتكشّفت معلومات عن مزيد من فضائح مالية لهط بموجبها

أصحاب المصارف والشركات المالية وكبار موظفيها القسط الأوفر من مئات المليارات من المساعدات التي خصصتها الحكومة الاتحادية لإنقاذ النظام المالي الأميركي. رأى البعض في ذلك تأكيداً على تمثيل الرئيس «الديموقراطي» للجناح المالي من الرأسمالية الأميركية، على ما يذكّرنا مثقف أميركا اليساري الكبير، نوام تشومسكي. لم تقتصر المبادرات الرئاسية الأميركية على المبادرة النووية. أعلن الرئيس نيته إطلاق مبادرة جديدة لحل النزاع العربي الإسرائيلي، عاجلها رئيس الوزراء نتنياهو بطعنه قاتلة قبل أن يجهز عليها نائب وزير الخارجية برصاصة الرحمة التي لا تمنع من إثارة جلجلة الضحك والسخرية، إذ قال داني ايالون إن تقديم أوباما مبادرته الخاصة يعني أنه الرئيس الأميركي صار طرفاً في النزاع العربي الإسرائيلي! صدّق أو لا تصدّق.

مهما يكن من أمر، فالتزامن بين الانتخابات العربية والمبادرات الرئاسية الأميركية يستحق الربط بينها بإلقاء نظرة على سياسة الرئيس أوباما، وإدارته، من الموسم الانتخابي العربي.

خبر أول: أعلن الرئيس أوباما خفض ميزانية تنمية الديموقراطية التي كانت تقدمها الإدارة الأميركية إلى المنظمات الأهلية المصرية المعنية بحقوق الإنسان والديموقراطية إلى أكثر من النصف. للعلم: قيمة «المساعدة الديموقراطية» السنوية الأصلية هي ٤٥ مليار دولار مقابل ١,٣ مليار دولار هي قيمة المساعدة السنوية الأميركية للقوات المسلحة والأمنية المصرية.

تزداد سخرية المفارقة أن يتزامن القرار مع إرهاصات معركة الانتخابات الرئاسية وتكاثر التحركات الشعبية بمناسبة ذكرى الإقفال العام الذي أعلنه ملايين المصريين في ٦ نيسان ٢٠٠٨ ضد

التوريث والإصلاح السياسي. وقد تعرضت تلك التحركات التى دانت التجويع والفقر، وطالبت بانتخابات حرة ونزيهة، لأنواع شتى من القمع والاعتقال والضرب انهال بها أفراد الفرق الأمنية الخاصة دون تمييز على المتظاهرين، رجالاً ونساء.

خبر ثان: الخفض الذي طبّق في مصر طبّق في دولة الاعتدال الثانية، الأردن.

خبر ثالث: أبت دولة الكويت أن تتخلف عن ركب خفض المساعدة للتنمية الديموقراطية في مصر. فأقدمت السلطات على اعتقال عدد من مؤيدي ترشيح محمد البرادعي للانتخابات الرئاسية المصرية وترحيلهم إلى بلادهم.

خبر رابع: الرئيس جيمي كارتر، رئيس بعثة الرقابة الدولية في السودان، يتحدث عن «مشاكل خطيرة» في العملية الانتخابية مشككاً في شرعيتها. وناشطون في جمعيات أهلية لمراقبة الانتخابات يقولون إنه لا يوجد مركز انتخابي واحد مطابق للمعايير التي حددتها مفوضية الانتخابات (السودانية). في انتخابات قاطعتها المعارضة، معروفة النتائج سلفاً، رفض المبعوث الرئاسي الأميركي إلى السودان تأجيل الانتخابات وأعلن ثقته المسبقة بأنها سوف تكون حرة ونزيهة.

خبر خامس: انفجرت تظاهرات وإضرابات في المدن اليمنية بدعوة من أحزاب المعارضة في «اللقاء المشترك» خرج خلالها عشرات الألوف إلى الشوارع يندّدون بسياسة التجويع والترويع، والفساد والاعتقالات، ويعلنون رفض أي تعديل للدستور يعزز من السلطات الفردية ــ الدكتاتورية أصلاً ــ لرئيس الجمهورية.

خبر سادس: منح القائد معمر القذافي «بركته» إلى «بركة حسين أوباما» حسب تعريبه لاسم الرئيس الأميركي (على غرار تسميته كامب ديفيد «إسطبل داوود») مثنياً على «سياسته العاقلة والحكيمة».

تتكاثر التفسيرات والتبريرات والأعذار للسلوك الرئاسي الأميركي.

عن مصر يقال إن أوباما أراد من الخفض إعلان تمايزه عن إدارة بوش والإشارة إلى عدم رغبته في ممارسة ضغوط «ديموقراطية» على الرئيس المصري لحاجته إليه في تلك الفترة «الحرجة» من النزاع العربي ـ الإسرائيلي. بقي أن يصدّق أحد أن الرئيس بوش مارس ضغطاً ما من أجل حقوق الإنسان أو نزاهة الانتخابات الرئاسية المصرية وتعدديتها وحريتها، والمعلوم أنه أرسل زوجته لدعم المرشح حسني مبارك. وبقي أن يصدّق أحد أن الرئيس أوباما قد مارس مثل هذه الضغوط منذ تسلّمه ولايته إلى الآن!

التفسير الرائج عن السودان هو أن الدعم الأميركي للبشير إن هو إلا الوجه الظاهر من صفقة التجديد له مقابل تمريره مشروع انفصال الجنوب حيث أكثر من ٨٠٪ من ثروة السودان النفطية.

في اليمن، يقدم الدعم الأميركي غير المحدود لسلطة الرئيس علي عبدالله صالح باسم دوره في «مكافحة الإرهاب». من أجل ذلك تلاشت الدعوات إلى الحكم الرشيد والشفافية ومحاربة الفساد والإصلاح السياسي التي تشدقت بها الدول الغربية المانحة خلال حرب صعدة وبعيدها. تمنح الدول المانحة مساعداتها «تحت الطاولة» بلا شروط. وأخبار «الحرب على الإرهاب» خفتت أصواتها منذ وقف إطلاق النار في صعدة.

مهما يكن، السلوك الواضح يغني عن أي تفسير أو تأويل. والأعذار أقبح من الذنوب. تتلاقى كلها على مفارقة أن الرئيس «الديمقراطي» أقل اهتماماً باللفظية الديموقراطية من سلفه الجمهوري. وأن مصالح الولايات المتحدة الإمبراطورية، الاقتصادية والستراتيجية، كانت ولا تزال تستدعي دعم أنظمة الاستبداد الحليفة. بل الجديد أن سياسة الرئيس أوباما لم تعد تستخدِم سلاح حقوق الإنسان والديموقراطية حتى ضد الأنظمة المخاصمة أو «الممانعة».

هي أخبار توضع بتصرّف من لا يزال بين العرب يرى أن «المشروع الأميركي» ينوي فرض الديموقراطية على بلداننا، إلى أي «طيف» فكري وسياسي انتمى، حيث من يرفض الديموقراطية بحجة الخصوصية الثقافية أو الدينية أو القومية مثله كمثل من ينتظرها ــ عبثاً! ــ تأتيه على ظهور الدبابات.

والعِبرة أن الديموقراطية الوحيدة هي التي تقوم من تحت، وتنتزع انتزاعاً من الحكام والأنظمة وقوى الدفاع عن الأمر الواقع ومن يدعمها في الداخل والخارج.

خبر أخير لاستكمال الصورة، وحتى لا نغمط أوروبا حصتها من «تنمية الديموقراطية» في بلادنا: سوف يحل عاهل المملكة العربية السعودية، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ضيف شرف على احتفالات ١٤ تموز الفرنسية لهذه السنة. ويجدر التذكير بأن الرابع عشر من تموز هو ذكرى الثورة الفرنسية الكبرى للعام ١٧٨٩ التي أطاحت، بالحديد والنار والدم، النظام الملكي وأعلنت شرعة حقوق الإنسان وأرست الأسس لقيام الجمهورية الديموقراطية!

السفير ٢٠١٠/٤/٢١

نفط وديموقراطية

في أخبار أسبوع واحد ثلاث حوادث ليست قليلة الأهمية تتعلّق بالأقليات وبالوحدة والانفصال في العالم العربي.

السودان مقبل على استفتاء يرجّح أن تقرر فيه أكثرية سكان المحافظات الجنوبية الانفصال وتشكيل دولة مستقلة. وفي كردستان العراق، يطالب مسعود البرزاني، رئيس الإقليم، بحق تقرير المصير لأكراد العراق وبضم كركوك. بعدما نال الاكراد منصب رئيس جمهورية العراق للمرة الثانية، وبعد ما هو أكثر من تقرير المصير بواسطة الفيدرالية داخل الكيان العراقي، فهمت عودة البرزاني للمطالبة بحق تقرير المصير على أنها دعوة إلى الانفصال. وفي اليمن، يدور حديث لأول مرة عن وساطة سعودية ـ مصرية لمنح المحافظات الجنوبية الحكم الفيدرالي.

بين عويل من يندب حظ الأمة وإعلام متذاكٍ لا يمل من كشف مؤامرات مقتفياً آثار «الأصابع» الأجنبية، تكاد تمر تلك الأحداث

كأنها قدر محتوم. كأنه ليس من إرث يرزح ثقيلاً على كل هذه المسائل ولا من تصرفات وسياسات وأحداث تزيدها تأزماً. أو كأنه لم يكن مرة إمكانية لاستباق المشاكل وحلها وتسويتها، إلا بعد فوات الأوان، على أساس أن المؤامرات «مؤامرات». وكأن لا أحد مسؤول عن سوء تصرّف أو أخطاء أو جرائم. والشطارة في التحاليل هي الإيحاء بأن اكتشاف التزامن بين حدثين متشابهين يعطي صدقية إلى أيديولوجيا مسماة «ليس صدفة». هنا المكتوب يقرأ من عنوانه والمكتوب «مكتوب» منذ «سايكس بيكو». والمسألة مسألة «أقليات حاقدة»، كما كان يسمّيها ميشال عفلق. والأصابع إسرائيلية ـ أميركية، بل أميركية في خدمة الأصابع الإسرائيلية، وألعاب تفكيك وتفتيت مكشوفة لا ترمي غير بذر بذور «الفتنة».

ما دامت اللعبة مكشوفة إلى هذا الحد، وبذور الفتنة مرئية، فلماذا لم نعكس اللعبة ونحل محل بذور الفتنة بذور الشراكة والحقوق والتفاهم؟ وما دمنا عالمين بوجود ألغام مزروعة في قلب الأمة العربية ـ منذ قرن من الزمن أو أقل ـ لتنفجر في الوقت المناسب، ألم يكن لدينا الوقت الكافي لنزعها أو تعطيلها قبل حلول ذاك الوقت المناسب؟

مسألة أقليات؟ وماذا عن يمن العرب الأقحاح؟ وهو الآن نموذج فذ على الكيفية التي يؤدي بها التأجيل والاستهتار والعناد وادعاء الشطارة والتحايل والإهمال والكبرياء إلى أوخم العواقب.

سوف ترتفع عقيرة الحريصين على الوحدة بالصراخ: الفيدرالية مقدمة للانفصال، علماً أن الطرفين اللذين يقترحان الحل الفيدرالي هما أقرب حلفاء نظام علي عبدالله صالح. بدأ الحراك الجنوبي منذ أربع سنوات. وقتها كان محدود الجمهور يطالب بدفع التعويضات

لـ ٨٠ ألف موظف وعسكري صرفوا من الخدمة بعد حرب ١٩٩٤ وإلى وقف التمييز ضد مواطني المحافظات الجنوبية. يومها كان البحث يدور مدار توسيع صلاحيات المجالس المحلية. رفضت السلطة في صنعاء الحوار. وامتنعت عن تطبيق ما وعدت به من إصلاحات. كان هذا كله قبل أن يأخذ مطلب «فك الارتباط» مأخذه من جماهير واسعة من الجنوبيين وترتفع الأعلام. يومها لم يكن أي طرف خارجي مهتماً بوضع الجنوب. والتأييد الأميركي والأوروبي على اشده للرئيس علي عبدالله صالح. ولا يزال، على كل حال. والآن، تجري التغطية على الحراك الجنوبي باسم الحرب على الإرهاب في الوقت الذي اعلن فيه تنظيم «القاعدة» نقل الحرب ـ المذهبية ضد المدنيين ـ ضد الحركة الحوثية في محافظتي صعدة والجوف.

لم يعطَ اهتمام كاف لحقيقة أن ما يجمع بين هذه الحالات الثلاث هو النفط. في الجنوب اليمني نفط ـ ليس كثيراً ـ لكنه يكفي لإيهام البعض بإمكانية بناء دولة مستقلة عليه. في كردستان العراق، لا يكتفي مسعود البرزاني بمكتشفات النفط في الإقليم الفيدرالي، ولا بالحصة الرسمية من عائدات النفط العراقية المخصصة للإقليم، فضلاً عن موارد تهريب النفط ورسوم نقله إلى تركيا. يريد كركوك بنفطها. وهي منطقة تحق للأكراد قدر ما تحق للعرب والتركمان. وأخيراً ليس آخراً، المحافظات الجنوبية تنتج ٨٠٪ من نفط السودان.

هل كنا وصلنا إلى هذه المواصيل...

لو أن المشاركة في السلطة أوسع في تلك البلدان، حيث ينتخب المواطنون حكامهم ويحاسبونهم ويجري تداول السلطة سلمياً؟

ولو لم يتأخر الاعتراف بحقوق أهل الجنوب السوداني إلى العام ٢٠٠٥ بعد أطول حرب أهلية في تاريخ القارة الأفريقية. ولو لم تحاول الخرطوم فرض الشريعة دستوراً على الجنوب المسيحي؟ حتى لا ننسى فشل المساكنة بين الإقليمين خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

هل كنا وصلنا إلى هذه المواصيل...

لو أن توحيد شطري اليمن تم على التكامل والتكافوء وبناء مقومات الوحدة بين شعبين عاشا قروناً في كيانات وأنظمة مختلفة، بدلاً من النظر إلى الوحدة على أنها عودة الابن الجنوبي الضال إلى بيت الطاعة ليلقى العقاب على ضلاله؟ وأي ضلال؟ أنه حرر الشطر الجنوبي من الاستعمار البريطاني؟ أم حاول تجربة في الحداثة والعدالة الاجتماعية اغتالها الفقر والقبلية والمناطقية؟

هل كنا وصلنا إلى هذه المواصيل...

لو أن موارد اليمن الشحيحية أصلاً استخدمت بتقشف متساو بدلاً من تنمية القلة المتخمة على حساب الكثرة «الضبحانة» حسب التعبير العامي اليمني؟

هل كنا وصلنا إلى هذه المواصيل...

لو أن صدام حسين رد على مطلب تقرير المصير الكردي بغير الاتفاق مع شاه إيران وتسليمه شط العرب ليعود إلى محاولة استعادته بحرب على الجمهورية الإسلامية من ثماني سنوات؟ لو أنه تعاطى مع الأكراد بغير مجزرة حلبجة و«حملة الانفال» و«الحزام العربي»؟ مسألة أقليات؟ هل كنا وصلنا إلى كل هذه المواصيل لولا قبلت كل «اطياف» السياسة العراقية بعد الاحتلال بالتعريف الأميركي لشعب العراق إلى أكراد ـ شيعة ـ سنّة؟

هل كنا وصلنا إلى هذه المواصيل...

لو أن الواردات النفطية العربية استخدمت لتأمين العلم والعمل والعناية الصحية والسكن اللائق ومياه الشفة للجميع، وخصوصاً للأطراف والمناطق والبلدان الأقل نمواً، بدلاً من أن تكون ملكاً شخصياً لدكتاتور أو عائلة مالكة أو شيخ أو أمير أو سلطان أو حزب حاكم يجري تبذيرها على موائد القمار والحفلات الماجنة، التي تتندر بها تقارير السفراء الأميركيين، وعلى الهدر الاستهلاكي في منطقة هي أكبر مستهلك في العالم للأسلحة واليخوت الفاخرة والطائرات الخاصة والعطور فضلاً عن النوق! حتى لا نتحدث عن الرقيق الأبيض وخدم البيوت!

ولو تم الاستدراك باكراً، أو لاحقاً، بتحقيق الشراكة الأوسع في السلطة أو الثروة فهل كان ثمة من متّسع تلعب فيها «أصابع إسرائيل» أو الأيدي الأميركية الخفية تتدخل؟

ولكن خلّ عنك الـ«لو».

نحن في عصر «عروبة النفط» حيث يجري الفصل بين النفط وكل ما يتعلّق بحياة العرب.

ولا تصدّق أن علاقة ما تجمع النفط والديموقراطية. هذا جامعي بريطاني ـ أميركي مخضرم، من جماعة «دراسات بعد الكولونيالية»، اكتشف نيابة عنك أن النفط شأن يختص بالخبراء وأنه كان طامة كبرى على الطبقات العاملة الأوروبية لأنه منحها «الديموقراطية» لقطع الطريق عن تحقيقها الاشتراكية. أما في بلادك فلا علاقة للنفط «البعد كولونياليخ بالنفط. النفط «مفهوم» فكري معرفي ـ كُونسبت ـ مفهوم؟ وكفى ترجيعاً لتلك الأفكار البالية من

عصر «نظرية المؤامرات» عن النفط والديمقراطية ـ عندنا أولاد ونريد أن نسترزق! ـ بل لا علاقة للنفط بالرأسمالية ـ حتى أن «المفهوم» ذاته لم يعد ينطبق على عالمنا «بعد الكولونيالي»، مفهوم؟

وعليك أن تقطع حبل السرّة بين النفط والتنمية. إلا إذا كنت من اولئك المتخلفين الذين يتحدثون عن «نفط العرب للعرب». لقد حررتك وكالات التنمية الدولية من التنمية السلطوية الفاشلة الموجهة شطر «التقدم». عُد «إلى وراء» إلى رحاب جنات «التنمية البشرية» تجري تحتها أنهار «مجتمع المعرفة» وتعلّم الريادة ـ في الأعمال ـ وتمكين المرأة ـ لا تمكنها ـ و«الحكم الرشيد» تصوغه لك برامج تعليم أميركية «معدّلة جينياً» لتعلّمك «الاسلام المعتدل» إلى أن تستكمل ردم «الهوة الحضارية» بينك وبين الغرب عن طريق الترجمة. و«ترجم» أن كان أحد يستطيع أن يسبقك على الترجمة.

وصدّق أن لا صلة تذكر بين النفط والوحدة العربية. ما حاجتك بوجع الرأس. مكانتك في العالم تستطيع أن تكسبها لك وللامة العربية باستضافة المونديال أو المتاحف والجامعات الأوروـأميركية في بلدك. الوحدة العربية حلم في أغنية وثقافة.

وإياك الظن بأن ثمة ولو شعرة معاوية بين النفط والصراع العربي – الإسرائيلي. لقد ترحمنا على الملك فيصل بن عبد العزيز وأهلنا التراب على دور النفط ـ والغاز- في «المعركة». فصار بإمكان الغاز أن يتدفق إلى إسرائيل وان تمارس أنظمة النفط سفاح القربى مع «الدولة اليهودية الديمقراطية ».

لا تتعب نفسك. لا علاقة.

الحكّام
عندما يتحدثون عن أخطاء

أجمل الافتتاحيات هي التي تكتب نفسها بنفسها. وهذا ما يحصل عندما تنشأ العلاقات هكذا عفوياً بين الأنباء والأحداث. تلي بينها زلة لسان هنا وتوضيح وتصحيح هناك أو إشارة إلى خطأ أو حتى اعتذار هنالك.

في ما يلي حالة من هذا النوع.

> ما أن طالب مسعود البرزاني بحق تقرير المصير للأكراد الاسبوع الماضي، وفهمت المطالبة على أنها دعوة إلى الانفصال، حتى انبرى ناطقون باسم رئيس إقليم كردستان يبددون «سوء الفهم» على اعتبار أن رئيس حزب «البارت الديموقراطي الكردستاني» كان يتحدث عن تقرير المصير داخل الفيدرالية العراقية.

حقيقة الأمر أن تبديد «سوء الفهم» زاد الفهم سوءاً. فقد كان

البعض يظن أن أكراد العراق حققوا تقرير المصير أصلاً في إطار الفيدرالية العراقية ونصّبوا السيد مسعود البرزاني رئيساً على إقليمها الكردي. فبماذا كان يطالب السيد مسعود البرزاني في خطابه إذاً؟

حقاً أن الزعماء لا يعطون أسرارهم لأحد، كما يقال في تقاليد الاستزلام اللبنانية.

• في السودان، هدد الرئيس أحمد حسن البشير بأنه سوف يطبّق الشريعة في شمال السودان في حال انفصال الجنوب.

يقع تفسير تصريح البشير على ثمانية أطواق، كما يقال.

حار الخبراء والمحللون في تفسيره وتعيين الطرف الموجه إليه. لقائل يقول إنه موجه إلى زعماء أحزاب المعارضة التي رفضت تطبيق الشريعة من حيث المبدأ أو حرصاً على ما تبقى من شعرة معاوية بين جنوبه ذي الغالبية المسيحية والأرواحية وشماله ذي الغالبية المسلمة. وآخر يتبرّع بأن الرئيس إنما يهدد القيادة الجنوبية الداعية للانفصال بمصير مليون ونصف المليون من الجنوبيين يعيشون في الشمال. وفي اجتهاد ثالث أن البشير يزايد على تيارات إسلاموية في الشمال ليست تخفي تأييدها انفصال الجنوب على اعتبار أنه سوف يفسح في المجال امام تطبيق الشريعة في الشمال؟ قد يتضمن التهديد رسائل إلى هؤلاء جميعاً.

لكن يمكن إخضاع التصريح للتحليل النفساني فيتكشف أنه زلة لسان تشي برغبة مكبوتة حيث التهديد يأتي في مقام التمنّي.

أما على صعيد الوعي الكامل، فآخر أخبار السودان أن السيدة سوزان رايس، مندوبة الولايات المتحدة الدائمة في الأمم المتحدة، قد

نفت ما ورد في أحد تسريبات ويكيليكس من أنها اطّلعت من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على معلومة تقول إن الرئيس السوداني قد هرّب تسعة مليارات دولار من عائدات النفط السودانية إلى حساب له في مصرف سويسري.

• هاكم حالة واضحة من الاعتراف بالخطأ والاعتذار. وطبان إبراهيم الحسن (التكريتي)، أخو صدام غير الشقيق، ووزير داخلية العراق الأسبق لسنوات عديدة، يعتذر من الشعب العراقي. وهذا هو نص الاعتذار: «يجب الاعتذار إلى الشعب العراقي العظيم الذي ساند الحزب، و[أنا] أعتذر إليهم». لماذا الآن؟ يأتي الجواب على أنغام مقطع شهير من «الأطلال» لأم كلثوم: لقد «فُك قيده» بعد غياب أخيه صدام، فاستعاد حريته في الكلام. لكن قائلاً يقول إن أخاه أعدم لأربع سنوات خلت، فلماذا الاعتذار الآن وليس قبل أو بعد؟ لا جواب.

ممن يعتذر وطبان؟ يعتذر فقط من أولئك العراقيين الذين ساندوا حزب البعث العربي الاشتراكي. لسنا ندري عددهم ولكننا لسنا نحسب أنهم شكلوا مرة نسبة كبيرة من العراقيين. علام الاعتذار؟ على أن قيادة حزب البعث ـ القيادة فقط من أصل مليون بعثي ـ «كانت تتصرف في أرواح وأموال العراقيين وكأنها هي صاحبة الحق المطلق الوحيد في ذلك! وهي ليست أهلاً لذلك».

كان وطبان ابراهيم الحسن (التكريتي) واحداً من هؤلاء القادة الذين «تصرفوا في أرواح وأموال العراقيين»، وليس أي تصرّف. تصرّف بالأموال والأرواح وهو على رأس وزارة مسؤولة عن اعتقال وتعذيب وتشريد وقتل مئات الألوف من العراقيين.

لم يعتذر وطبان عن ذنب اقترفه هو بحق أموال العراقيين وأرواحهم. ولم يتهم أخاه بذنب أو خطأ. اللوم الوحيد الذي يوجهه إلى أخيه هو أن صدام لم يوافقه على طلبه له إعلان حل حزب البعث، وقد بات الأخوان خلف القضبان! لا يتهم وطبان إلا قيادة حزب البعث.

لو اكتفى وطبان بهذا الاعتذار لهان الأمر ولظل محتفظاً بلقب أول مسؤول في حكم البعث يعتذر. لكنه لا يكتفي بعدم الاعتذار هو نفسه. بل وجّه إصبع الاتهام إلى طارق عزيز، زميله في وزارات صدام والقابع معه في قفص الاتهام. فوصفه بأنه «مهندس السياسة في العراق». فشهد قفص المحكمة بداية اشتباك بالأيدي بين الوزيرين تطور إلى مبارزة بصاق بين واحدهما على الآخر.

• أن يتحدث حاكم بأمره عن خطأ أو سيئة حدثٌ بذاته. فكيف إذا كان المتحدث هو علي عبدالله صالح في خطبة بمدينة عدن، فيما قواته تعزز حصارها على مدينة الحبيلين القريبة من عاصمة اليمن الاقتصادية، تمهيداً لاقتحامها. دعا الرئيس الوحدوي الجنوبيين ببساطة إلى «إغلاق ملفات الماضي بكل مساوئه وحماية الوحدة».

يتبادر للوهلة الأولى أن الرئيس يقدم طرف اعتراف بأخطاء أو سيئات ارتكبت في المحافظات الجنوبية في ظل الوحدة المطلوب حمايتها. لا يترك الرئيس الوقت الكافي للواهل كي يكتشف خطأه. يعاجله بالتهديد بالتصدي للكونفدرالية والفيدرالية بالقوة، قبل أن يرميه بهذا التصميم: «اننا لا نسمح بعودة الاستعمار من جديد».

وهل من أحد يرتكب المساوىء غير الاستعمار!

إنها عشية عيد الميلاد.

أنظار فقراء العالم شاخصة، في طقس عبادة جديد، بشجرة ميلاد تنتصب في إمارة أبو ظبي الكاثوليكية، وقد كلّفت ١١,٥ مليون دولار، لا غير.

ليس في ذلك خطأ ما ولا من مبرر لأي اعتذار!

السفير، ٢٠١٠/١٢/٢٢

«دمار» طوني
و«ديموقراطية» جورج

نبذتان من مذكرات طوني بلير وجورج دبليو بوش تستحقان التعليق حتى قبل الاطلاع على كل ما جاء في مؤلفَّي الرئيس الأميركي السابق ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق.

أفصح طوني بلير في مذكراته، بعنوان «رحلة»، عن أنه وجورج بوش خططا العام ٢٠٠١ وما تلاه لـ«تدمير الدولة السورية». يجدر التوقف عند مفردتي «تدمير» و«دولة». جرى التحقق من أن العبارة ليست زلة لسان أو خطأً مطبعياً. ليس يجري الحديث هنا عن «تغيير نظام»، وهو المصطلح الذي شاع آنذاك بالنسبة لنظام صدام حسين. ولم يأت الزعيم «العمالي» البريطاني على خطة لتحقيق «البناء القومي» لسورية، وهي ترسيمة تحشر هنا وهناك عندما تعوز اللغو الامبريالي المفردات المستعارة من تقارير وكالات الأمم المتحدة. ولا كان رئيس الوزراء البريطاني الأسبق يتحدث بالتأكيد عن آخر تقليعة من تقليعات تلك الوكالات وقد باتت تنادي بـ«بناء الدولة»

بعدما كان المطلوب إضعاف الدولة، حتى لا نقول تدميرها، من أجل استنهاض قوى «المجتمع المدني» وإعلاء راياتها.

كان في نية ثنائي بوش ـ بلير، بعيد احتلال العراق، تدمير دولة أخرى من دول المنطقة. يكفي القول بداية أن حديث بلير عن «تدمير الدولة السورية» يشي بأن ما حققه الرجلان في العراق كان تدمير الدولة العراقية تحديداً وتقويضها فوق رؤوس أهلها والمجتمع.

يصعب تصور كيف كان لبوش وبلير تنفيذ عملية التدمير الثانية بالوسائط العسكرية بعدما راحت «سكرة» النصر على صدام حسين وجاءت «فكرة» الغرق المتمادي في دماء الحرب العراقية. يعلمنا كتاب «سر الرؤساء» للصحافي الفرنسي فانسان نوزيل، أن بوش وشيراك، من دون بلير، توليا هذه المهمة وقد آثرا تحقيق الهدف من خلال لبنان بواسطة القرار ١٥٥٩ والإجراءات المتخذة رداً على عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. اقتنع الرئيس الأميركي بنظرية نظيره الفرنسي أنه بدلاً من «صدم» النظام في دمشق وجاهياً، الأحرى «صدمه» من خلال لبنان، ذلك أن لبنان هو «كعب أخيل» النظام السوري. فإن إخراج الجيش السوري من لبنان كفيل بأن يؤدي إلى انهيار النظام في دمشق. صدّق من اللبنانيين من صدق، وشارك وتواطأ ونفّذ، بالنتائج الدموية المأسوية المعروفة. والنتيجة؟ لم تدمر الدولة السورية، ولم يتغيّر النظام السوري، بل جرى تدمير قسم لا بأس به من الدولة اللبنانية.

يتولى جورج دبليو بوش رواية الفصل التالي من قصص التدمير في مذكراته بعنوان «لحظة قرار». وما ورد فيها عن حرب تموز الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ يستحق التدوين بماء الذهب في سجل الخالدين من رجال الدولة التاريخيين! فالطريقة التي يتحدث

بها الرجل عن الحرب لا تترك مجالاً للشك في أنه صاحبها ومخططها وقيدومها. ولم يكن ينقص استكمال الصورة إلا ما افصح عنه أخيراً القائد السابق لقوات الطوارىء الدولية العاملة في لبنان عن وجود قوة تدخل سريع أميركية قبالة الشواطىء اللبنانية خلال الحرب وعن طلب أميركي بضم ضابطين من الجيش الأميركي إلى قيادة قوات «حفظ السلام».

الأهم طبعاً هو إعلان الرئيس بوش أن حرب إسرائيل صيف ٢٠٠٦ أصابت نجاحاً إذ هي عززت «الديموقراطية الوليدة» في لبنان. علماً أن الرئيس الأميركي السابق لا يلبث أن يعترف بقصور تلك الحرب عن بلوغ أهدافها الأخرى. فيعلمنا أنه قدم المعلومات الاستخبارية إلى إسرائيل لقصف المنشأة النووية السورية المفترضة في دير الزور تعويضاً لرئيس الوزراء إيهود أولمرت عن «الثقة التي فقدها جراء فشله في لبنان».

في نبذتين، وثالثة، من كتب ثلاثة، يتكشف مشهد خرائبي مذهل في منطقتنا جراء قرارات رجال دولة ثلاثة اتخذوا قراراً بتدمير ثلاث دول، وتقويضها فوق رؤوس سكانها. طبقوا سياسة التدمير في أفغانستان والعراق بالنتائج المعروفة. أما خطة «تدمير الدولة السورية» فأخذت تتراجع نحو تنفيذ خطة «انهيار النظام من تلقاء ذاته» جراء إخراج الجيش السوري في لبنان. لم تحقق الخطة نتائج مبهرة. لكن حصد لبنان من «آثارها الجانبية» دورتي عنف علقت الأولى الدولة في معظم فاعلياتها لسنوات، وحملت الثانية من الدمار والضحايا ما شل الدولة وأسهم في قسمة المجتمع.

مع هذا، يريدنا الرئيس السابق جورج دبليو بوش أن نصدق أن «الديموقراطية الوليدة» في لبنان ولدت عام ٢٠٠٥ وأنها تعززت في

عدوان إسرائيل صيف ٢٠٠٦ وعلى أثره!

يمكن الطلب الي أمانة قوى ١٤ آذار أن تقدم تقريراً إلى الرئيس الأميركي السابق يفصّل في كيفية ولادة الديموقراطية في آذار ٢٠٠٥ وكيفية تعززها في صيف ٢٠٠٦. وبالمستطاع أيضاً الاستعانة بعلماء سياسة يرشدون الرئيس بوش الأهوج إلى أن «التوافقية الثقيلة» (الدم والوطأة) التي تعززت بعد حربه الفاشلة ومؤتمر الدوحة لم تسهم في تعزيز ديموقراطيته الوليدة بل تهدد باطاحة معظم ما تبقى من مؤسسات وتقاليد وأعراف ديموقراطية في لبنان. وانها لم تكتف بشل فعاليات الدولة إلى حد أن الحكومة باتت عاجزة عن عقد جلسة عمل. تنتظر متواليات خطة لـ «تدمير» قوى مقاومة ذنبها أنها أفشلت عدوان إسرائيل صيف ٢٠٠٦.

لكن فلنصدّق الرئيس بوش، بشرط أن نفهم وظيفة المفردات في اللغو الامبريالي تبعه. أنه يستخدم مفردة «ديموقراطية» مثلما يستخدم حكام عرب، وكثير من رجال الدولة والسياسة، مفردة «فلسطين» (وقضيتها «المقدسة» حيناً و«المركزية» حيناً آخر) عندما يضعون فلسطين على طرف اللسان وباسمها يرتكب القمع والنهب والاستغلال والسجن والقتل والاغتيال والتصفيات.

الفارق أن «الديموقراطية» عند جورج بوش هي التعويذة للإثبات أن عصر الاستعمار والحروب العالمية لا يزال قائماً وأن رحم الرأسمالية لا تزال تتمخض عن مصانع أسلحة دمار وحروب، وأن الحكم في الأنظمة الديموقراطية بات يعني أن تكذب على شعبك، وضحاياك خصوصاً، شرط الاعتراف ببعض أكاذيبك وما يسمّى «أخطاء» كل عقد من الزمن.. لكن بعد خراب الدول والبلدان التي جرى... «تدميرها»!

السفير ٢٠١٠/١١/١٠

في التوزيع العادل للأمل

تحت عنوان «إعادة توزيع الأمل» نشرت «الإيكونومست» البريطانية آخر افتتاحياتها لهذا العام. الأمل في حالة حراك، تقول المجلة الاقتصادية الأشهر عالمياً. إنه يغادر العالم الغربي (أميركا وإنكلترا وفرنسا) الذي كان السبّاق إلى الإيمان بالتفاؤل في المستقبل خلال القرون الأربعة الماضية. ويطل على بلدان الاقتصاديات الصاعدة في الصين والهند والبرازيل. عند الأولين ينخفض الأمل بأن أبناءهم سوف يعيشون حياة أفضل من الحياة التي يعيشونها هم، وعند الثانين يرتفع الأمل.

لا تتعامى «الإيكونومست» عن أسباب انخفاض منسوب الأمل في العالم الغربي، خصوصاً جراء الأزمة المالية الأخيرة وما خلفته من معدلات نمو منخفضة وارتفاع في معدلات البطالة وركود في الأجور العمالية وانخفاض في معدلات الارتقاء الاجتماعي وفرصه. لكن المجلة الاقتصادية لا تفقد الأمل. سوف يخسر الغرب البعض من ميزاته. لن يكون لحكامه السطوة ذاتها على سائر دول العالم.

وسوف يضطر إلى التضحية بممتلكات ثمينة لصالح أجانب، وتتقلّص فرص العمل لأبنائه. في المقابل، ترى سوف تسهم زيادة عدد البرازيليين والهنود والصينيين ممن يملك القدرة على شراء المنتجات الغربية في ازدهار الشركات الأوروبية والأميركية.

تتم إعادة توزيع الأمل التي تبشّر بها «الإيكونومست» بين مستهلكين في العالم الثاني ارتفعت قدراتهم الشرائية وبين شركات في العالم الأول تزدهر بسبب ارتفاع الطلب على منتجاتها. ماذا بشأن سائر العالم؟ لا تملك المجلة البريطانية الرصينة ما تقوله أكثر من الترنيمة النيوليبرالية المعهودة: «مئات الملايين يخرجون من حالة الفقر» (أين؟ وما الرصيد بين من خرجوا ومن دخلوا؟) اتساع دائرة الواصلين إلى المعرفة عن طريق الإنترنت والتقدم الطبي في مكافحة الأمراض. مهما يكن، الفارق كبير بين هذه الإنجازات، النسبية، وبين الخلاصة التي تنتهي إليها «الإيكونومست» بأننا بتنا في عالم لم يعد الأمل فيه محصوراً بقلة ضئيلة من البشر، بل صار بمتناول «الجماهير». والإيحاء هنا كأن الأمل هو الذي يفسّر الازدهار الموعود لا الازدهار هو الذي يفسر انتعاش الأمل.

مهما يكن، تحت عنوان توزيع الأمل ذاته، كتب الفيلسوف الماركسي السلوفيني المجدِّد سلافوي جيجك صفحات نقدية تذهب إلى صلب الموضوع.

يستعير جيجك فكرة العالِم الاجتماعي الفرنسي بيار بورديو ليؤكد أن المجتمع هو أولاً آلية لإعطاء معنى للحياة. ويلاحظ أن الاقتصاديات النيوليبرالية تؤدي تدريجياً إلى اختفاء فكرة المجتمع ذاتها، بما فيها من التزام بنوع معيّن من التوزيع العادل للأمل. يخلص جيجك من ذلك إلى أن الضحية الأكبر للعولمة ليست

تقلّص سيادات الدول ولا فقدان الهويات، بل هي «تقهقر المجتمع». في الماضي عندما كانت المجتمعات تتقهقر كانت الدولة تتدخل لبث الأمل فيها بما هي الجهاز الملتزم بضرورة وجود مجتمع أخلاقي وتنمية ذاك المجتمع. في ظل العولمة، لم تتراجع الدولة عن هذا الالتزام وحسب، تراجعت أيضاً عن الالتزام بوجود الاجتماع الوطني بذاته. صارت الدولة منتجاً نشطاً لما يسميه جيجك «الموت الاجتماعي».

ويتحدث جيجك عن رأسمالية مالية متعولمة تحلّق فوق العالم باحثة عن أرض تغطّ عليها شرط أن تتوافر فيها أفضل الفرص لجني أعلى معدلات الربح، حيث لم تعد حدود الحضارة والكرامة والأمل تطابق حدود الأمة ـ الدولة، بل صارت ترسمها حدود الطبقات العليا، والأرخبيل الذي تسكنه طبقة كوزموبوليتية متعولمة، في محيط من الهامشية والجوع والفقر والمصاعب المعيشية. تحتاج الرأسمالية المتعولمة إلى دول ولكنها ليست تحتاج إلى مجتمعات. وتحتاج إلى دول تخدمها، للأمن والخصخصة، لا لممارسة وظيفة الدولة الأخلاقية في المجتمع ولا لبث الأمل.

يعرف سكان «المحيط» في قرارة أنفسهم، وفي التجربة، أن مجتمعهم الوطني لم يعد يخدمهم. يغادر بعضهم إلى الاغتراب الخارجي والبعض الآخر إلى الاغتراب الداخلي. في الحالتين، يتمسكون بالهويات ـ الإثنية والمذهبية والدينية والعرقية ـ ظناً أنها تشكل تعويضاً عن الحرمان من المجتمع الذي لم يعد يعيل، ومن دول لم تعد تبث الأمل. لكن الهويات، التي تعد بتعويضات وتقديمات لا تستطيعها، تشدّ إلى الخلف والخوف، والخوف إلى اليأس.

حري بنقد جيجك أن يدفع إلى التفكير في الفارق بين الهويات

والأمل. واحدة تشد إلى الماضي والآخر إلى المستقبل. لا ضرورة للمزيد من المقارنة أو المفاضلة بين إعادة توزيع الأمل عند «الإيكونومِست» وإعادة توزيع العدالة والأخلاقية للأمل لدى سلافوي جيجك. يكفينا هنا ما هو مشترك بينهما: أن نتطلّع إلى العام القادم وأن نحاكم الأحداث والتطورات والسياسات والمشاريع بناءً على مقياس رئيس:

هل أولادنا سوف يعيشون حياة أفضل من التي عشناها ونعيشها نحن أم لا؟

يبقى أن إحدى ميّزات الأمل قدرته على أن يفاجىء... بالأمل.

تفاجىء أحداث تونس لجرأة الاحتجاج فيها ونوع التضحية وإن لا يفاجىء كثيراً القمع السلطوي الدموي. إنها تكسر هيبة نظام بدا أكثر من متماسك وراسخ. ولذا فدرسها الأول هو أهمية الأمل بالشعب.

أن ينتحر ثلاثة شبّان في سيدي بو زيد ليس دليل أمل قطعاً. لكن أن يؤدي الانتحار ومقتل رفيق لهم برصاص الشرطة إلى الهبّة الشعبية التي تدفقت ارتداداتها من الجنوب المهمش إلى الحواضر والعاصمة ، فهذا على الأقل إرهاص بأمال.

والآمال ليست هي الأوهام. وكل ما يجدر قوله الآن هو لفت الانتباه إلى شعارات التحرّك. تصرخ عالياً: كفى للاستبداد والفساد! ولكنها تطالب بـ«التشغيل، التشغيل، التشغيل». أليس هذا الشعار هو التعبير الحرفي عن المطالبة بتوزيع الأمل على الشباب؟ وأي أمل بدون عمل؟ كذلك يرفع تحرّك أبناء «الأطراف» التونسية شعار

التوزيع العادل للثروات والمناطق. أليس هذا هو المعنى الحرفي للتوزيع العادل للأمل؟

على مشارف العام الجديد، أقل الواجب توجيه تحية الشكر والتضامن و... الأمل إلى الشباب التونسي على جرعة الأمل هذه.

عشية هذا العام الجديد، يبقى لنا جميعاً الأمل بصوت فيروز يذكّرنا:

«إي في أمل»!

السفير ٢٠١١/١/٢٩

الأمل بالياسمين

انتصرت انتفاضة الياسمين وهرب الدكتاتور. وسطّر الشعب التونسي لنفسه ولعالمه العربي صفحة مشرقة من التاريخ في هذا النصف الأول من العام ٢٠١١.

هي انتفاضة شباب تونس. أطلقها حامل شهادة عاطل من العمل قرر أن يحترق لتصاب تونس بالضياء. انتقلت من الأرياف الجنوبية الفقيرة إلى المدن الداخلية قبل أن تخترق العاصمة حيث انضمت إليها النقابات والجمعيات المهنية والأحزاب والمثقفون.

هي انتفاضة من كسر الخوف فاكتشف أن كل شيء يصير ممكناً بعد ذلك. صمدوا في وجه الرصاص والاعتقال والقتل. وأحبطوا محاولات الدكتاتور الاحتفاظ بسلطته أو العودة إليها بعد فترة فراغ في الحكم.

انتصرت الانتفاضة دون دعم أو تدخل خارجي. بل انتصرت ضد خارج داعم للدكتاتور. تخلت فرنسا ساركوزي عن أقرب حلفائها،

وإنحازت أميركا أوباما إلى الشعب التونسي وحقه في «اختيار زعمائه»، بعدما قضي الأمر. وكم هو معبّر أن يلجأ بن علي إلى العربية السعودية ليزيد في التأكيد على وحدة النظام العربي القائم على زواج الدكتاتوريات الجمهورية (التوارثية) مع الأنظمة السلالية المحافظة. وحده العقيد القذافي شذّ عن جوقة الصمت والتلعثم الرسمي العربي، تحيي الشعب التونسي من طرف اللسان وكل يتحسس ذقنه. عبّر أطول حاكم في العالم عن «تألمه» لسقوط بن علي بعدما تمنى له أن يحكم مدى الحياة. حقاً، أن من ساواك بنفسه ما ظلمك!

ميزة الانتفاضات الشعبية أنها تكشف آليات النظام الاجتماعي من الأعماق وتقلب السائد من الأفكار رأساً على عقب.

حسمت الانتفاضة التونسية في جدل الديموقراطية السائد في بلادنا. يتبارى فيه فريقان كلاهما متوهم بأن «الغرب» يسعى لفرض الديموقراطية علينا. فيختلفان بين مرحّب بالتدخل الغربي الخلاصي، ولو على ظهور الدبابات، وبين رافض للديموقراطية باسم الخصوصيات القومية والدينية أو نكاية بـ «الغرب» الاستعماري.

برهنت القوى الغربية مرة أخرى على أن الديموقراطية في أوروبا وأميركا منتج محلي ليس للتصدير، بل هو يعيش على تصدير الحروب ضد الشعوب والسيطرة على مواردها واستغلال ثرواتها ودعم الأنظمة الدكتاتوريات والاستبدادية والسلالية عليها.

وبرهنت انتفاضة الشعب التونسي، من جهتها، على أن الديموقراطية هي في الشارع، تنتزع بالتضحيات والدم والإرادة ومعرفة الخصم. لا عُقَد هوية أو «أصالة» أو «ثقافة» هنا. نحن في البلد الذي أصدر

أول دستور في المنطقة (١٨٦١) ونشر أول صحيفة حديثة (أسهم في تأسيسها اللبناني أحمد فارس الشدياق) يستهلم أفكار كبار مثقفيه أمثال أبو القاسم الشابي، ورائد تحرر المرأة، الطاهر حداد، ويستمد الزخم من نضاله الاستقلالي مرتكزاً إلى تقاليد دولة علمانية وقانون مدني تقدمي للأحوال الشخصية وخطوات كبيرة في احتلال المرأة مكانتها في الحياة العامة وإلى دور تاريخي بارز للنقابات العمالية والمهنية في ربط النضال الوطني بالنضال من أجل العدالة الاجتماعية.

وليست انتفاضة تونس رمية من غير رام في مضمار النضال الديموقراطي الجماهيري المستقل. إنها مجرد الذروة في سلسلة من الانتفاضات الشعبية من أجل الخبز والعمل والحرية. هي وحدها التي فرضت ما تتمتع به دول عربية عدة من تعددية حزبية وصحافية وتوسيع للحريات العامة وزيادة في صلاحيات المؤسسات المنتخبة وتداول للسلطة. وهي سلسلة تضم حلقاتها الرئيسية يناير ١٩٧٧ المصري وانتفاضة «الحيطيين» الجزائرية وانتفاضات الخبز في المدن المغربية، وانتفاضات الجنوب الأردني، والحبل على الجرار.

خبز، عمل، حريات، تنمية مناطقية متوازنة وعدالة اجتماعية. يخطىء كثيراً من لا يرى في هذه الشعارات الوحدة العميقة التي تجمعها مع ما هو جار الآن من تحركات مطلبية من الخليج إلى المحيط. تتشكل منها موجة ردود الفعل الاجتماعية الجديدة ضد العولمة النيوليبرالية وقد أنجزت ما أنجزته من وقف الدعم للمواد الغذائية، وإطلاق قوى السوق منفلتة من أعقلتها، وخصخصة الخدمات العامة كالماء والكهرباء والصحة والتعليم، والتحويل الريعي الخدماتي والاستهلاكي للاقتصاديات، على حساب القطاعات

الإنتاجية، في مقابل نظام تعليمي ينتج عاطلين من العمل من حملة الشهادات الثانوية أو الجامعية. والحصيلة تنامي البطالة والتهميش وتفاقم الفوارق الطبقية والمناطقية.

الانتفاضة التونسية انتفاضة فقراء ومهمشين وعاطلين من العمل. لن تنطلي عليها مصطلحات السيدة كلنتون للزعماء العرب عن ضرورة محاربة الفساد وتحقيق الإصلاحات. وهي حرفياً لغة الدجل النيو ليبرالية تحوّل الفقر إلى آفة، وتدعو إلى محاكمة صغار المرتشين وإعفاء كبار الفاسدين والمفسدين في أنظمة الرأسمالية المافيوية أو النفطوية تستخدم السلطة السياسية لبناء المصالح الاقتصادية ومراكمة الثروات المهربة إلى الخارج أو الموظفة فيه. لم تخطىء جماهير تونس في تعيين بؤرة الفساد فطالبت وتطالب بمحاكمة الرئيس السابق وعائلته وبطانته وملاحقة أمواله وممتلكاته الواصلة إلى الأرجنتين.

هكذا فالانتفاضة التونسية نقد بالممارسة لأجندة النيوليبرالية في بلادنا وإنذار صارخ للجمعيات غير الحكومية على أوهامها بإمكانية العمل خارج السياسة، وعلى تفتيتها قضايا الناس إلى قطاعات منفصلة (شباب، مرأة، بيئة، حقوق إنسان، تمويل فردي، ثقافة وتعليم وترجمة، ريادة في الأعمال، أمن وسلام، إلخ .) وتفريغ معنى الحقوق والمواطنة عن طريق الخدمات والإحسان، وتنصيب حقوق الأفراد المسماة «حقوق إنسان» في وجه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي تونس، كما في سائر المنطقة العربية، ترهص الانتفاضة بإطلالة قوة اجتماعية سياسية ثالثة مستقلة تناضل ضد السلطات القائمة ولكنها لا تتعرّف إلى نفسها في الحركات الإسلامية العاجزة عن الخروج من النيوليبرالية الاجتماعية الاقتصادية. هذا عندما لا تكون

من دعاة هذه وتلك. تابعو أخبارها تنمو على الإنترنت وفي الشوارع. «اليوم بن علي غدا حسني مبارك». و«اليوم بن علي، وغداً علي عبد الله صالح». في الأردن تهدد تحركاتها بإطاحة رئيس وزراء ليكون كبش محرقة بديلاً عن احتراق مليكه. حتى أن التظاهرات ضد الغلاء ومن أجل العمل تطاول ساحات جديدة غير مسبوقة مثل السلطة الفلسطينية وعاصمة العربية السعودية حيث اعتصامات والمعلمون العاطلون عن العمل.

هذه انتفاضة شبه عفوية. تمت في غياب أحزاب معارضة فعلية داخل البلد (الجدي والجذري بينها مثل حزب العمال الشيوعي كان مضطهداً وفي العمل السرّي) وحضور ضعيف للمنظمات غير الحكومية. كانت عفويتها مصدر قوتها الكبير. وهي تهدد الآن بأن تصير مصدر ضعفها الأكبر.

في تونس، سقط دكتاتور ولم تسقط الدكتاتورية. لا تزال قواه موجودة وإن تكن مزعزعة الأركان. لها مرتكزاتها في الأمن والجيش بنوع خاص. فضلاً عن سندها الخارجي في باريس أو واشنطن. ورهانها الفوضى.

لم تنته المعركة. بدأت معركة تحول الانتفاضة إلى ثورة.

أما الآن فهو أوان تحية الإجلال للشهداء والتربص بالتطورات وتحركات الخصوم والأعداء واستخلاص الدروس.

الآن أوان جرعات جديدة من الأمل بالياسمين تبشّرنا بها انتفاضة الياسمين في وطن الياسمين.

السفير ٢٠١١/١/١٨

الديموقراطية ثورة

لقد انتهى عهد حسني مبارك والرجل إلى زوال عاجلاً أو آجلاً.

السؤال، بعد التظاهرات المليونية في اليوم الثامن من انتفاضة الشعب المصري، هو متى؟ وكيف؟ وأي نظام بديل؟

الثورات تختصر المراحل. تكنّس كل ما هو ثانوي وتبقي على الأساس. هكذا نتعرّف أن ما يجري في مصر هو... ثورة. مضى وقت المطالبة بعدم التجديد لمبارك لولاية جديدة، ومنع التوريث، والاحتجاج على التزوير الفاضح لانتخابات مجلس الشعب، أو الشكاوى من تدني مستوى المعيشة والبطالة والإفقار والفساد. بل مضى زمن انتزاع المطالب الاجتماعية بواسطة الاعتصامات والإضرابات النضالية الحاشدة، على أهمية هذه وتلك. فكل ما سبق خلال العامين المنصرمين يبدو أنه كان بمثابة تمارين من أجل اليوم الخامس والعشرين من يناير.

اليوم: «الشعب يريد تغيير النظام». ولما بدا أن الحاكم ظن أنه ليس

معنياً بالنظام، قيل له: «إرحل. الشعب يريد إسقاط حسني مبارك».

والشعب الذي يملأ شوارع وساحات مدن مصر عينات من كل فئات الشعب المصري الاجتماعية والعمرية والدينية ومن أطيافه الفكرية والسياسية. يتصدرهم الشباب، ونصف شعب مصر دون الثلاثين. على أن ما يجهر به هذا الشعب هو المدهش. «الشعب يريد» مبدأ في الحكم يعلن ثورة. «الشعب يريد» يعني أن إرادة الشعب هي فوق كل إرادة أخرى. فوق إرادة الحاكم الفرد. وفوق إرادة الأسرة والطبقة وفوق إرادة مدّعي الاحتكام إلى شرائع السماء. الشعب يريد... نظاماً آخر.

في غضون أسبوع لا أطول، قامت في مصر سلطتان. سلطة «الشعب يريد». سلطة ميدان التحرير في القاهرة وميادين التحرير في مدن مصر الرئيسية. وسلطة فقدت وسائل الشرعية والطواعية ـ من حيث طاعة المحكومين العفوية للحكام وفاعلية أدوار وسائل الإعلام والمؤسسات التمثيلية والأيديولوجيا والقيم السائدة. والأهم أن تلك السلطة فقدت أيضاً السيطرة على أدوات ممارسة القمع تفلت من يد النظام المصري أيضاً. فما الذي يجري عندما تتردد القوات المسلحة في لعب دورها بما هي أدوات القمع بيد الحكام على المحكومين؟ ذلك هو السؤال منذ يوم أمس وهو سؤال الأيام المقبلة. تعلن قيادة القوات المسلحة أن المطالب الشعبية مشروعة ـ وهي تعلم أن في رأس تلك المطالب مطلب تنحي رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة. وتؤكد القيادة ذاتها أنها لن تستخدم القوة ضد الشعب. رد الشعب المصري على قواته المسلحة: إما مصر وإما مبارك! إما التخلي عن حسني مبارك وإما استخدام القوة ضد الشعب. هنا الفيصل الدال على ما تبقى في القوات المسلحة المصرية

من جيش وفدائيي السويس ١٩٥٦ ومن جيوش جمال عبد الناصر وعبد المنعم رياض ومن جيش العبور عام ١٩٧٣. فبناءً على الخيار بين حاكم وبلد، سوف لن يتقرر مصير الانتفاضة المصرية بل مصير مصر لسنوات طويلة قادمة.

يعلن الشعب إرادته وتليه الأحزاب في التفصيل. تتمسك بتنحي مبارك، تطالب بحل مجلس الشعب والوزارة واعتماد مجلس القضاء لملء الفراغ الدستوري، وتنادي بانعقاد جمعية تأسيسية، وبإجراء انتخابات جديدة، وسن دستور جديد، إلخ. وهذه مجتمعة إعلان عن قلب نظام سياسي ـ اجتماعي رأساً على عقب واستبداله بآخر.

وليس صدفة أن يكون النظام المصري، والأنظمة العربية التي تترنح وتواجه معارضات شعبية عارمة، هي تلك التي تنتمي إلى فصيلة أنظمة «الاعتدال». ابحث عن السبب في شدة ما استهلكها وهمشها الأسياد الأميركيون وكثرة ما ضحك عليها الحلفاء الإسرائيليون. تتلعثم القيادات الأورو أميركية. تكذّب وتراوغ وتسعى لكسب الوقت بالنصائح الغامضة. والكل يدرك أن ما يجري في مصر الآن يهدد بإطاحة ثلاثة عقود علي الأقل من التحكم بقلب المنطقة، تحكّم سوف ينهار مع انهيار مبارك.

لا يتردد نتنياهو في أن يجاهر بأن إسرائيل ـ التي تطالب العالم بالاعتراف بها بما هي «الدولة اليهودية الديموقراطية» ـ هي السد المنيع في المنطقة ضد الديموقراطية. يحذّر من تكرار تجربة إيران ومن أن تقرر الشعوب مصيرها بنفسها في منطقة ليست مهيأة بعد «للديموقراطية المعاصرة»! وها هي مجلة المحافظين الأميركيين الجدد الليكودية تؤكد لمن لم يلاحظ بعد عميق الصلة بين الاستبداد

العربي والحفاظ على أمن إسرائيل بالقول إن الاستبداديين العرب هم الذين حققوا السلام مع إسرائيل لا الديموقراطيون. وإن الديموقراطية جاءت بحركة حماس إلى الحكم. وتتساءل «**ذي اطلنطك**»: «هل نريد الملك عبدالله، القائد المتنور نسبياً» أن ينهار بفضل تظاهرات في الشارع؟ (روبرت كابلان، «**ذي آطلنطِك**»، ٢٢ يناير ٢٠١١).

هي أنظمة الاستبداد العربية، الجمهورية منها والنفطية السلالية، التي تحمي واقع السيطرة الامبريالية ونهب مواردها وثرواتها وتقديم الذبائح للاهوت السوق وأوامر صندوق النقد الدولي، وهي هي التي تضمن الأمن الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي.

لا حاجة لتونسة العرب ولا لتمصيرهم في الرد على ذلك. مثلما لم تكن حاجة لفلسطنتهم أصلاً. يكفي أن يعمل كل شعب على تقرير مصيره بنفسه وتغيير أنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية حسب مشيئته ومصالحه والتطلعات. يوجد من الوشائج العميقة والأواني المستطرقة بين البلدان العربية وبين قضاياها ما يكفي لاستقبال النتائج الإيجابية للفعل المشترك وتحويل التراكمات الكمية إلى تحولات نوعية.

ولتتمحور المسألتان الوطنية والقومية مجدداً وتتمفصل على المصالح والآمال والتطلعات لشعوب المنطقة ولتعد تعريف نفسيهما من خلال حقوق العمل والعلم والتعبير والتنظيم والصحة والسكن والماء النظيف والنور، والسيطرة على الموارد والثروات والحق في اختيار العرب حكامهم ومحاسبتهم واستبدالهم دورياً وفي التوزيع العادل للأمل في الحياة والتقدم والرفاه. هذه من الآن فصاعداً حوامل المسألتين الوطنية والقومية بديلاً من اعتبارها تشتيتاً للتركيز على

«قضية مركزية» معلقة في الهواء، أو على حبال «النخوة» العربية، يضحّي بكل ما يعطيها زخمها وعناصر القوة باسم طهرانية أو استبدالية هي الضعف عينه.

وأنت يا أم الدنيا، يا حبالة، يا ولادة، يا نوارة،

لِدِي لنا في هذه الأيام القادمة دنياك الجديدة!

السفير ٢٠١١/٢/٢

الثورة مهرجان

الشمس التي أشرقت على اليوم المليوني الثاني في هذا الأسبوع الثالث من ثورة شعب مصر بددت بسرعة كل ما خيّم من غموض والتباس على مشهد الصراع في «أم الدنيا».

الثورة مهرجان. تبدع ألف طريقة وطريقة للالتفاف على مناروات السلطات. بعد الصلاة المسيحية ـ الإسلامية المشتركة يوم الأحد، هذه هي الدروع البشرية تسوّر ميدان التحرير الذي أخذ يعج بأكبر حشد عرفه حتى الآن، يعلي الهتافات برحيل الدكتاتور ويهزج بأناشيد السويس و«الوطن الأكبر» و«العبور» وأغاني الشيخ إمام. فيما الفرق المسرحية والموسيقية تعلن أن الثورة فرح.

أحبطت مناورات النظام الواحدة تلو الأخرى. لم ينفع ظهور مبارك وعقده الاجتماعات الرسمية إلا في زيادة الاستفزاز. وإن يكن أشار إلى تصلب أميركي يعزوه البعض إلى ضغوط إسرائيلية وسعودية ضد التخلي عن الرئيس الذي تطالب أكثرية شعبه، في استفتاءات يومية،

بخلعه. وتبددت الدعايات والشائعات التي اوحت بأن الحوارات بين السلطة وبعض أحزاب المعارضة تعلن بدء الانفراج. عاد كل شيء إلى نقطة الصفر: تنحي حسني مبارك. أعادت جماعة الأخوان المسلمين التذكير بأولوية المطلب، مع أنها لم تكن موفقة في تفسير مشاركتها في الحوار بأنها لـ «إبلاغ المسؤولين بالمطالب الشعبية». هو تفسير يدل على مدى ما تحتاج إليه أحزاب المعارضة التقليدية للحاق بمنطق الثورة ـ منطق «الشعب يريد تغيير النظام» ـ وما يمليه من سياسات وتكتيكات ومواقف. ليس المطلوب إبلاغ المسؤولين بشيء اللهم إلا ضرورة محاكمتهم ومحاسبتهم على ارتكاباتهم. وليس المطلوب أكثر من التفاوض معهم على أواليات الانتقال إلى سلطة جديدة عن طريق إلغاء حالة الطوارىء وإطلاق سراح المعتقلين وصولاً إلى تنحي مبارك وحل مجلسي الشعب والشورى وتشريع حريات الصحافة والرأي والتنظيم.

المؤكد أن الثورة ذهبت بعيداً في التعبير عن مطلبها الجذري. إن من استدعى ثمانية ملايين إلى الشوارع لا يستطيع أن يعود إلى ما قبل ٢٥ يناير. يستطيع أن يصمد، أن يخوض معارك متحركة أن يتقدم أو يدافع أو حتى أن يتراجع لاستعادة القوى. لكن الثورة وصلت إلى وضع إما أن تسقط النظام أو أن يسقطها.

ومع أن الثورة لا تزال في مطلعها، فما أكثر محاولات اختصارها بعامل واحد أو محرك حاسم أو إسباغ التسميات والهويات عليها. يصفها البعض بأنها «ثورة الانترنت»، على غرار ثورة الحجارة أو ثورة الأطفال الفلسطينية، مع أن انقطاع الانترنت لا يبدو أنه أثر عليها كثيراً. وتتعدد المحاولات لتنزيهها ـ الثورة ـ عن المصالح والعوامل الاقتصادية والاجتماعية كأنما المطالبة بالعمل والخبز

والتوزيع العادل للثروة ومحاربة الفوارق الطبقية والمناطقية من قبيل الغَيب. أو كأن لا علاقة للاستبداد القائم على سيطرة المجمع المافياوي ـ الأمني بحرمان الناس الخبز والحرية والعمل والحياة الكريمة. أما مرشد الثورة الإيرانية الإمام خامنئي، وقد وأد منذ فترة انتفاضة شبيهة في بلاده، عنصرها الأبرز شباب لا يختلف بشيء عن شباب مصر الغاضبين الأحرار، فيريدها ثورة إسلامية، تبشر، والثورة التونسية، بولادة شرق أوسط إسلامي. في فرض الهوية هذا لعب بالنار ليس فقط لأنه يلغي المكوّن الآخر ـ المسيحي ـ للشعب المصري ولعدد آخر من الشعوب العربية، ويسمح لنفسه بتغيير الهوية العربية لوطن يمتد من المحيط إلى الخليج بقدر ما يمد جذوره في التاريخ والحضارة. لكن «أسلمة» الشرق الأوسط، على هذا النحو، هي أقصر السبل إلى تزكية النزاع المذهبي على هويته الإسلامية.

يستحق الموضوع الاقتصادي الاجتماعي وقفة لسبب إضافي هو أن «انتفاضات الخبز» العربية السابقة، منذ أواخر الثمانينيات، انتهت إلى تنازلات جزئية في الميدان السياسي ـ حيث سجلت المكاسب في ميادين التعددية الحزبية والإعلامية ـ على حساب أي تقدّم يذكر في الميدان الاقتصادي الاجتماعي. فضلاً عن أنها لم تصل إلى مرحلة طرح مسألة السلطة كما هي الحال الآن. لنقلها بإيجاز: الحرية مطلوبة ليس لذاتها فقط بل أيضاً لأنها الإطار الرئيسي، إن لم نقل الوحيد، الذي يسمح بالمعالجة الجادة لقضايا العمل والتنمية والخبز والتوزيع العادل للثروة. وليس من قبيل الصدفة أن تنطلق الإضرابات والاعتصامات العمالية في مصر لمجرد أن أعيد فتح المصانع في اليومين الأخيرين. وها هي النقابات المستقلة تتأهب لردف مطالب التغيير السياسي بالمطالب الأكثر إلحاحاً لعالم العمل بما فيها الأجور والأسعار.

كيف أمكن حاكم مصر أن يجمع ثروة تراوح بين ٤٠ و٧٠ مليار دولار أميركي؟ سؤال يعبّر عن دهشة استهجان عاتية لا يجوز أن تتبدد بسرعة. للمقارنة، يبلغ دخل مصر السنوي من قناة السويس ثلاثة مليارات، ومن البترول ٣,٥ ملياراً، ومن المساعدات الأميركية ٢,٥ مليار. ولا يزيد دين مصر الإجمالي على المئة مليار دولار (قارن مع الـ٦٥ ملياراً لأربعة ملايين لبناني!). ثم أضف إلى ثروة العائلة ما تكشف الآن من ثروات بعض سياسيي النظام ورجال الأعمال فيه. ثروة وزير الإسكان، ١٢ ملياراً، وزير الداخلية ٨ مليارات، أحمد عز ١٣ ملياراً. هذا في وقت يعيش نحو نصف الشعب المصري بدخل يقل عن دولارين!

إنها ثروات جمعت في ظل التواطوء السياسي الإقليمي والعالمي والصمت الإعلامي. كان لا بد من انتظار جريدة مستقلة جريئة مثل «الغارديان» البريطانية للكشف عنها بعد ثلاثين سنة. ومع ذلك لم يرد ذكر ثروة مبارك مرة في المجلات الأميركية التي تنشر البيانات السنوية لثروات أغنى أغنياء العالم، علماً أن الرجل يحتل المرتبة الأولى بينهم. هل يندرج هذا النهب الفاحش في خانة «الفساد» التي يرطن الرئيس أوباما بضرورة مكافحته وتكرز وراءه وزيرة خارجيته؟ لا. لهذه الثروات وطرائق جمعها اسم آخر. إنه استغلال السلطة وسرقة المال العام وهدره عن طريق أرباح بيع القطاع العام والخصخصة وتنظيم الاحتكارات وحمايتها وقبض العمولات والرشى المليارية على صفقات السلاح والعقود والمقاولات. ولنتأكد من أمر واحد: لم يكن بالإمكان جمع مثل هذه الثروات إلا بالشراكة مع الشركات العالمية متعدية الجنسيات وتحت سمع وبصر ورعاية الإدارات في الدول الأوروبية والأميركية المختلفة. ولا كان بالإمكان تصوّر أن يجري هذا إلا في ظل نظام

اقتصادي عالمي يتبيّن أكثر فأكثر أن وظيفته الرئيسية هي شفط الثروات والمداخيل من أسفل إلى أعلى، ومن الأفقر والمتوسط إلى الأغنى، على عكس ادعاء تسريبها من أعلى إلى أسفل.

ثروات حكام تونس ومصر مجرد عينة عن ثروات الحكام العرب وطرائق جمعها. والامتحان الأكبر لثورتي البلدين، ولمهمات التغيير اللاحقة، هو القدرة على محاسبة هؤلاء الحكام ومحاكمتهم واستعادة الأموال المنهوبة من الشعب إلى خزينة الشعب لتنفق لمصلحة الشعب.

السفير، ٢٠١١/٢/٩

ليسقط الطاغية

انتهت المسخرة وآن الأوان ليغادر الممثل المسرح. وليخلع آخر أثوابه، ثوب العار.

مثّل الأدوار كلها. وتزيا بكل الأزياء. وكان التزيي عنده إحدى الوسائل اللافتة في لعبته السياسية. مارس تعدد الأزياء والغرابة في استعراضيته تعبيراً عن نفس رهابية نرجسية مريضة، ومثل بواسطة الأزياء تعدد الشخصياته والمقالب. في الأحوال العادية، كانت أدواره ومقالبه تخدم تحييده عن المسؤولية والمحاسبة. تسمعه أو تشاهده أو تقرأ له فتقول: لا حاجة لأن تؤخذ كلماته ومواقفه وأفعاله على محمل الجدّ.

والآن، ارتدى المجرم زي المهرج. فلم يبقَ له غير أن يغادر المسرح.

خلال ٤٢ عاماً، سجن معمر القذافي شعبه فيما سمّي «جماهيرية». وبحجة الجماهيرية، منع الأحزاب وسخّر الإعلام لعرض تهريجاته. بدد كل مراكز قوى وقرار واجتماع، وقضى على كل مرجعية إلا

مرجعيته، واغتال كل المؤسسات، ثم توارى خلف أضحوكة اسمها «اللجان الشعبية» و«المكاتب الشعبية» و«المؤتمرات الشعبية» ليحكم منفرداً بالاعتماد على المخابرات و«اللجان الثورية» بلا رقيب ولا حسيب. هو حاكم كاسح الحضور في خفائه: بلا لقب. ولا منصب رسمي.

فَلكِيّ الهدر. كان المالك الأوحد لثروة بلاده النفطية وباني اقتصاد حرمان ريعي، باسم مسخرة سماها «اشتراكية» لم تنتج إلا البطالة والفقر. بدد أموالاً لا تحصى على مغامراته المجنونة فيما الخمس من شعبه لا يزال يعيش تحت خط الفقر وبطالة الشباب تستشري. على طريقة أحمدي نجاد، أخذ يوزع عائدات النفط على الليبيين، فرداً فرداً. بلا طائل. عاش عيشة ملوك هو وأسرته. يتنقل في خيامه الفخمة الوثيرة المكيّفة، ويعتلي النوق في الزيارات الرسمية، تصاحبه فرق حرسه النسوي، وهذا قبل أن يقرر أن يخترع سيارة، تمثلاً بهتلر، كلفة النموذج منها مليونا يورو. وخلال دعواته المتكررة إلى روما، كان الديوث البرلوسكوني يجمع له مئات الصبايا الايطاليات من لابسات الميني جوب يدعوهن «العقيد» إلى الإسلام ويوزع عليهن نسخاً من القرآن الكريم بالإيطالية. أهان العمال الوافدين من عرب وأجانب، وهجّرهم جماعياً على هوى أمزجته الانتقامية، بمن فيهم الفلسطينيون، واستقدم المرتزقة الأفارقة.

لم يترك حرباً أهلية إلا وخوّض في دمائها، من إيرلنده ولبنان إلى التشاد وسائر أفريقيا. مارس الإرهاب الداخلي والدولي. وسلّط أجهزته لاغتيال معارضي نظامه عبر العالم. ودعم من حركات الإرهاب ما لا يعد ولا يحصى.

فلَكيّ الهَذْر، سجن شعبه عقلياً في مصح سمّي «النظرية العالمية

الثالثة» يبسطها كتيّب هو الذروة في ابتذال الادعاء «التربوي» للأحزاب العقائدية في سعيها إلى «توعية» شعب يجري تعريفه بأنه مصاب بالآفة الثلاثية «فقر، جهل، مرض». لم يكتفِ بخشبية لغة مؤلفه، صبّ كلماته في الاسمنت. وها هو الشباب الليبي الثائر يعبّر عن رأيه الفعلي في آراء «العقيد» وهو يحطِّم الألواح الاسمنتية التي خطّت عليها «حكمه» الخضراء التافهة.

أخيراً، استسلم نادماً أمام الولايات المتحدة، بعدما خاف على نفسه ونظامه على إثر سقوط نظام صدام حسين. خضع لكافة شروط الاستسلام ومنها تفكيك منشآته النووية والكيماوية والجرثومية التي كلفت الترليارات. ومن آخر مهازله إعلان نفسه ملكاً على ملوك أفريقيا... بالرشوة. وطالب هذا «الوحدوي» الأمم المتحدة بتقسيم... سويسرا لأن القضاء السويسري تجرأ على إصدار عقوبة على ابنه هنيبعل لضربه عاملاً مغربياً في خدمته. وإن ننسَ لن ننسى أنه دافع بشراسة عن بن علي ومبارك وهاجم شعبيهما.

ارتدّ إلى خط الدفاع الأخير للأنظمة التي على شاكلة نظامه. فأعاد تعريف الليبيين بما هم أبناء قبائل ومناطق. وأعاد الاعتبار لنظام الرهائن والعقوبات الجمعية. هدّد الليبيين، عشية ١٧ فبراير، بمعاقبة قبائلهم إذا هم تحركوا في يوم الغضب. تحداه شعبه عندما خرجت جموع منه في انتفاضة فجائية في شوارع المدن والبلدات والقرى والواحات. نفّذ تهديده. اقتصّ قذاف الدم جماعياً من شعبه. أمر بإطلاق النار على المتظاهرين وقتل المئات، وقصف مدنه والمدنيين بالطائرات السمتية والمقاتلة. وعلى أشلاء مئات الجثث، أطل المهرّج المجرم، في آخر الاثنين الدامي، في مشهد كاريكاتوري ممسرح من داخل سيارة، حاملاً مظلة، ليقول «أنا هنا»! «أنا هو من يقتلكم»!

وفي نهاية يوم آخر من القتل والمجازر، أدلى بخطبة عجّت بالهذيان الدموي وجنون العظمة والاستنجاد بكل مجازر البشرية المعاصرة لتبرير جرائمه. وفي تلذّذ مقيت بالعنف، أخذ يحرّض القبائل بعضها على بعض. وفي الوقت ذاته الذي فضح فيه فقدانه السيطرة على القسم الأكبر من الأراضي الليبية، أعلن أنه لم يصدر الأمر بعد بإطلاق النار وتوعد شعبه بالحرائق. وبحجة أن الحكم هو بيد «الشعب»، تبرأ من أية مسؤولية عن ٤٢ سنة من الاستبداد والهدر والقهر، محملاً «الشعب» المسؤولية عن كل الأخطأ، مذكّراً، مثلاً، بأن «الشعب» هو من أصرّ على التخلي عن تسلّم عائدات النفط وقرر تسليمها إلى «الدولة» ـ أي إليه شخصياً!. ومع ذلك، فلم يتردد في تحميل «الشعب» المسؤولية عن سوء توزيع الثروة النفطية. كرر متلعثماً ما ورد في خطاب ابنه من «مخاطبة الكنّة لتسمع الجارة» مذكّراً أوروبا وأميركا بالوظيفتين الرئيسيتين لنظامه في خدمة المصالح الاقتصادية والستراتيجية الغربية: الحفاظ على النفط ودرء الخطر الأصولي. وتحدث عن دستور جديد وشدد على توسيع صلاحيات الحكم المحلي بما في ذلك منح القبائل الحق في الحكم الذاتي.

يجب أن تكون خطبة مساء الثلاثاء هي خطبة الوداع لمعمر القذافي.

يجب منع هذا الرجل من أن يستمر في الحكم يوماً واحداً.

إن ازاحة هذا المهرج المجرم ومحاكمته وأسرته وأركان نظامه، أمام القضاء الليبي ولا قضاء سواه، لم تعد ضرورة سياسية واجتماعية واقتصادية ووطنية بل قومية وإنسانية وحسب. إنه الآن لواجب أخلاقي.

والمؤكد أن شعب ليبيا سيبقى أميناً لوصية بطله عمر المختار:

نحن شعب لا نستسلم. ننتصر أو نموت.

والشعوب لا تموت.

السفير ٢٠٠١/٢/٢٣

... وطاغية آخر يجب أن يسقط

إلى ذكرى الشهيد جارلله عمر

فعلها شباب اليمن هم أيضاً.

عن مثالية أو نزق، لا فرق. وربما لأن مرحلتهم العمرية الانتقالية تخفف من ثقل المصالح والمسؤوليات مثلما تحرر من عُقَد الأجيال التي سبقتهم. ثم إنهم لم يعرفوا من السلطة غير الحاكم الأوحد يحكمهم منذ ثلاث وثلاثين سنة. وربما فعلوها لأن العالم الافتراضي على الانترنت ليس يتطابق دوماً مع العالم الحقيقي ولا هو يتيح دوماً للمرء أن ينبهه أحدُهُم إذا شطح في قول أو دعوة.

لهذه ولأسباب غيرها، أمكن شباب اليمن، كما أمثالهم من المحيط إلى الخليج، التقاط الحلقة المركزية في المسألة: مسألة السلطة. تسمّوا «شباب التغيير» لكنهم ادركوا الحقيقة نفسها: أن التغيير بات يوجب إسقاط النظام ورأسه.

«الشعب يريد»، قالوا. و«الشعب يريد» في اليمن يعني أن إرادته فوق إرادة مشايخ حاشد وبكيل ومذحج وغيرها من الاتحادات القبلية التي أراد الحاكم الفرد أن يرسي السلطة والسياسة عليها، و«الشعب يريد» يعني أيضاً ما يتجاوز الجماعة الزيدية والجماعة الشافعية، أو رغبات الشماليين والجنوبيين، أو الفروقات بين مدن وأرياف. عندما «الشعب يريد» يصير شعباً من الأفراد الأحرار، رجالاً ونساء.

أخذوا المبادرة في صنعاء وعدن، نزلوا إلى الشوارع واتخذوا لأنفسهم ساحات يعتصمون فيها. ثم كرّت المسبحة. التحقت بهم أحزاب المعارضة وقد استمرأت طويلاً لعب دور «معارضة صاحبة الجلالة» مع حاكم مراوغ، ألعبان، عرف كيف يماطل ويكثر من الوعود الحوارية والإصلاحية ويرتد عنها في كل مرة وعلى امتداد سنوات.

جاء علي عبدالله صالح إلى الحكم عام ١٩٧٨ خلفاً للرئيس أحمد حسن الغشمي الذي أطاح حكم الرئيس إبراهيم الحمدي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) صاحب المحاولة الجادة الوحيدة لبناء دولة حديثة، موحدة وتنموية في اليمن على حساب سلطات مشايخ القبائل والهيمنة السعودية. اغتيل الحمدي في لحظة مفصلية من حياة اليمن، عقب توقيعه اتفاقية لأمن البحر الأحمر بين صنعاء وعدن وأديس أبابا وعشية سفره لعدن لتوقيع اتفاق وحدوي مع الجنوب. حكم الغشمي لسنة واحدة قبل أن يقضي هو نفسه اغتيالاً بواسطة حقيبة متفجرة حملها مبعوث من الرئيس اليمني الجنوبي، سالم ربيع علي. حلّ علي عبدالله صالح محله. وكان شريكه في الانقلاب على الحمدي وثمة من يتهمه بالشراكة أيضاً في قتل الرئيس الإصلاحي.

لم يخلُ تاريخ ولايته من سفك الدماء في حروب أهلية ــ أبرزها حربان مع الجنوب، قبل الوحدة وبعدها، وستة حروب مع الحركة الحوثية، ولم يخلُ من الاغتيالات أيضاً. من أبرز ضحاياه يحيى المتوكل، ومجاهد أبو شوارب، من أبرز شخصيات ثورة سبتمبر وقادة حزب «المؤتمر الشعبي»، والقائد الاشتراكي جارالله عمر، الذي دفع من حياته ثمن مبادرته عقد التحالف بين حزبه و«التجمع اليمني للإصلاح» الذي كان يترأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، لبناء معارضة موحدة ضد الحكم الفردي.

تتلمذ علي عبدالله صالح على يد الدكتاتوريين العرب. سار على المنوال نفسه من إرساء السلطة الفردية على الجيش والأمن والفرق الخاصة بيد الإخوان والأشقاء والأبناء وتنظيم الفرقة بين أبناء الشعب على كل الأسس المتاحة. موّل له القذافي ــ فيما موّل ــ بناء حزب عمّده «حزب المؤتمر الشعبي» تيمناً بالمؤتمرات القذافية. ودعمه صدام مالياً مانحاً إياه الغطاء الإقليمي لتوحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠. من جهته، وقف صالح إلى جانب صدام في حرب الخليج الأولى فدفع شعب اليمن ثمن انحيازه طرد مليون عامل يمني من السعودية.

تنازل مدّعي «الوطنية» للعربية السعودية عن أراض يمنية، في عسير ونجران ويام، تزيد مساحتها على مساحة الجمهورية العربية السورية. وأعطيت لهذا «الوحدوي» فرصة تاريخية عند توحيد اليمن العام ١٩٩٠. فتعاطى مع الوحدة على أنها عودة الجنوبيين إلى بيت الطاعة. رفض الشراكة مع الحزب الاشتراكي، الحاكم سابقاً في الجنوب، ولجأ للحرب عام ١٩٩٤ لحسم خلافاته المستفحلة مع القيادات الجنوبية. وبدلاً من تحويل انتصاره العسكري مناسبة للمصالحة وتضميد الجراح وبناء الوحدة بين منطقتين وشعبين من

اليمن عاشتا منفصلتين أو متباعدتين لقرون من الزمن، عاقب الجنوبيين على اعتبارهم مارقين على سلطانه. سرّح الجيش والإدارة الجنوبيين وأطلق «عصابة علي بابا» من أزلامه تتوازع الأراضي والعقارات والمصانع والمنشآت بعد إلغاء تأميمها، ونكث بتعهده تحويل عدن إلى مرفأ اليمن وعاصمته الاقتصادية. ومع ذلك، هلل له الناس من قوميين وإسلاميين ويساريين في مشارق العالم العربي ومغاربه، وصمتوا صمت القبور على التجاوزات وأشكال التمييز الفاقعة بين أبناء الشعب الواحد والاستباحات والدماء والدمار.

ولما قام «حراك جنوبي» سلمي يطالب بالتعويض عن عشرات الألوف من الموظفين والعسكريين المسرحين، وتوسيع الحكم الذاتي، وحلّ مسألة الأراضي والعقارات المسروقة، إلخ. ـ جوبه بالتعنت والعنجهية والتجاهل والتحايل حتى تراكم التذمر والغضب عبر السنوات فأخذت جماهير جنوبية واسعة تجنح نحو المطالبة بالانفصال، خصوصاً بعد تنامي القمع لتحركاتها السلمية. والحاكم يقتل في أهالي المحافظات الجنوبية ويفاخر بأن «الوحدة اليمنية تستحق أن تروى بدماء مليون شهيد».

بانتظار قراءة أخبار فضائحه المالية قريباً في الصحف، أو في وثائق «ويكيليكس»، لنقل آن الـ «علي بابا» متهم بأنه قبض لا أقل من ثمانية مليارات دولار في صفقة واحدة، هي اتفاقية تسليم الأراضي اليمنية للسعودية.

تصالح علي عبدالله صالح منذ سنوات مع الإدارة الأميركية. أجرى العمليات التجميلية التي تكتفي بها الولايات المتحدة لمحض دعمها والتأييد للأنظمة الاستبدادية في بلادنا: تعدد سياسي وصحافي اكثر من شكلي إطاراً لحكم الفرد المستبدّ، الذي كان يعدّ لتمديد رئاسته

مدى الحياة والتوريث. وقد أضيفت إلى عمليات التجميل عدة الشغل المألوفة التي لقيناها في تونس ومصر وليبيا. فقد أجاد علي عبدالله صالح لعب دور «مقاول الحروب» وجنى منها الأرباح الطائلة وجيّرها لكسب شرعية دولية وإقليمية. اخترع فزاعة «القاعدة» صلة وصل له مع واشنطن. وأثار فزاعة «الخطر الإيراني» في حروب صعدة الست ضد الحركة الحوثية لتدرّ عليه من دولارات طويلي العمر في العربية السعودية والخليج ما فتح البترول ورزق.

فجأة لم تعد تنفعه هذه كلها. الثورة تبسّط الأمور. في اليمن الآن شعب في طور التكوّن وسلطة في طور التفكك. بسرعة متسارعة، تتشكل معارضة متعددة المناطق والمذاهب والقبائل، شمالاً وجنوباً، تطلب إسقاط علي عبدالله صالح وتغيير النظام.

وبسرعة متسارعة يفقد علي عبدالله صالح الحاضنة القبلية الرئيسية لحكمه، قبيلة حاشد التي ينتمي إلى أحد فروعها. فقد أعلن ثلاثة من شيوخ حاشد، أبناء شيخها الأكبر الراحل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، الانضمام إلى المعارضة وإلى مطلب إسقاط الرئيس. برلمانه معطّل بعدما استقال منه عشرة من نواب حزبه وجمّد جميع نواب المحافظات الجنوبية عضويتهم فيه. والحبل على الجرار.

من جهتها، انضمت الحركة الحوثية في صعدة وعمران إلى الانتفاضة الشعبية السلمية لإسقاط النظام. ومعروف أنه لم يكن لها سابقاً مطالب سياسية واضحة، بقدر ما كانت لها مطالب عقيدية وجهوية. واللافت خروج تظاهرات حاشدة في صعدة وعمران تضامناً مع أهالي عدن واستنكاراً لمجزرة يوم الجمعة الماضي التي ارتكبتها قوات الأمن في حق المتظاهرين فيها.

والأهم من هذا كله ارهاصات التحول في موقف «الحراك الجنوبي»، الذي كانت قيادته تتعاطى مع مسألة السلطة برمّتها على أنها شأن شمالي، ولا تحيد عن مطلبها الأوحد: «فك الارتباط». عشية «يوم الغضب» يوم أمس الثلاثاء، الذي عمّ المناطق اليمنية، أعلنت قيادة «الحراك» انضمامها إلى حركة إسقاط النظام ودعت أنصارها إلى الامتناع عن رفع أعلام اليمن الجنوبي السابق أو المناداة بفك الارتباط.

في المقابل، بدأ علي عبدالله صالح يقلّد زميله المهرّج السفاح. يقدم التنازلات المتأخرة والمستهلكة، وفي الآن ذاته يهدد بأن جيشه سوف يقاتل إلى آخر قطرة من دمائه (دماء الجيش، طبعاً). وآخر مبتكراته قوله أن كل ما يجري في المنطقة تديره غرفة في تل أبيب برعاية البيت الأبيض! ثم اضطر إلى الاعتذار عن تصريحه.

لعلي عبدالله صالح قول مأثور أعلنه في قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢. حذّر زملاءه الحكام العرب فيه من أن الموسى تقترب من منهم فأحرى بهم أن يسارعوا إلى حلق ذقونهم بأنفسهم قبل أن يجيء من يحلقها لهم.

المؤكد أن علي عبدالله صالح لم يلتزم بشيء مما حذّر به. ولا يبدو أن أياً من زملائه الملوك والرؤساء أخذ التحذير على محمل الجد أصلاً.

هذا حاكم آخر ينتظر من يحلق له ذقنه. والشعب أمهر الحلاقين.

آمين.

السفير ٢٠١١/٣/٢

برنارد لويس والديموقراطية العربية

يقول المثل: خذوا أسرارهم من صغارهم.

أما برنارد لويس فينطبق عليه العكس: خذوا أسرارهم من كبارهم.

يتقدم المستشرق الأنكلو ـ الأميركي حثيثاً في التسعينيات من عمره. والمؤرخ المختص بالتاريخ العثماني، لمن لا يعرفه، أمضى النصف الثاني من حياته أستاذاً جامعياً في الولايات المتحدة قبل أن يسطع نجمه في السياسة الأميركية بما هو كبير الليكوديين والأب الروحي للمحافظين الجدد وأول الداعين إلى غزو العراق بعيد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ والمستشار الأبرز لبوش الأب والابن في أمور الشرق الأوسط.

ولويس، صاحب السؤال الشهير عن العرب والمسلمين: «لماذا يكرهوننا؟» والجواب: «لأنهم تخلفوا وتقدمنا»، أول من نَحَتَ مفهوم «صراع الحضارات»، تعريفاً ثقافياً ـ حضارياً لهوية الشعوب وتخصيصاً لتمايز الغرب وتفوقه، قبل أن يتناول صموئيل هنتينغتون

المفهوم ويحوله إلى نظرية في العلاقات الدولية.

وكان لويس من بين الشخصيات الأميركية التي أرسلت إلى ليبيا لامتحان العقيد القذافي بعد إعلان توبته إلى السيد الأمبراطوري الأميركي، ورفع تقريره إلى ديك تشيني. على أن نجومية لويس حولته في الآونة الأخيرة إلى عراف يقدّم لجمهور نهم للإثارة «وجبات سريعة» من التخريفات العنصرية والشعوذات الدينية. ففي عام ٢٠٠٦ مثلاً تنبأ بأن أحمدي نجاد، الذي عيّن يوم ٢٢ آب موعداً للتفاوض حول المشروع النووي الإيراني، إنما اختار ذلك التاريخ ـ الذي يصادف ليلة القدر خلال شهر رمضان - من أجل إطلاق تفجير نووي يشكل «نهاية الزمان» ويعلن عودة المهدي المنتظر!

على أن العنصرية والشعوذة عند لويس تتلاقيان على محضه وقاحة وصراحة في التعبير لا تزال تفيد في تذكّر مبتكرات العهد الاستشراقي العتيق والتعرّف إلى عناصر صنع القرار في واشنطن تجاه الأحداث الجارية في المنطقة.

يعترف لويس ـ في مقابلة أخيرة في «جيروزالم بوست» (٢٥ شباط الماضي) بأن الانتفاضات العربية تعبير عن الغضب ضد الظلم. لكنه يعزو انطلاقها إلى عاملين إضافيين. الأول هو نمو الوعي الناجم عن انتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي بينت للعرب الفارق بين أوضاعهم وأوضاع سائر العالم. أما العامل الثاني فهو «الكبت الجنسي». يستحق المقطع أن يقرأ كاملاً: «يجب التذكير بأن الجنس العابر على الطريقة الغربية لا وجود له في العالم العربي. إذا أراد شاب الجنس فلن يجد من إمكانية إمامه غير الزواج أو المبغى. لديكم أعداد كبيرة من الشبّان قد شبّوا في عوز، لا

يملكون من المال للدفع في المبغى أو لمهر العروس، وهم يعانون شبقاً جنسياً مهووساً. ينتج من ذلك الانتحاري الذي يفجّر نفسه وقد أغوته عذارى الجنة وهن الوحيدات اللواتي في متناول اليد. أو لا يبقى لديه غير الكبت الجنسي، فيأتي الانفجار...».

قد يستغرب البعض في تشكيك لويس في رغبة الجماهير العربية في الديموقراطية. والحجة أنها جزء من الخصوصية الغربية وغريبة عن تاريخهم والتراث. ثم إنهم على كل حال «ليسوا جاهزين لانتخابات حرة ونزيهة». على اعتبار أن الانتخابات، إذا كانت حرة ونزيهة، فسوف «تأتي بالكوارث» مثلما حصل في فلسطين على حد قوله. أما في مصر فإن الإسلاميين سوف يكسبونها لأنهم يستخدمون لغة مألوفة لدى الناس، فيما الديموقراطية لا وجود لها في اللغة العربية (وهل هي موجودة في العبرية مثلاً؟) ما يوجب على دعاتها الترجمة عن اللغات الغربية.

وهكذا فالسيد لويس، الذي يتلاقى ورأي الرئيس بشار الأسد بأن الشعب ليس جاهزاً بعد للديموقراطية، يوافق الحركات الإسلامية في الدعوة إلى اعتماد «الشورى». و«الشورى» في عرفه هي مشاورة الحاكم ـ دون تحديد كيف يصل إلى الحكم ـ لقوى ليست ديموقراطية بل تستمد سلطتها من الجماعة التي تمثل. والنموذج في ذلك العراق، أي نظام المحاصصة الطائفية الإثنية فيه!

قلنا خذوا أسرارهم من كبارهم. ها هو شيخ الاستشراقيين الغربيين يتوسع في المنظور الرئيسي للسياسة الأميركية إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي: البحث للعرب عن أعداء بدائل لإسرائيل. ومثاله: عقد السادات الصلح مع إسرائيل عندما اكتشف أن خطر إسرائيل أرحم من خطر الاتحاد السوفياتي. ومثال آخر: خلال عدوان تموز ٢٠٠٦

على لبنان، كانت الحكومات العربية تصفق للجيش الإسرائيلي خفية، متمنية أن يحسم الأمر، وقد خاب أملها كثيراً لما فشلت إسرائيل في الحسم. لويس قال ووثائق ويكيليكس تصادق على قوله. أما إذا سألتَ «وماذا عن العداء للإمبريالية الأميركية؟خ يأتيك جواب من أعماق التاريخ وغياهب الدجل: الحديث عن إمبريالية أميركية مجرد هراء. والدليل أنه عندما دخل الرومان بريطانيا منذ ألفي سنة، أو عندما ذهب البريطانيون إلى الهند لثلاثمائة سنة خلت لم تكن استراتيجية المغادرة هي الأولوية في أذهانهم!

العدو الرئيسي والخطر الأكبر الآن هو الثورة الإيرانية. جواباً عن سؤال عما يقترحه لإسرائيل، يدعوها إلى أن تبادر إلى انتزاع أمرين: النظر العربي إليها بما هي سدّ ضد الخطر الإيراني. والنظر العربي إليها بما هي نموذج للحكم الديموقراطي. هذا بالرغم من أن الديموقراطية ليست من تقاليد العرب والمسلمين ولا من تاريخهم والتراث، ومن أن الشعب العربي ليس جاهزاً بعد لها!

على ماذا يحصل «العربي» في المقابل؟ على لا شيء. وإذا كنتم تفكرون في فلسطين، فاعلموا أن برنارد لويس من دعاة الدولة الواحدة. ولسان حاله: خير للفلسطينيين العيش بما هم مواطنون من الدرجة الثانية في دولة يهودية من العيش في دولة عربية.

هذا الحديث أشبه بالوصية السياسية لبرنارد لويس. في الحديث الإذاعي ذاته الذي أثار فيه سؤاله الشهير عن سبب كره العرب للغرب، استطرد قائلاً إن كره العرب أمر طبيعي «لأنه لا يمكنك أن تكون ثرياً وقوياً وناجحاً وتكون محبوباً خصوصاً ممن ليسوا أغنياء ولا أقوياء ولا ناجحين... السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: لماذا لا يهابوننا ولا يحترموننا؟».

أقرأ هذا السؤال على وجهين. الأول، أنه أرقى درجات المديح تأتي من عدو! رغم الهزائم لم نهبهم ولم نحترمهم. وأقرأه على وجه آخر: لأنه السؤال ذاته الذي يقضّ مضاجع كل حاكم عربي في زمن النيران هذا: لماذا رغم مالي وقوتي ونجاحي في حكمهم وقهرهم لا يهابونني ولا يحترمونني؟

شكراً للشباب العربي الثائر الذي يعلّمنا يومياً أن لا نهاب الطغيان وأن لا نحترم إلا إرادة الشعب.

السفير ٢٠١١/٣/١٦

«الشعب يريد تطبيق الدستور!»

كثير من المشاركين في تظاهرات الأسبوعين الأخيرين في شوارع بيروت لا يتذكرون أن النظام الطائفي الذين يدعون إلى إسقاطه «يحتفل» بالذكرى المائة والخمسين لتأسيسه هذا العام. لنتذكر معهم: استولده قناصل الدول الست عام ١٨٦١. وهو يحكمنا منذ ذلك الحين. أي أن النظام الطائفي في لبنان أقدم نظام حكم عربي بامتياز. هو أقدم من الأسرة الهاشمية الأردنية والأسرة السعودية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأطول عمراً من ولايات القذافي وقابوس وحسني مبارك وعلي عبد الله صالح مجتمعين.

ما يعلمه الشباب الذين خرجوا في تظاهرات الأسبوعين الماضيين أن ما أنزلهم إلى الشارع هو ضيق صدرهم عموماً بنظام اجتماعي اقتصادي سياسي متكامل يسدّ كل الآفاق في وجوههم. عبروا عن ذلك بتعدد المطالب. لكن رسالتهم الأبلغ انهم لم يعودوا يتعرّفون إلى أنفسهم ولا إلى تطلعاتهم في نظام الحزبين المفروض عليهم منذ عقد من الزمن باسم ٨ و١٤ وأنهم يرفضون تلخيص قضايا البلد

والشعب بقضية سلاح المقاومة وقضية المحكمة (فضلاً عن «اللألأة» ضد «القهر»!).

هنا خميرة أمل، بل آمال، يمكن البناء عليها والسعي لحمايتها من الاستيعاب. لن يسقط النظام الطائفي في لبنان بالضربة الواحدة القاضية. ولا هو سقط أصلاً على هذا النحو في تونس أو مصر. حيث كان سقوط رأس النظام فاتحة معارك للاضطلاع بمهام تاريخية لتفكيك بنية النظام القمعية ـ الأمنية وتحويله إلى نظام برلماني مدني بديلاً من نظام فردي رئاسي.

للنظام اللبناني، في المقابل، سبعة رؤوس ـ لرئيس الجمهورية وستة من زعماء الطوائف الأربع الرئيسية. وهم يلتقون، على رغم تضارب مصالحهم وخلافاتهم ومنازعاتهم، على التمسك به بشتى الوسائل. الوافدون الجدد من الكتلة السياسية الشيعية حريصون على «التوافقية الثقيلة» وما قدمت من مواقع قوة. فيما أهل النظام التاريخيون الذين توسلوا الأكثرية العددية المارونية لتحقيق الأسبقية في الحكم، متخوفون على تبدل الأسبقيات. فلا كبير عجب في انقلاب «التيار الوطني الحر» على «علمانيته» الباريسية ومشاركته سائر الزعامات المارونية اللعب في ملعب مشترك: التمسك بالمناصفة، العمل على تحسين مواقع الطائفة في الوزارة واستعادة ما أمكن من الصلاحيات السابقة لرئيس للجمهورية «قوي».

ولعل النظام لن يسقط من فوق بل يجب نخره من تحت.

النظام الطائفي جزء من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسيّر المجتمع اللبناني. وليس يلخصه. يتدخل في كافة حياة اللبنانيين وليس فقط في حياتهم الدينية والسياسية: في توزيع العمالة

والوظيفة والترقي الاجتماعي كما في توزيع خدمات الدولة والموارد والثروة بين المناطق والفئات الاجتماعية. إنه بهذا المعنى نظام من التنفيع يوزع امتيازات وينمي فوارق صغيرة ويغطي في الوقت على ذاته الفوارق والامتيازات الطبقية الكبيرة.

وانغراس النظام الطائفي في كل مسام المجتمع اللبناني والدولة يمنحه قوته التي تنمو بقدر ما تضعف دولته وقد فرض عليها التخلي عن معظم الأدوار المتعلقة بـ«الحقل العام» لصالح الحقلين الأهلي والخاص. بهذا المعنى ليس النظام الطائفي آفة خلقية ولا هو تخلف حضاري ولا إيديولوجية مفوتة من زمن الإقطاع. إنه يحمل نظاماً من الخدمات والمنافع المادية تشكل وسائل استتباع رئيسية لجماهير واسعة من اللبنانيين للمذهب والزعيم والحزب.

رفعت التظاهرات الأخيرة شعارين متجاورين: إسقاط النظام الطائفي وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولعلها كانت تؤكد على ما قلناه للتو. لكن الأحرى أن الشعارين مترابطان. فكل مكسب ضد الهدر والفساد ومن أجل الإصلاح الإداري واستقلال القضاء يصيب نظام المحسوبية الطائفية. وكل تنام لدور الدولة في الإنماء المتوازن وتعزيز تكافؤ الفرص في العلم والعمل، والحقوق الاجتماعية في ضمان السكن والبطالة والشيخوخة والصحة على اعتبار أنها حقوق مواطنة متساوية، لا امتيازات جماعات مذهبية أو مناطق متفاوتة ومتمايزة ـ كل هذا من شأنه أن يسحب البساط من تحت الحوامل الاجتماعية للنظام الطائفي.

من هنا يندرج تغيير النظام الطائفي في مشروع تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي شامل.

ولا بد من القول إن الحلقة الأضعف في النظام في حقبة ما بعد الطائف هي شرعيته. إننا نعيش في ظل نظام غير شرعي وطبقة حاكمة فاقدة للشرعية لأنها ترفض تطبيق الدستور الذي سنّته وجاء بها إلى السلطة.

يقوم النظام السياسي برمته على تطبيق مختل للدستور يغلّب فيه حقوق الجماعات على حقوق الأفراد. في حين أن الدستور يوازن بطريقة خلاقة بينهما. من هنا أن إلغاء الطائفية السياسية والإدارية إنجاز ديموقراطي أساسي، يصحح الخلل في تطبيق الدستور لصالح مأسسة وقوننة المساواة القانونية والسياسية بين المواطنين (بما فيها المساواة في حقوق المواطنة بين النساء والرجال).

ونظام المجلسين يحقق التوازن المطلوب بين حقوق الجماعات وحقوق الأفراد من حيث التمثيل السياسي. وهو إلى ذلك المرجع الدستوري الذي يشكل ضمانة للجماعات المسيحية من حيث حقوقها كجماعات في لبنان وفي المحيط العربي.

أما انتخاب مجلس النواب خارج القيد الطائفي على أساس نظام الدائرة الواحدة والنسبية وفق اللائحة المقفلة، فهو يرسخ فكرة التمثيل الوطني، ويحقق تمثيل أدنى تلاوين الأطياف السياسية في المجلس التشريعي، ويجبر القوى السياسية المتنافسة على عقد تحالفاتها بناء على تقارب المصالح والبرامج والسياسات، وينتج حكومات ائتلافية تمنع الغلبة لأي فريق على الآخر.

وأخيراً، ليس آخراً فإن سن قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية إجراء ديموقراطي قبل أن يكون إجراءً علمانياً لأنه يمسّ موضوع الحرية في الصميم. يدعو النص الدستوري (المادة ٩) الدولة إلى

الدفاع عن حق اللبنانيين في اتباع الأحوال الشخصية المذهبية باسم «حرية المعتقد المطلقة». ولا معنى لهذه الحرية المطلقة إن كانت تعني الإلزام بالأحوال الشخصية للمذهب، بل الحرية ولو النسبية هي في السماح للبناني واللبنانية بالاختيار بين الخضوع لقانون مدني مشترك وبين الخضوع لقانون مذهبه.

يستنتج من كل هذا أن معركة إسقاط النظام الطائفي هي معركة تغيير. وهي تملي، في توازن القوى الحالي، الخروج من حرب المواقع إلى حرب الحركة. تبني ببطء وتؤدة قوى التغيير من خلال خوض مختلف المعارك الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

على أن الشمول والتراكم لا ينفيان البحث عن الحلقة الأضعف في هذا النظام، التي تبدو الآن على أنها حلقة الشرعية. هذه طبقة حاكمة خارجة عن الدستور الذي جاء بها إلى الحكم. والحلقة المركزية تشير أقلاً إلى نقطة البداية إن لم يكن إلى مهمة ذات أولوية: افتتاح معركة فرض تطبيق الدستور بالضغط من أجل تشكيل الهيئة الوطنية العليا لإلغاء الطائفية السياسية.

«الشعب يريد تطبيق الدستور»

السفير ٢٠١١/٣/٩

اليمن:
حتى لا تخلف القبيلةُ... القبيلة

لا ثورات دون ثورات مضادة. بقدر ما تمددت الانتفاضات الشعبية لتشمل العالم العربي من المحيط إلى الخليج، بوتائر ومقادير من الحدة متفاوتة، وبقدر ما حققته من نجاحات، بذاك القدر استنفرت قوى الردة المحلية والإقليمية والدولية. بعد السقوط الميسّر لرأسي النظامين في تونس ومصر، يتبدى التصلّب الدموي في سلوك سائر الحكام في ليبيا والبحرين واليمن. في الوقت ذاته، أكدت أحداث درعا الدامية أن الإنجازات الخارجية للحكم السوري وسياسة «الممانعة» ليست تشكل مانعاً للحركات السلمية المعبرة عن الإرادة الشعبية ولا هي بديل عن الإصلاحات الداخلية المؤجلة والمطلوبة في كافة الميادين.

وكما هو متوقّع برزت العربية السعودية بما هي قائدة قوى الردة ورأس حربتها وبيت المال فيها. من المبكر الحكم على قدرة سياسات الرشوة الاجتماعية والمطلبية المليارية التي اعتمدتها المملكة على صرف أنظار السعوديين عن المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان،

والمساواة السياسية والقانونية، والشراكة في الحكم وإخماد المعارضة الداخلية. غير أن الواضح أن التدخل العسكري في البحرين، إلى كونه ضربة استباقية لحماية الخاصرة الشرقية للمملكة، افتتح سياسة ذات محورين. المحور الأول إقليمي ـ دولي قضى بتغطية الدور العسكري والأمني السعودي والاماراتي في البحرين عن التواطوء على التدخل العسكري الغربي في ليبيا. أما المحور الثاني، فكشف أن ثمن حماية قاعدة الأسطول الخامس الأميركي والحكم الملكي الفئوي كان منطقة الخليج برمتها إلى الأقلمة والتدويل للأزمة البحرينية ما أدى إلى إقحام إيران والولايات المتحدة بطريقة غير مسبوقة في منطقة الخليج. هي علي كل حال الطريقة الكلاسيكية التي تعتمدها الأنظمة الطوائفية ـ المذهبية التي تؤثر اعتبار أجزاء حيوية من شعبها على أنها عميلة لدولة أجنبية (إيران في هذه الحالة) والتعاطي مع تلك الدولة وتقديم التنازلات لها بديلاً عن تقديم التنازلات الأقل كلفة بكثير لشعبها.

غير أن الأنظار متجهة الآن إلى الحدود الجنوبية للسعودية حيث يوشك حكم علي عبدالله صالح الفردي الاستبدادي على الانهيار. ومع أن المدهش في الثورة اليمنية كان الدور المبادر والزاخم الذي لعبه عنصر الشباب فيها، والذي جرّ أحزاب المعارضة إلى الثورة جرّاً، فقد تلبّدت الصورة مؤخراً باختلاط حابل الثورة بنابل القوى القبلية وأجهزتها العسكرية.

خلال الأسبوع الماضي، أرسل حاكم صنعاء مجموعات من القناصة اغتالوا أكثر من خمسين مواطناً في «ساحة التغيير» وقدّم الأمر على أنه اشتباك بين المعتصمين وبين سكان الأحياء. ثم استغل المجزرة لإعلان حالة طوارىء لم ينجح في فرضها. ولما بدأت ردود الفعل

الغاضبة على مجزرته، إذ أخذت وحدات من القوات المسلحة تنضم للمعارضين، وتقدم وزراء وموظفون كبار وسفراء باستقالات جماعية، أقال الحكومة. ثم طبّق حرفياً المثل القائل «قتل القتيل ومشى في جنازته» فأعلن بوقاحة نادرة المثيل يوم حداد رسمي على «شهداء الديموقراطية»، الشهداء التي سقطوا في سبيل الديموقراطية برصاص قنّاصي حرسه الجمهوري وحرسه الخاص.

اللافت في حالة التفكك هذه هو خسارة علي صالح لأفراد رئيسيين في الحلقة الضيقة لحكمه. انقلب عليه صادق الأحمر، آخر أبناء شيخ قبيلة حاشد الراحل عبدالله بن حسين الأحمر، وهي القبيلة التي ينتمي صالح إلى أحد فروعها. والأهم هو إعلان أخيه غير الشقيق علي محسن الأحمر صالح، تخليه عنه. تدفقت جموع قبلية من حاشد إلى ساحة التغيير في الوقت الذي كانت فيه مدرعات علي محسن الأحمر تطوّق ساحة التغيير بحجة حمايتها فتتواجه ومدرعات الحرس الجمهوري بقيادة أحمد علي صالح، ابن الرئيس.

النزاع بين الأخوين بعمر مساعي على عبدالله صالح لتوريث ابنه أحمد. ولا عجب أن يرى الأخ غير الشقيق نفسه أجدر بالوراثة وقد كان الذراع الأمنية الدموية لنظام أخيه منذ أن كان. افتتح دوره بالقضاء على محاولة انقلاب عسكرية ناصرية مطلع عام ١٩٧٩ واستكملها بالقتال ضد انتفاضة شعبية مسلحة بقيادة «الجبهة الوطنية الديموقراطية» اليسارية حررت عدداً من أقضية اليمن الشمالي من سلطة الدكتاتور خلال الأعوام ١٩٧٩-١٩٨٤. ولعب علي محسن الأحمر على رأس اللواء الأول المدرّع، الدور الأبرز في حرب نظام صنعاء ضد الجنوب اليمني عام ١٩٩٤ ومعروف عنه

أنه استقدم عناصر تنظيم «القاعدة» إلى اليمن لاستخدامات شتى، من اغتيال المعارضين إلى استدرار الأموال من أميركا ودول الخليج بإسم «الحرب ضد الإرهاب». وآخر أدواره قيادته ست حملات عسكرية ضد الحركة الحوثية في صعدة وعمران والجوف منذ العام ٢٠٠٤. واللواء علي محسن الأحمر، إلى هذا كله، تتّهمه تقارير السفارة الأميركية في صنعاء، حسب وثائق ويكيليكس، بأنه يرعى تهريب المحروقات والسلاح.

إن انشقاق العائلة على هذا النحو ينطوي على خطورة مزدوجة: خطر المواجهة في صنعاء ذاتها بين مدرعات علي محسن ومدرعات الحرس الجمهورية بقيادة ابن علي صالح. وهي الحرب الأهلية التي يهدد بها علي عبدالله صالح. أما الخطر الثاني فهو ظهور الأخ غير الشقيق بما هو البديل الأوحد لحكم أخيه ينقذ حكم العائلة والقبيلة ويسرّع في الحسم ويحصد الدعم الإقليمي والدولي.

الكثير يتوقف على السلوك السعودي الذي لم يتردد في إرسال المدرعات بحراً لعلي عبدالله صالح بواسطة مرفأ عدن والحريص كل الحرص على أن يفضي أي انتقال للسلطة إلى نظام تابع. وقد لا يمانع باستبدل حاكم عسكري فرد بآخر من العائلة والقبيلة ذاتها.

وفي ذلك ما يلقي تحديات كبيرة بالنسبة لانتفاضة التغيير التي تريد فرض إرادة الشعب وبناء نظام يلتقي الحد الأدنى من مطالبه وتطلعاته!

كل ما يجري يشير إلى أنه لا يكفي منع رئيس مستبد من التجديد أو التمديد أو حتى تنحيته. أولى القنابل الموقوتة في النظام الاستبدادي هي أنه نظام رئاسي يعطي الرئيس صلاحيات استثنائية.

هنا أهمية الدساتير. من دون تغيير دستوري جذري ينقل النظام السياسي نظاماً رئاسياً إلى نظام برلماني أو نظام من التوازن الدقيق بين الرئاسة والمجلس التشريعي، يمكن للنظام القديم أن يعود للحياة بأسرع مما هو متصوّر.

هذا ما اكتشفه ثوار مصر. ومع أن الاستفتاء لم يحقق ما أرادوه من تأجيل الإصلاح الدستوري إلى أن يصير شاملاً، إلا أن المعركة مستمرة لإرساء السلطة على قاعدة الإرادة الشعبية ضد الإرادة الفردية التنفيذية، في مصر كما في تونس واليمن.

السفير، ٢٠١١/٣/٢٢

النصيحة التركية وفن قراءة التظاهرات

دلّت الأحداث الأخيرة في سورية على أمرين متلازمين.

الأول أن النظام السوري ـ وهو آخر الأنظمة تعرّضاً لموجة الانتفاضات الشعبية العاصفة بالمنطقة العربية ـ ليس يشكل استثناءً عن سائر الأنظمة العربية المشمولة بتلك الموجة.

وأما الثاني فهو أن دور سورية الإقليمي والدولي لا ولم يعوّض عن الحاجة الماسة إلى الإصلاح الشامل في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

هنا أيضاً لا يختلف النظام في دمشق عن سائر الأنظمة من حيث استحالة الركون بعد الآن إلى «الشرعية الخارجية» تعويضاً عن الشرعية الداخلية. علماً أن سياسات «الممانعة» السورية متنوعة الأغراض والتكتيكات، وأكثر تعقيداً مما هو سائد في أقطار عربية

أخرى. تشتمل تأكيداً على مقاومة الضغوط الأميركية والتعنّت الإسرائيلي، ودعم المقاومتين العربيتين في فلسطين ولبنان، والتمسك بالتحالف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لكنها تنطوي أيضاً على اللعب الأكثر تعقيداً على التوازنات، منها ارتباط دمشق بقوى الأمر الواقع العربية في وجه الانتفاضات الشعبية من ليبيا إلى السعودية والخليج، ونجاح الدبلوماسية السورية في أن تفرض نفسها طرفاً تعترف له كافة القوى الإقليمية والدولية، بالحاجة إليه بما هو الطرف المسؤول عن أمن الجبهة الشمالية لإسرائيل.

دلّ سلوك دمشق تجاه أحداث درعا الأخيرة ومضاعفاتها على أن ما من نظام عربي يتعلّم من أخطاء من سبقه. وأقل ما يقال في ذلك السلوك هو التردد والضرب على الحافر والمسمار معاً. لديك النزق الأمني في رد فعل على حادثة بدأت بشعارات تلامذة على جدار مدرسة ينتهي بإيقاع ستين قتيلاً وإصابة مئات الجرحى وعشرات المعتقلين. «لا شيء فوق النقاش» تقول الوزيرة بثينة شعبان، فتكون لغة النقاش الرئيسية إطلاق الرصاص على مطالبين بالإفراج عن معتقلين. تضيف بأن كل «المطالب محقة» فيما الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام الرسمية تتحدث عن «مؤامرات» و«دسائس» فضلاً عن «الأصابع الأجنبية» إياها التي يبدو أن البعض منها ـ الأصابع ـ فلسطيني ولبناني. وإذ يجري التركيز على أن المؤامرة هي مؤامرة «الاخوان المسلمين» يعلن عن الإفراج عن مائتين من أعضاء «الجماعة» من سجن صيدنايا فيما يجد معارضون «علمانيون» طريقهم إلى الاعتقال وبينهم محامون.

إلى هذا، فالنظام السوري لا يختلف كثيراً عن سواه من الأنظمة العربية من حيث تنطبق عليه الشعارات الثلاثة التي تنادي بها

الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج: خبز، حرية، عمل. يتربع الرئيس بشار الأسد على رأس حكم حزب أوحد يهيمن على سورية منذ العام ١٩٦٣. لا يختلف كثيراً عن سواه من حيث كبت الحريات، ومصادرة الحياة السياسية. وقد أدى تنفيذه التدريجي للفروض النيوليبرالية إلى تنامي البطالة (٢٠٠ ألف شاب في سوق العمل سنوياً) وتزايد الفوارق الاجتماعية التي لم يعد يكفي معها التعليم المجاني والضمانات الصحية وإجراءات دعم المواد الغذائية وسائر الخدمات الاجتماعية التي تقدمها دولة البعث. أضف إليها كلها استشراء الفساد من قمة السلطة نزولاً.

كم كان الحاكم التركي واعياً عندما توقع رئيس الحكومة أردوغان أن تصل ترددات الانتفاضات الشعبية العربية إلى سورية، فنصح الرئيس الأسد بأن لا يركن إلى وهم الاستثناء ويستعجل الإصلاحات الديموقراطية.

ومن يرد أن يعرف ما هي الإصلاحات الديموقراطية الضرورية في سورية فلن يحر جواباً. فهي معلنة جهاراً نهاراً ومكررة منذ سنوات حتى لا نتحدث عن عقود. تتلخص في حدها الأدنى بما يلي:

- إلغاء حالة الطوارىء، وإطلاق سراح معتقلي الرأي والسياسة،

- إنهاء وحدانية حكم حزب البعث (المادة ٢ من الدستور) وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب،

- سن قانون جديد للإعلام ووسائل الاتصال الجمعية (لا يقتصر على ما هو موعود من تقييد شروط اعتقال الصحافيين) قانون يشمل حرية تأسيس الصحف ووسائل الإعلام ويرفع القيود والرقابة

على حرية الرأي والنشر،

- دمج أجهزة الأمن والاستخبارات في جهاز واحد وتحديد دوره في حدود الدفاع الوطني،

- اعتماد قانون انتخابات يلغي الكوتا المعتمدة حالياً - مستقلون/ عمال وفلاحون - وقد عفا عنها الزمن وتجاوزها التطبيق ذاته،

- أخيراً ليس آخراً، منح مجلس الشعب صلاحيات تشكيل الوزارة ومحاسبتها ونزع الثقة عنها بالتوازن مع صلاحيات رئيس الجمهورية.

ما معنى هذا البرنامج قياساً إلى التظاهرات التي عمّت دمشق وعدداً من المدن السورية تحت شعار «الوفاء للوطن» وتأييداً للرئيس بشار الأسد؟ في إجمال تفسيرها بالقول: «تعددت الأسبابُ والخوف واحد». هو الخوف من المجهول والخشية المشروعة على الوحدة الوطنية من خطر النزاعات على السلم الأهلي واتخاذها المنحى العنيف الدموي. يكفي المواطن السوري أن يتلفت شرقاً إلى العراق وغرباً إلى لبنان لاستشعار ذلك الخوف قبل أن تأتيه أحداث اللاذقية بما يوقظه.

ولعل أول مفارقة في التظاهرات، أن السلطة لبّت للمتظاهرين ما لم يطالبوا به. تقدمت الحكومة باستقالتها في وقت كان مئات الألوف من المواطنين في المدن السورية يعلنون افتداء رئيسهم وحكومته بالروح وبالدم.

مهما يكن من أمر، تتبادر إلى الذهن جملة من الأسئلة عند المقارنة بين الكثرة التي غطت شوارع المدن السورية وساحاتها، وبين ما

سبقها من التظاهرات الأكثر تواضعاً للمعارضين. هل المتظاهرون أعلنوا تأييدهم لاستمرار حالة الطوارىء مثلاً؟ هل هم مطمئنون إلى أن رفع الأجور والرواتب وتوزيع بعض الأموال على الفقراء يكفيان لرسم سياسة اجتماعية جادة؟ وباختصار: من بين متظاهري يوم أمس الثلاثاء سوف يعارض الرئيس الأسد لو طبّق البرنامج الاصلاحي الذي ينادي به مواطنوهم من المعارضة؟

السؤال واجب لأنه يمسّ الكيفية التي سوف «يقرأ» بها الرئيس الأسد أحداث الأمس في خطابه اليوم أمام مجلس الشعب. إما أن يقرأ في تظاهرات الثلاثاء استفتاءً شعبياً يستقوي به على معارضي أي إصلاح داخل النظام والمؤسسات والأجهزة ومحفزاً له على الحسم في الاستجابة لحاجات سورية وتطلعات شعبها. وإما أن يقرأ في التأييد الشعبي الواسع له على أنه دعوة إلى إبقاء الأمور على حالها وعلاتها. التردد بين الخيارين دونه الأهوال.

هي مجرد نقاط استدلال لقراءة خطاب رئيس عربي في زمن الزلازل.

السفير ٢٠١١/٣/٣٠

ما زالوا يسعون
إلى الشرعية الخارجية!

حتى لا تأخذنا نظريات «المؤامرة» وابنة عمّتها «الفتنة» ولا تسيطر علينا هواجس «الشرق الأوسط الجديد» وأخواته و«الفوضى الخلّاقة»، يمكن المجازفة بتصوّر السياسات الأميركية تجاه المنطقة كما تعبّر عن نفسها في اللحظة الانتقالية الحالية.

والافتراض هنا أن خطاب الديموقراطية الأميركي كان دوماً يتطلب العناية الفائقة لنوعين من التمييز. التمييز في السياسة الأميركية بين القول والفعل. والتمييز لديها بين ما الذي تعنيه عندما تتحدث عن ديموقراطية.

غرض هذه العجالة هو التأكيد على أمرين:

الأول، أن الثابت في السياسة الأميركية هو فرض الأمر الواقع على المنطقة باسم أولوية الأمن ــ أمن إسرائيل والنفط ــ وقد أضيف إلى

الأولوية الأمنية شل قدرات الجماهير الثائرة على الفعل المباشر أو غير المباشر.

والأمر الثاني، هو أن الأنظمة التي تتعرض للانتفاضات الحالية لا تزال تؤثر تجديد شرعيتها من القوى الغربية، على السعي لكسب الشرعية من شعوبها.

في مصر، جرى الاطمئنان الغربي إلى الأساس: تولي «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» الحفاظ على الأمن الإقليمي ورعاية المرحلة الانتقالية. وانتقل الهمّ المشترك إخراج الجماهير من الشارع وميادين الفعل والتأثير. ولا شك في أن واشنطن ترى بعين الرضا إلى إعلان «المجلس الأعلى» نيّته حظر التظاهرات والاعتصامات وتحذيره من «خطر» التحركات والإضرابات المطلبية والعمالية.

هكذا ارتهنت الحلقة السياسية بالحلقة الأمنية. تأجل البت في إلغاء حالة الطوارىء إلى عشية الانتخابات. وبعد نجاح الاستفتاء على التعديلات الجزئية على الدستور، لا يزال السؤال الرئيسي للعملية الديموقراطية في مصر هو عن مدى قدرة قوى التغيير فرض تعديلات دستورية تكرّس المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين وتحقق التوازن، في أقل تقدير، بين صلاحيات رئيس الجمهورية (شبه المطلقة في الدستور الحالي) وبين المجلس النيابي، بما هو هيئة رقابة على السلطة التنفيذية.

في ليبيا، حال التدخل العسكري الأطلسي، الذي استدرجته مجازر القذافي، حال دون مجزرة مروّعة كانت سوف ترتكبها ألويته الزاحفة على بنغازي وشرق ليبيا. إلّا أن التدخل العسكري وضع أميركا وأوروبا أوصياء سلفاً على مصير النظام الليبي البديل. فالعجز

العسكري للمعارضة عن الحسم إما أن يسهم في تقسيم الأمر الواقع وإما أن يملي حلاً تفاوضياً برعاية أطلسية. هكذا يدور السباق العسكري الآن مدار السيطرة على خريطة النفط والغاز، من أجل تعيين لمن الغلبة في التسوية، فيما انقلب موقف القذافي رأساً على عقب. سريعاً، أقلع «القائد» عن «جهاده» ضد «الحملة الصليبية» وتفتق عن اقتراح سيف الإسلام ومعه دستور وبرلمان ليحل بديلاً عن «جماهيرية» أبيه. مع أن الاقتراح مستفظع من حيث وقاحته، ويسهل صرفه بما هو مجرد مناورة، إلّا أن ثمة من يستمع إليه باهتمام في الدوائر الدبلوماسية في لندن وأثينا وأنقرة.

البعض ممن لم يفاجئه خطاب الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب، ولا أحبطه، حلّل أنه تكمن وراءه مكابرة الحكم الذي يرفض التنازل تحت «ضغط الشارع»، مع أن الشارع المعني كان قد أعطى الرئيس السوري استفتاءً مليونياً قبل ساعات قليلة.

مهما يكن، ما لم يفهمه كثيرون هو لماذا الاستمرار في إطلاق النار على متظاهرين مدنيين في الوقت الذي يعلن فيه الرئيس الأسد جدولاً زمنياً متسرّعاً، لا سريعاً، للبت في قرارات ومشاريع قوانين المعروف عنها أن الحكم قد أعدّها منذ سنوات؟ إلّا أن المشاريع ذاتها تبدو أقلّ من أن تغلّب الإصلاح على «الفتنة». فمشروع قانون يستبدل قانون الطوارىء بقانون مكافحة الإرهاب مستوحى، كما يقال، من أفضل القوانين البريطانية والأميركية، يبدو تنازلاً سهلاً لأولوية غربية خارجية تطالب سورية بالتشدد في مكافحة الإرهاب». يبقى السؤال، من منظار المواطن السوري، عما سوف يقدمه له القانون الجديد من ضمانات ضد الاعتقال الكيفي ومن أجل المثول أمام المحاكم المدنية والتمتع بالضمانات القانونية المرعية

الإجراء في سائر دول العالم المتحضر. أما البتّ بموضوع تجنيس الأكراد، المؤجل بتّه منذ العام ١٩٦٢، فمن السذاجة عدم إدراجه، من حيث التوقيت، في خانة «أمنية»: لجم انضمام القوى الكردية إلى الحراك الديموقراطي. يمكن تأجيل التعليق على المشاريع الباقية إلى حين صدورها. ولكن لا بد من التساؤل: ما دام ما حصل في درعا «مشروع فتنة» انكشفت بعض «خيوطها»، فما الجدوى من عزل المحافظ وعزل مدير المخابرات فيها، وتشكيل لجنة تحقيق في ما جرى في المدينة ومحيطها؟

السياسة الأميركية تجاه الحكم في دمشق سياسة مركّبة. وكذلك السياسة التي تتعاطى بها دمشق مع واشنطن. هل توقظ الصدامات الأخيرة بين محتجين سوريين وقوى الأمن رغبات أميركية مكبوتة، أو مخفقة، منذ احتلال العراق؟ الجواب في التوفق إلى بديل يؤمن شرطين:

الشرط الأول، هو ضبط الحدود اللبنانية ــ السورية مع فلسطين المحتلة، بما في ذلك ضبط حركة المقاومة عليها.

الشرط الثاني، هو تولي المسؤولية السياسية، والأمنية، عن الحكم في لبنان، ولو في شراكة غير متساوية مع العربية السعودية.

في سياق التحولات في العلاقات العربية الغربية، كرر «مجلس التعاون الخليجي» تلبيته ثابتاً أساسياً من ثوابت السياسة الأميركية تحويل العداء من إسرائيل إلى إيران. ولكن على نحو مبتكر إذ جرى تحميل الجمهورية الإسلامية المسؤولية عن أحداث البحرين والكويت. لنفهم معنى ذلك جيداً. أي أن «المجلس» دعم سياسة ملك البحرين في «تغريب» ٧٠٪ من شعبه بتحويلهم إلى إيرانيين،

أو إلى من يأتمرون بأوامر إيران. بديلاً من تقديم أي تنازل ينهي التمييز الطائفي بحق شيعة البحرين ويحقق المساواة السياسية والقانونية والإدارية وفي المواطنة بين البحرينيين. أليس في ذلك المزيد من الزج لإيران في الخليج وتعيينها طرفاً في تسوية أزماته مع الولايات المتحدة الأميركية بدلاً من العكس؟

في السياق ذاته، فتحت قرارات مجلس التعاون الخليجي عن اليمن الباب أمام وصلة جديدة من تحكم الأميركي بمصير الأنظمة المهتزة عن طريق الوساطة بين الحكام والمعارضات. سارعت أوساط رسمية في واشنطن، التي لم ترمِ على عبد الله صالح بوردة منذ بدأ قتل أبناء شعبه بما في ذلك مجازره في تعز والحديدة في الأيام الأخيرة، أن تشجعه على مباشرة إجراءات تسليم السلطة. تدخل واشنطن، ومعها الرياض، هذا المدخل بعدما وافق علي عبد الله صالح نفسه على البحث (مجرد البحث!) في تسليم السلطة إلى نائبه. في الأمر مناورة تتردد تجاهها المعارضة الرسمية ويرفضها الشباب الثائر في ميادين التغيير والتحرير.

في الانتظار، يبقى المشروع الوحيد لبناء «الشرق الأوسط الجديد»، والأحرى العالم العربي الجديد، هو الذي ترفع راياته الانتفاضات الشعبية العربية بسواعد شبابها وإرادات شعوب.

السفير ٢٠١١/٤/٦

الحض على ارتكاب «خطأ»!

الأمن، المزيد من الأمن، الأمن دوماً وأبداً.

هذه هي الرسالة التي تزداد وضوحاً يوجهها الحكم في دمشق لشعبه والعالم.

والأمن هنا بات يعني القمع، ووسواس الأمن يستدعي «المؤامرة» استدعاءً لتبرير الجواب الأمني عليها. وبعد اقتحام درعا بالدبابات، واتهام الآلاف المؤلفة من سكانها بـ«الإرهاب»، يتأكد أن الجواب الأمني بات يعني الآن التصدي بالقوة العسكرية لحركة احتجاج شعبي متوسعة ومتصاعدة تطالب بالإصلاح والتغيير.

لم يكن «مشروع إصلاح شامل». كان أمناً.

جرت المماطلة في موضوع إلغاء حالة الطوارىء على أمل وقف التظاهرات بالوسائل الأمنية، أو بالتفاوض من غير ما طائل على مطالب جزئية مع الشيوخ والوجهاء، دون الاضطرار إلى اتخاذ قرار

الإلغاء. علماً أن القرار لم يكن يحتاج إلى أكثر من توقيع رئيس الدولة من ضمن صلاحياته الدستورية. مع ذلك، لم يخطر في بال الحاكم أن يعلن هدنة ولو لأربع وعشرين ساعة، بما هي بادرة الانتقال من منطق «الطوارىء» إلى منطق القانون. وبدلاً من أن يستمر إطلاق سراح المعتقلين، توقف فجأة. ولم تمض ساعات على إلغاء حالة الطوارىء حتى بدأ إطلاق النار لتفريق الاعتصام السلمي في حمص. خالف المعتصمون «قانون تنظيم التظاهر». صحيح. ولكن أي قانون يقضي بمعاقبتهم بإطلاق النار عشوائياً عليهم؟ لا قانون ولا منطق، إلا منطق الأمن.

استغرب البعض تزاوج الحديث الرسمي عن «مؤامرة تتعرض لها سورية» مع إعلان الاستعداد لإلغاء حالة الطوارىء. وتساءلوا: إذا كانت سورية تتعرّض لمؤامرة، فالأحرى تعزيز حالة الطوارىء لا إلغاؤها. قدمت الأيام الأخيرة الجواب على اللغز. ما يجري تطبيقه عملياً بعد إلغاء حالة الطوارىء أفدح مما كان يحصل في ظلها، وقد بات يعد تكليف الجيش بالأعمال الأمنية، أشبه بالانتقال إلى الأحكام العرفية حتى لا نقول إلى إعلان حالة حرب.

لا أمن دون وسواس «المؤامرة». و«المؤامرة» جوّالة. تلبّسها فلسطينيو المخيمات من درعا إلى اللاذقية، وتبعهم جزائريون، ومواطن أميركي (ما لبث أن أفرج عنه) واتهم بها نائب لبناني، واستقرّت عند «السلفيين» المتهمين بإعلان تمرّد مسلّح قبل أن يعود الإعلام الرسمي فيعزوها إلى «مشروع خارجي تدميري مخرّب» لتعود داخلية أخيراً مع تهمة «الإرهاب» التي واكبت اقتحام دبابات الجيش لدرعا. وهذا التخبّط لا يليق كثيراً بنظام يعتز بأن أنجح ما فيه هو أجهزته الأمنية!

لا شك في وجود مسلحين يهاجمون قوات الأمن. ولكن خيار الإدغام بين «الإرهابيين» وبين الأكثرية الساحقة من المتظاهرين والمعتصمين سلمياً ـ ولسان حالهم شعار «سلمية، لا سلفية» - هو المسألة. ولا حاجة للتوقف عند المسؤول عن وجود السلفيين والجهاديين وعن تدريبهم وتسليحهم في سورية؟ فالكل يعرف المسؤول.

لا معنى لهذا الهوس الأمني لو لم يكن ينطوي على تمسك عنيد بمصالح يمتزج بعجز متماد عن تقديم أي حل لأزمات داخلية وخارجية. تحدث الرئيس الأسد أمام حكومته عن الفجوة بين الشعب والحكومة. الحكومة لا الحكم؟ الحكم لا النظام؟ وحدها المكابرة تحول دون الاعتراف بأن النظام برمته في أزمة وأنه على طلاق متزايد مع شعبه وها هو يعمّد هذا الطلاق بالدم.

ووحده ادعاء الاستثناء السوري يحجب حقيقة أن وضع سورية لا يختلف كثيراً عن أوضاع سائر الأقطار العربية إن من حيث عوامل تفجّر الانتفاضات أو من حيث مطالب العمل والحرية والخبز وكرامة المواطن. المجتمع السوري مجتمع فتي، تقارب نسبة الشباب فيه المعدّل العربي العام، ويتكثف لديه هو أيضاً الخليط المتفجر من الشباب المتعلم والعاطل من العمل، فيما نظام سياسي متكلّس يسدّ في وجههم الأمل والمستقبل. هو مجتمع تحكمه سلطة لم تعد تملك إلا ترهيب الناس بالمصائر، والمصائب، اللبنانية والعراقية، وادعاء «الأمن والاستقرار» الداخليين شرعية داخلية لوجودها. فيما حزب قائد، دهري الوجود، لا يقود إلا بقايا أحزاب جبهته الوطنية والتقدمية المترهلة، شاهد الملايين من السوريين والعرب وسمعوا مهزلة ممثليه وممثلي جبهته في جلسة «مجلس الشعب» الشهيرة. وفي

المجتمع السوري جيل جديد ينتفض ضد التسريح المتمادي للسوريين من الحياة السياسية ويريد أن تكون له كلمته في اختيار حكامه ومحاسبتهم وتقرير مصير بلده وحياته العامة. فلا عجب أن تتمحور كل هذه المطالب عند ذلك الشغف المتمادي بالحرية. الحرية؟ هذا هو تعريفها الجديد في قاموس صحيفة «تشرين»: «الحرية هي الأمن».

المفارقة في كل هذا أن خطاب الرئيس الأسد التوجيهي مسّ معظم هذه القضايا بالتسمية والوصف لكن في خفة وفي غياب الحلول الجادة. في موضوع الفساد، طلب الرئيس من وزرائه التصريح عن أموالهم وممتلكاتهم قبل تولي المسؤولية. ولماذا الوزراء فقط وليس جميع المسؤولين من رئيس الدولة، وأقاربه الأقربين، إلى آخر مدير عام في الدولة؟ علماً أن ضمان الشفافية يقتضي التصريح أيضاً عند الخروج من المسؤولية. والأهم هو تعيين الهيئة المنوط بها التحقيق والرقابة والبت في أمور الهدر والفساد وسوء استغلال السلطة؟ من جهة أخرى، اعترف الرئيس بمشكلة بطالة الشباب. لكنه تعاطى معها بطريقة أبوية جعلتها أشبه بالآفة الأخلاقية، ذلك يبدو أنها ـ البطالة ـ تدفع الشاب إلى أن «ينقلب على مفاهيمه العائلية أو حتى قيمه الاجتماعية والوطنية». ولا حاجة للتذكير بأن مثل هذا «الانقلاب» يهدد الأمن هو أيضاً!

ارتكب الحكم السوري كل واحدة من الأخطاء التي ارتكبها ويرتكبها الحكّام العرب في تعاطيهم مع انتفاضات شعوبهم. بعضهم سقط وبعضهم ينتظر. أجّل وسوّف، ووعد دون تنفيذ، وقدّم التنازلات المتأخرة بحجة أنه لا يخضع للضغط، ووقع في دوامة القمع الدموي الذي يصعد الاحتجاج ويوسع مداه ليقابله بتصعيد

القمع الذي يزجّ بفئات أوسع من الناس في المواجهة. ومارست أجهزة إعلامه الكذب الصريح والتخوين بالجملة، قدر ما مارس النظام نفسه تغريب المشكلات والاحتجاجات ونسبها للخارج والمؤامرات. لم تحصد سورية من ذلك غير مزيد من الدماء والأحقاد واتساع الهوة بين النظام والشعب.

في الأيام الأخيرة، أصدر عدد من مثقفي سورية بياناً يؤكد على الوحدة الوطنية والحرية ويدعو إلى حوار وطني يضم جميع أطياف الشعب السوري ويحقق مطالب التغيير السلمي. ها هم الضحايا يقدمون مخرجاً سياسياً تفاوضياً للأزمة يغلّب تحصين الداخل في وجه مخاطر التدخل الخارجي.

فهل ما زال الحكم في دمشق مستعداً لارتكاب «الخطأ» الذي لم يرتكبه إلى الآن: الحوار مع شعبه بغير قذائف الدبابات ورصاص القناصين وإهانة الشبيحة لكرامات المواطنين وتخريفات الإعلام الرسمي الكذوب؟

السفير، ٢٠١١/٤/٢٥

الممانعة في أزمة «الممانعة»

تكثر محاولات التمييز بين سياسات «الممانعة» التي ينتهجها النظام السوري وبين الأزمة الداخلية التي تسببت في انطلاقة الانتفاضة الشعبية الراهنة. ولعل الوقت قد حان لطرح السؤال عن موقع سياسات «الممانعة» ذاتها من أزمة النظام السوري خصوصاً أنه يستخدم موقعه الخارجي وأدواره الإقليمية أداة رئيسية لهيمنته الداخلية. تستدعي هذه المهمة تعريف «الممانعة» وتحليل سياساتها واستبيان ما تحوّل منها أو تحقق أو تجاوزته الأحداث أو تعدّل أو فشل.

ورث الرئيس بشار الأسد سياسة «الممانعة» عن أبيه الرئيس حافظ الأسد التي ردّ بها على انفراد أنور السادات في المسار المؤدي إلى اتفاقية كامب ديفيد بصياغة استراتيجية تجميع لـ«أوراق» تصلح لحالتي الردع أو التفاوض. وقد اقتضى ذلك الإمساك بدولتين وثلاثة شعوب: سورية، لبنان، والفلسطينيين. تم التدخل السوري في الحروب اللبنانية منذ العام ١٩٧٦ بهذا الهدف. ولما أفلت الطرف

الفلسطيني الرسمي، بقيادة ياسر عرفات، من الإمساك، لجأ النظام السوري إلى تكتيل تنظيمات «جبهة الرفض». وفي لبنان الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٨٢، استعيد النفوذ السوري عبر هجوم معاكس بدأ بحرب الجبل عام ١٩٨٣ ومرّ بتبني المقاومة الوطنية فالإسلامية، إلى أن انتهى باستدعاء القوات السورية للفصل بين المتقاتلين في بيروت عام ١٩٨٧ وإلى تجديد الوصاية السورية على لبنان ـ بتفويض أميركي ودولي وشراكة سعودية منقوصة كرّسها «اتفاق الطائف» الذي كلّفت القوات السورية بموجبه بنزع سلاح الميليشيات وحماية «السلم الأهلي».

غير أن سياسة «الممانعة» بمعناها الفعلي تعود إلى فترة الاحتلال الأميركي للعراق بما هي ردود على إملاءات أميركية نقلت عن طريق وزير الخارجية كولن باول تطالب الحكم السوري بما يلي:

١) فك التحالف مع إيران،

٢) وقف تصدير الجهاديين إلى العراق وإيواء قيادات البعثية العراقية على الاراضي السورية،

٣) رفع اليد عن حركة «حماس» في فلسطين،

٤) ورفع اليد عن حزب الله في لبنان.

ردّ الحكم السوري على تلك الإملاءات على اعتبار أن النظام برمته موضوع على لائحة الإسقاط فكان الهجوم المضاد على الجبهات كلها وعلى الأخص منها احتضان العمليات المسلحة العراقية وتغليب النظام الأمني في لبنان وما تبع ذلك من تطورات معروفة.

ما حال سياسات «الممانعة» الآن؟

أولاً، اختتم الانسحابُ الأميركي العسكري الجزئي من العراق مرحلة كاملة من السياسات السورية تجاه بلاد الرافدين تراجع معها الدور العسكري لصالح الأدوار السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. مرّر الحكم السوري الانسحاب العسكري الأميركي ومعه الانتخابات العراقية النيابية والرئاسية على أمل أن ترعى دمشق عراق ما بعد الانسحاب فتحقق المصالحة بين «الأطياف» العراقية وتكفل حصّة مميّزة للكتل السياسية السنّية في السلطة الجديدة. لذاك الغرض دعمت دمشق أياد علاوي لرئاسة الحكومة الجديدة بالتوافق مع تركيا والعربية السعودية. لكن طهران رجّحت خيار الأحزاب الشيعية والكردية المتمسّكة بنوري المالكي في صفقة إيرانية منفردة مع الإدارة الأميركية. يمكن القول إنه في حصيلة «الممانعة» على الجبهة العراقية، نجحت دمشق في ردع العدوانية الأميركية ضدها والحفاظ على النظام، إلا أنها فشلت في انتزاع الحصة المرجوة من النفوذ على السلطة العراقية. والأدهى أن ارتدادات المغامرة العراقية أورثت سورية مشكلة داخلية بسبب المجموعات الجهادية المسلحة العائدة من العراق والتي تشتبك مع قوات الأمن في الانتفاضة الجارية.

ثانياً، جرى الالتفاف السوري على الضغط الأميركي لفك التحالف الستراتيجي مع إيران عن طريق عقد صلات وثيقة ومتوازية مع تركيا والعربية السعودية. حبل شهر العسل السعودي ـ السوري بحل مشترك للأزمة اللبنانية عقب أيار ٢٠٠٨ ومؤتمر الدوحة والانتخابات الرئاسية والنيابية. لكنه أجهض سريعاً مع سقوط حكومة الحريري وسيادة حالة من العداء الغامض الصامت بين

دمشق والرياض. أما العلاقات المتعددة الأوجه والوظائف مع تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، بما فيها احتضان انقرة المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية، فأصيبت بضربة قوية بعد الجريمة الإسرائيلية في حق «أسطول الحرية». وتعرضت العلاقات السورية التركية ذاتها لانتكاسة كبيرة جراء الانتقادات القاسية التي وجهتها القيادة التركية للنظام السوري على إخلاله بوعود يبدو أنه قطعها لإيلاء تركيا دور الوسيط - بالأصالة عن نفسها والوكالة عن أوروبا أميركا - في حل الأزمة الحالية.

ثالثاً، كان الجواب السوري التقليدي على الضغوط الأميركية والدولية لفك الارتباط بحركة «حماس» و«حزب الله» الدعوة إلى إشراك التنظيمين المقاومَين في مفاوضات السلام. ولكن بعد سقوط حسني مبارك، والمصالحة الفلسطينية، وعشية الحملة من أجل انتزاع اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية العتيدة، فقدت سورية دورها «الممانع» على الجبهة الفلسطينية. تنازلت عن «ورقة» حركة «حماس». وتحوّل خالد مشعل، رئيس المجلس السياسي للحركة وقائد جناح الصقور فيها، إلى داعية «إعطاء فرصة للسلام» مع إسرائيل. وتتوجت هذه النقلة بإعلان الحكومة السورية الأسبوع الماضي اعترافها الرسمي بالدولة الفلسطينية في حدود حزيران ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية.

رابعاً، انتهت حقبة من سياسة «الممانعة» السورية مع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار من العام ٢٠٠٠ (باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا). ذلك أن المفارقة في تحرير الجنوب اللبناني المحتلّ أنه أفقد سورية وسيلة الضغط العسكرية الوحيدة على إسرائيل من أجل الانسحاب من الجولان. ما من شك في أهمية

الدور الذي لعبته دمشق في دعم المقاومة اللبنانية التي لم يكن لها أن تستمر وتتصاعد لولا الدعم الاستخباري واللوجستي والتغطية الإقليمية والدولية التي أمّنتها لها سورية، بما في ذلك فتحها طريق العبور للأسلحة والذخائر الإيرانية. وما من شكل أيضاً في المصلحة السورية الأكيدة في هذا الدعم على اعتباره البديل عن تحريك جبهة الجولان عسكرياً وما تستدعيه من أكلاف عسكرية وبشرية واقتصادية باهظة الثمن. وهكذا بموجب السياسة المسماة «وحدة المسارين السوري واللبناني»، تكرّست مسؤولية دمشق عن «أمن واستقرار» الجبهة الشمالية لفلسطين المحتلة. وبعد الاعتراف بلبنانية مزارع شبعا، صارت دمشق مسؤولة أيضاً عن قيادة بيروت إلى طاولة المفاوضات الإسرائيلية عندما تحين الفرصة لذلك.

شكّل انتصار المقاومة اللبنانية في صدّ عدوان تموز ٢٠٠٦ انتصاراً أيضاً للسياسة السورية أكان لجهة إحباط القرار الأميركي باستئصال «حزب الله» أم لجهة فشل الأداء الإسرائيلي في تنفيذه. وقد أسهم ذاك الانتصار في تعزيز استراتيجية دفاعية إقليمية قائمة على الردع الصاروخي الذي يعوّض على التفوّق الجوي الإسرائيلي بالقدرة على ضرب أهداف مدنية وعسكرية في عمق فلسطين المحتلة. وهو إنجاز غير مسبوق في التاريخ العسكري والستراتيجي للصراع العربي الإسرائيلي. غير أن هذه النقلة الستراتيجية نقلت بدورها الجهاز العسكري لحزب الله من الدور المقاوم لتحرير الأرض اللبنانية إلى قوة دفاع وطنية لبنانية ينضاف إليها موقع ودور في استراتيجية الردع الإقليمية السورية ـ الإيرانية.

في الخلاصة، يفيد شعار «لا سلام دون سورية» - الذي صاغه هنري كيسنجر بعيد حرب تشرين ١٩٧٣ ـ في إيلاء موقع إقليمي

ودولي مميّز لسورية، بل شرعية لنظامها، على افتراض أن ثمة مشروعاً للتسوية في المنطقة. أما الآن وقد احتدمت معركة الاعتراف الأممي بدولة فلسطين، وانتقلت إسرائيل بزعامة نتنياهو ـ ليبرمان من تخريب المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية إلى التهديد بالارتداد على اتفاقية أوسلو من أساسها، وفيما يغلب في تل أبيب التيار الرافض التنازل عن الجولان ولو لقاء إتفاق سلام يخرج سورية (ومعها لبنان) من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فماذا تبقى من استراتيجية «الممانعة» وهي التي لا تزال ملتزمة بفرضية الحلول الثنائية تحت سقف مشروع السلام العربي للملك عبدالله القائم على معادلة «كل الأرض مقابل كل السلام»؟

السؤال مفتوح على الاحتمالات. لكن المفجع في كل هذا أن نظام التعالي على الشعب يمانع في الاعتراف بأزمة «الممانعة» بمثل ما يمانع في الاعتراف بأن شعبه العظيم ـ وشعبه عظيم ـ وقف إلى جانبه عندما كان النظام مهدداً من الخارج خلال الأزمتين العراقية واللبنانية ولم يتحرّك للمطالبة بأبسط حقوقه في العمل والحرية والخبز والكرامة إلا بعد زوال الخطر على هاتين الجبهتين.

هذه هي الممانعة التي تضعف مناعة سورية الوطن والمجتمع وتجعلها عرضة للتدخلات والإملاءات والمؤامرات الخارجية على حساب مصالحها الوطنية وطموحات شعبها.

السفير، ٢٠١١/٧/٢٧

خيار التغيير في سورية

منذ بداية حركات الاحتجاج السلمية في سورية لخمسة أشهر خلت لم يكن خيار النظام في مواجهتها غير خيار القمع والعنف.

هذا هو الجواب على من لا يزال يتساءل عن لغز التناقض بين أقوال النظام السوري وأفعاله. وظيفة الأقوال صرف الأنظار عن الأفعال ريثما تحقق الأفعال المرجو منها. ومن يرد إثباتاً على هول هذا التناقض فما عليه إلا أن يقارن إعلان نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عن تقديم اقتراحات لتعديل الدستور خلال شهر ودعوة «مؤتمر للحوار الوطني» إلى الانعقاد خلال ثلاثة أشهر ـ على ما في ذلك من تسويف وتأجيل أصلاً ـ مع ما تلاه بعد أيام معدودة من اقتحام مدينة حماه وسقوط أكبر عدد من الضحايا في يوم واحد حتى الآن.

منذ الأسابيع الأولى للاحتجاجات، عندما تزامن استبدال قانون الطوارىء بقانون مكافحة الإرهاب مع قمع اعتصام «ساحة الساعة»

في حمص، صار للوعود بإجراءات قانونية، أو الإقدام على تلك الإجراءات، وظيفة التسويف والاستمهال والمماطلة والتذاكي بانتظار أن ينجح القمع الأمني العسكري في إخماد الانتفاضات والتظاهرات والاعتصامات. ولم تكن تلك الوعود والإجراءات من غير ما «شيفرة» إذ كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى الخارج على شكل رسائل تطمين أو تهدئة أو استمهال لقوى غربية مشغولة بما فيه الكفاية من أفغانستان إلى ليبيا أسقط في يدها حجم الانتفاضات السورية وعجز النظام عن التعاطي معها. أو هي استخدمت لإعطاء الدول الرافضة للتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لسورية، حججاً إضافية لعرقلة مشاريع استصدار القرارات والعقوبات.

هذا هو منطق اللألأة الإصلاحية - الدموية - الثرثرة الإصلاحية والأفعال الدموية ـ يطلق سراح المئات من المعتقلين على دفعتين، أو يعِد بذلك، ثم يعود لاعتقال الألوف المؤلفة، في طول البلاد وعرضها، تفيض بهم السجون والمعتقلات، ويضيف إليهم نوعاً جديداً من الضحايا هم فئة المفقودين الذين يربو عددهم على الثلاثة آلاف.

وهذا هو منطق اللألأة الإصلاحية - الدموية يغرق حماه بالدم، ويأمر الجيش بإقتحام دير الزور والبوكمال ودرعا وغيرها من المدن والقرى والضواحي والأحياء ويصدر، في الوقت نفسه، قراراً رئاسياً بخفض قيمة البدل المالي للخدمة العسكرية الإلزامية.

وهذا هو منطق اللألأة الإصلاحية ـ الدموية يرطن بـ«الفتنة» وبمسيرة «الاصلاح الشامل» على لسان واحد. يعلن «وأد» الفتنة فيما تتسع دائرة القمع والاعتقالات والاقتحامات وإطلاق الرصاص على التظاهرات المدنية السلمية، في وضع انتقلت فيه مواجهة السلطة من

اعتماد القمع الأمني ـ العسكري إلى حرب دبابات ومدفعية يزجّ فيه جيش ضد شعبه. وهي حرب بدلاً من أن تنجح في إخماد الانتفاضات على مدى خمسة أشهر، أدت بالعكس إلى توسيع نطاقها وامتدادها الجغرافي وعمقها البشري وجذرية مطالبها. بل أسوأ من ذلك: بات هذا النوع من العجز الدموي حاضنة لتفقيس كل أنواع الأصوليات والتكفيريات والعصبيات المذهبية بحجة مكافحتها. وفي الوقت الذي تتمخض به «مسيرة الإصلاح الشامل» عن مشاريع تعديل لقوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام التي لم تقنع حتى من طبّل لها وزمّر من المجتمعين في «اللقاء التشاوري»، بات القسط الأوفر من الرأي العالم السوري موقناً أن أدنى إجراء أو إصلاح بات يتطلّب التغيير الشامل للنظام.

لم يتجاوز الوضع مثل هذه الإجراءات وحسب بل هو يفرض إعادة النظر في مركزية مطلب تعديل المادة الثامنة من الدستور المتعلّقة بالدور القيادي ـ الوحداني عملياً ـ لحزب البعث في الدولة والمجتمع. نتحدث عن مركزية المطلب دون التقليل من أهميته بقدر ما نتوخى عدم تحويله إلى ما يختزل الأزمة ويترأس الحلول. فهناك من يريدنا أن نصدّق أن حزب البعث يحكم في سورية وأن خطأه هو قلة علمانيته أو أن المعركة هي بين الحزب والشعب في سورية. أن المعركة الدائرة رحاها الآن في سورية هي بين الشعب والنظام، وما حزب البعث، في أحسن الأحوال إلا جزء من ذلك النظام وليس كله، وهو ليس بالتأكيد مركز القرار الفصل فيه. وما دام الموضوع مطروحاً على هذا النحو، فلا بد من التحذير من تكرار التجربة العراقية بتحميل حزب بأكمله وإدارة بأكملها وقوات أمنية وعسكرية برمتها ومذهب بأكمله جرائر قلة حكمت باسم هذه وتحكمت بها جميعاً.

للنظام السوري بنيانه وللحكام أسماء. ليتحمّل الحكام مسؤولياتهم عن أفعالهم وعنفهم والفساد. وقد دلّت التطورات الأخيرة أنه ليس يوجد في هذا النظام من هو فوق النظام أو خارجه. بالتالي ليس فيه من يريد أو من يستطيع أن يقود عملية الانتقال من النظام الحالي إلى تعاقد جديد بين الشعب السوري ودولته. من هنا الحاجة إلى مؤتمر تأسيسي يتفق على شكليات العلاقة الجديدة بين الحكام والمحكومين.

قاعدة النظام الحالي دستور يمحض صلاحيات استثنائية شبه مطلقة لرئيس الدولة. فلا معنى لأي بحث في الخروج من الأزمة، ولا في صياغة تعاقد سياسي جديد بين السوريين، إلا إذا قلب الدستورُ الجديد المعادلة السياسية رأساً على عقب. أي أن يشرّع لتحويل نظام رئاسي يرتكز على غلبة السلطة التنفيذية، في ظل صلاحيات شبه مطلقة لرئيس الجمهورية، إلى نظام برلماني قائم على الشرعية الشعبية المعبّر عنها بواسطة الانتخابات الحرّة، نظام تخضع فيه السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية التي تختارها وتمنحها الثقة وتسائلها وتحاسبها وتقاضيها وتستبدها عند الحاجة.

هذا هو التطبيق العملي لشعار «الشعب يريد».

السفير ٢٠١١/٨/٣

الدور التركي
من النصيحة إلى التهديد

مهما تكن النتائج التي سوف تتمخض عنها زيارة وزير الخارجية التركي داوود أوغلو لدمشق فإنها تشكل علامة فارقة في الأزمة السورية وفي العلاقات المعقدة بين البلدين الجارين.

لا يقتصر الأمر على التمهيد للزيارة بواسطة لغة «نفاد الصبر» و«الفرصة الأخيرة» و«الحسم»، أو لغة «الأشد حسماً» الذي بها رد الطرف السوري. تعدّاه إلى إشارات إلى أن المبعوث التركي جاء لتبليغ رسائل أطلسية ـ أميركية، بل أنه لن يكتفي بالتهديد بمغادرة تركيا دور الوسيط في الأزمة السورية، بل يهدد بالتدخل العسكري إذا لزم الأمر. أي إذا لم تلبَّ مطالب وقف الأعمال العسكرية وسحب الجيش إلى الثكن ومباشرة الحوار مع المعارضة (تضيف إليها وزيرة الخارجية الأميركية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين). يدعم ذلك حديث سياسيين ومحللين أتراك، لا يخلو من العنجهية، يقول إن دولتهم، حيث أنجزت حكومة «حزب العدالة والتنمية» سابقة

تاريخية في إخضاع المؤسسة العسكرية لسلطتها، هي دولة الجوار الوحيدة القادرة على لعب «دور دبلوماسي وعسكري» مؤثر في سورية.

يأتي الإنذار التركي تتويجاً لردود فعل إقليمية ودولية متكاثرة ومتصاعدة تحكم طوق العزلة على النظام السوري، حفزها انتقال تصدي النظام السوري لانتفاضات شعبه من المستوى الأمني ـ العسكري إلى المستوى الحربي الذي أعلنه اقتحام الجيش لمدينة حماه بعد قصفها وارتفاع منسوب ضحايا القمع والقتل على نحو ملحوظ منذ مطلع هذا الشهر. من معالم الوضع الدولي المستجدّ التحول في الموقف الروسي، وصدور بيان مجلس الأمن بإدانة العنف، وتخلي مجموعة «أبيسا» (الهند، البرازيل، افريقيا الجنوبية) عن تحفظاتها على صدور قرار مباشر عن مجلس الأمن حول الوضع في سورية، وصولاً إلى تصعيد اللهجة المتزامن من قبل المجموعة الأوروبية، مع أن سائر الدول الأوروبية لم تجارِ إيطاليا بعد في اتخاذ قرار سحب السفراء.

إن جوقة البلاغات والمواقف الخليجية الرسمية التي آذن بها بيان مجلس التعاون وشكل واسطة العقد فيها الخطاب الذي سمّي «تاريخياً» للملك السعودي عبد الله، وما لحقه من استدعاء لسفراء السعودية والبحرين والكويت «للاستشارة»، تضافرت لتضع حدّاً للصمت العربي الرسمي المطبق والمتواطىء الذي أتاح للنظام السوري أن يجرّب محاولات متتالية من الإخماد الدموي للانتفاضات الشعبية على امتداد خمسة أشهر. وهو ما ردّ عليه ثوار سورية الجمعة قبل الماضية بنداء «صمتكم يقتلنا».

إذا كان الصمت قاتلاً فليس المؤكد أبداً أن الإفصاح النفطي العربي

يحيي أو ينقذ. تبدو المواقف العربية أقرب إلى لعب دور «الكومبارس» السياسي والدبلوماسي للدور التركي الرئيسي وما يعبّر عنه من مواقف دولية. فإذا وضعنا جانباً صفاقة مطالبة الملك السعودي (وحاكم الكويت) بتفعيل «إصلاحات شاملة سريعة» في سورية، لا يمكن النظر إلى مبادرة السعودية إلا بما هي استكمال للعب دورها، بما هي زعيمة الردة على الانتفاضات الشعبية العربية ومحاولتها احتواء قواها ومطالبها، جرياً على أدوارها في مصر والبحرين واليمن وليبيا. أما البيان المتلعثم للأمين العام الجديد للجامعة العربية، نبيل العربي، فإنه لا يمت بصلة من قريب أو بعيد إلى أي مسعى لوضع اليد على الأزمة السورية على اعتبارها أزمة عربية ينبغي أن تعالج عربياً.

بانتظار معرفة نتائج عملية العض على الأصابع السورية ـ التركية، لا بد من القول أن المسؤولية الأولى عن اتساع هذه التدخلات الخارجية، واتخاذها لأول مرة منحى التهديد العسكري، تقع على عاتق القيادة السورية التي تتعاطى منذ اللحظة الأولى للانتفاضات بـ«تغريب» مصادرها ورفض الاعتراف بالعوامل الداخلية لانطلاقتها وبالمطالب المشروعة للشعب السوري في العمل والحرية والخبز والكرامة. فقد جرى طمس كل هذه تحت ركام القصف السياسي والإعلامي عن «مؤامرة خارجية» واختزال حركة الملايين من السوريين في طول البلاد وعرضها على أنها حركة «الخارجين عن القانون» أو «المجموعات الإرهابية المسلحة». وحتى لو افترضنا ـ جدلاً ـ أن سورية «عرضة دائماً للمؤامرات الخارجية» حسب المصطلح البالغ الدبلوماسية لوزير الخارجية وليد المعلّم، نجد أن النظام ذاته هو الذي يستدرج الأدوار الخارجية استدراجاً في لعبته العبثية. يهوّل بالمؤامرة تهويلاً على أمل استنهاض تماسك داخلي ـ يحقق

نقيضه ـ بإسم تعرّض سورية لـ«المؤامرة» و«التدخل الخارجي» في الوقت الذي يحاور فيه ويفاوض كل الأطراف الخارجية المعنية وغير المعنية ويبيع ويشتري معها في أدق تفاصيل شؤونه الداخلية وأدواره الإقليمية. ولا يستغربن أحدٌ عندما يظهر أي تنازل أو أي تسوية بما هي حصيلة مكاراة وتفاوض مع هذا الطرف الخارجي أو ذلك. يحاور النظام السوري كل الأطراف إلا شعبه. يتنازل لكل الأطراف إلا لشعبه.

لقد فشل النظام في وقف التحركات الشعبية عن طريق الانتقال من عملياته الأمنية ـ العسكرية إلى إقحام الجيش السوري مباشرة في عمليات حربية صريحة من حيث محاصرة الأحياء والقرى والبلدات والمدن بواسطة السلاح المدرّع، ومن ثم قصفها واقتحامها. على أنه يجدر التنبه إلى أن هذا التصعيد استدرج نمطاً من ردود الفعل الدولية والإقليمية باتت تحاسب، وتبني ردود أفعالها، بناءً على منسوب القتل اليومي الإجمالي في سورية وعلى نوع السلاح المستخدم. أي أن التصعيد الحربي وضع التفاوض والتسويات والتنازلات، في الخانة العسكرية أكثر منها ميدان السياسة والإصلاح والتغيير.

المهم في المقابل أن لا ينجح ارتفاع منسوب التدخل الخارجي، وخصوصاً التهديد بالتدخل العسكري، في دفع أطراف من المعارضة إلى الخيار اليائس الذي خبرنا نتائجه الكارثية في غير حالة عربية، خيار تأييد التدخل العسكري على أمل الخلاص.

لن يأتي خلاص ولا إصلاح ولا تغيير من مثل هذا الخيار. لن يأتي منه ومعه إلا المزيد من الدماء والخراب.

السفير ٢٠١١/٨/١٠

اليمن على مفترق الطرق

اطلق الرئيس اليمني علي عبدالله صالح رصاصة الرحمة يوم أمس على ما سمّي «المبادرة الخليجية» التي تنظم عملية انتقال السلطة في اليمن بتنحي الرئيس وتنازله عن صلاحياته لنائبه عبد ربه منصور هادي. ردّ صالح على المعارضة وحركات الاحتجاج المليونية في طول البلاد وعرضها منذ ثمانية أشهر بالدعوة إلى «الاحتكام إلى صناديق الاقتراع». أي رهن أي تغيير في السلطة بنتائج الانتخابات النيابية المفترض عقدها في نهاية العام الجاري والرئاسية في أيلول ٢٠١٣. يزيد من خطورة التحدي أنه جاء في كلمة مسجلة ذيعت على مؤتمر من المشايخ القبليين الموالين بعد ساعات من تهديد الرئيس ذاته بالاقتتال الأهلي وعلى خلفية تصاعد الاشتباكات المسلحة في أنحاء متفرقة من البلاد.

المبادرة الخليجية في صيغتها الأصلية مشروع سعودي برعاية أميركية يقوم على تبديل رأس السلطة والإبقاء على ركائزها وأشخاصها، إلا أن الرئيس المرفوض نجح في إدخال خروقات إلى المبادرة انحازت

أكثر فأكثر لصالحه خصوصاً أمام التواطؤ الأميركي السعودي وبعيد محاولة اغتياله الفاشلة التي أوجبت نقله إلى العربية السعودية حيث هو الآن. في صيغتها المعدلة الرابعة، قضت «المبادرة» بأن تتولى المعارضة تشكيل حكومة وحدة وطنية يعيّن علي عبدالله صالح رئيسها «الحيادي» ويصدر مرسوماً بنقل صلاحياته الرئاسية إلى نائبه بعد تأدية الحكومة اليمين الدستورية أمامه. بناءً على إحدى الصيغ، يبقى صالح رئيساً فخرياً لليمن إلى حين انتهاء الفترة الرئاسية في أيلول ٢٠١٣ على أن تنظم انتخابات برلمانية قبل نهاية العام الجاري. وفي صيغة أخرى، تقدم بها وسيط الأمم المتحدة في النزاع اليمني، يفتتح تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مرحلة انتقالية من سنتين تنعقد بعدها الانتخابات النيابية.

بدأ تصعيد صالح ضد هذه الصيغة الرابعة المعدّلة ـ لصالحه ـ بأن رهن تنازله لنائبه بنفي عدد من خصومه هم علي محسن الأحمر، أخوه غير الشقيق وقائد المنطقة الشمالية الشرقية، والداعية الإسلامي عبد المجيد الزنداني، رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، وثلاثة من كبار مشايخ قبيلة حاشد ـ قبيلة صالح التي تخلّت عنه ـ هم الإخوان صادق وهاشم وحميد الأحمر. والسبب المعلن هو اتهامهم بالوقوف وراء محاولة اغتياله في الثالث من حزيران الفائت.

خلال عمليات التفاوض المضنية حول المبادرة العتيدة، طرحت معارضة «اللقاء المشترك» (المكوّن من أحزاب إسلامية وقومية ويسارية) إعادة هيكلة الجيش في ظل حكومة الوحدة الوطنية، عن طريق تشكيل مجلس عسكري يعيد إلى صفوف الجيش الآلاف من الضباط والجنود الجنوبيين المسرحين منذ حرب ١٩٩٤ ويمثلهم في المجلس العسكري. وهذا يعني عملياً وضع حد لتحكم أسرة علي

عبدالله صالح الضيقة (الأبناء وأبناء الشقيق) بالقوات المسلحة وقيادة أبرز ألوية النخبة والأجهزة الأمنية. رفض صالح إعادة هيكلة القوات المسلحة بالجملة. وإمعانا في التصعيد، اشترط أن يتولى ابنه أحمد نيابة الرئاسة شرطاً لكي يقبل التنحي. وهو المعادل العملي للتوريث!

ليست تهدف المبادرة الخليجية ـ السعودية، المرعية أميركياً أصلاً أكثر من تغيير رأس السلطة في اليمن برئيس أكثر طواعية وولاء، والحفاظ على المرتكزات الأساسية للسلطة والنظام بما فيها النظام الرئاسي الاستبدادي الذي فصّله دستورياً علي عبدالله صالح على مقاسه، كما هي الحال في سائر الأنظمة الاستبدادية الجمهورية العربية. وليس أدل على تردد «المبادرة» وانحيازها من أنها سمحت لعلي عبدالله صالح بأن يتحايل ويناور ويدخل من التعديلات والخروقات بحيث انتهى إلى القضاء عملياً عليها.

المفارقة في الأمر أن معارضة «اللقاء المشترك» استخدمت تشكيل «المجلس الوطني الانتقالي» ورقة ضغط ومقايضة بديلاً من أن تقدمها بديلاً عن مسار التنحي والتنازل وفق صيغة استبدال رأس السلطة برأس آخر. وقد راعت في ذلك ضغوط الإدارة الأميركية والعربية السعودية خصوصاً أكثر ما راعت مزاج الجماهير المحتشدة في الشوارع والساحات. والحقيقة أن تصعيد علي عبدالله صالح يوم أمس إن هو إلا المرد على ما أشيع من أن «اللقاء المشترك» قرر إعلان «المجلس الوطني الانتقالي» يوم ١٧ من الجاري.

باختصار، يهدد علي عبد الله صالح بالاقتتال الأهلي. يجب أن يقال له «قديمة». هدد من قبل ولم ينفذ. والآن تضاءلت قدرته على تفجير الاقتتال أكثر من أي وقت مضى. إنه مقامر يخادع. كل أوراقه مكشوفة.

لا جواب على تصعيده السياسي إلا بالتصعيد المقابل: إعلان «المجلس الوطني الانتقالي».

للمجلس الوطني الانتقالي أهمية خاصة بالنسبة لمسار الانتقال الديمقراطي في اليمن - وخارجه - لأنه يتميز بميزتين إساسيتين. الأولى أنه ينيط عملية الانتقال بهيئة جماعية توفر أوسع تمثيل لمكونات الشعب اليمني وأطيافه السياسية وتتولى التأسيس لتعاقد شعبي جديد من أجل نظام سياسي ديموقراطي جديد. و«المجلس» بذلك النقيض من الصيغة الفردية المقترحة للانتقال بحسب «المبادرة الخليجية». وأما الميزة الثانية ـ صفة المجلس المدنية، فتتميّز جذرياً عن «المبادرة الخليجية» التي تفترض إتمام عملية الانتقال في ظل الوضع الراهن للقوات المسلحة، المنقسمة ولكن حيث لا يزال فريق علي عبدالله صالح يتمتع فيها بالقوة الضاربة. وغني عن القول أن الصيغة المدنية لـ«المجلس الوطني الانتقالي» تتفادى أدوار الجيوش في قيادة علميات الانتقال، مع ما ينجم عنه من قيود ومخاطر، كما شهدنا ونشهد في تجربتي تونس ومصر.

لهذا كله، لم يبق أمام المعارضة إلا الإعلان عن «المجلس الوطني الانتقالي» ودعمه بزخم الشباب الثائر، الذي شكل ويشكل قاطرة الانتفاضات. ولكن يبقى الضمان هو النهر الشعبي الهادر متعدد الروافد والفروع المتلاقية من أقصى اليمن إلى أقصاه تتشكل منه أوسع معارضة جماهيرية عربية من حيث تعدد مشاربها واتساع رقعتها وحضورها اليومي وتنوع أشكالها النضالية ونجاحها في تحويل اليمنيين إلى شعب. شعب يريد رحيل الطاغية ليعاد تشكيل تعاقد ديموقراطي جديد يليق به وبنضالاته وتضحياته.

السفير ٢٠١١/٨/١٧

نفط وسيادة وديموقراطية

الذين يتحدثون عن أن حلف الناتو قد حرر ليبيا من الاستبداد يتجنون على الحقيقة مرتين. المرة الأولى، لأنهم ينسبون لدعم الطيران الأطلسي ومساعداته التقنية على الأرض كل الفضل في إسقاط نظام العقيد القذافي بطمس الدور الأساسي للانتفاضة الشعبية وتجاهل تضحيات بعشرات آلاف من ضحاياه، بمن فيهم من سقط جراء قصف طيران الحلف الأطلسي. ويتجنى هؤلاء على الحقيقة لمرة ثانية، عندما يتجاهلون الجواب عن السؤال: على فرض أن القذافي تغلّب على الانتفاضات وعلى الإسناد العسكري الأطلسي واحتل مناطق الثوار وأخضعها بالحديد والنار «زنقة زنقة بيت بيت دار دار»، وأعاد فرض دكتاتورية الخَبَل المتجلي بعد أربعين عاماً، فهل كان علينا أن نحتفل بذلك الحدث على أنه انتصار مبين على الاستعمار؟

يصعب الإعجاب والتأييد للتركيبة المرشحة للحكم في ليبيا الجديدة التي يطفو على سطحها مسؤولون كبار سابقون في نظام القذافي،

ومنشقّو الساعة الأخيرة، ولمِمّ من الجهاديين المعاد تأهيلهم على يد الاستخبارات الأميركية، فضلاً عن لاجئين سياسيين طال بهم المقام في أوروبا وأميركا. لكن ثمة نظرة عائدة إلى زمن العداء للكولونيالية لا ترى في كل تعقيدات ومستجدات الإمبريالية المتعولمة والمتعسكرة إلا «غرباً» خارجياً يريد فرض إرادته على الداخل العربي بواسطة الوجود العسكري.

ما من شك في أن الامبريالية الأميركية المتعولمة، وأوروبا المتعسكرة في الحلف الأطلسي، عادت لاستخدام التدخل والسيطرة الكولونيالية العسكرية المباشرة بما هي إحدى وسائلها في الضبط والسيطرة وحماية المصالح. وهي مرشحة للاستمرار في هذا النهج تعويضاً عن ضعفها الاقتصادي قياساً إلى الأقطاب المنافسة لارتفاع المديونية وتعاقب الأزمات الدورية. لكن هذا الاستخدام لأشكال كولونيالية تشكل إضافة إلى الامبريالية المتعولمة تشمل الاتكال المتزايد على المؤسسات الدولية وعلى السلطات المحلية لتأمين السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية والزراعية والمائية وسواها، وممارسة الأشكال المختلفة والمستجدة من الاستغلال الاقتصادي وتعميم دكتاتورية الأسواق وترييع الاقتصاديات وتنمية الأنماط الاستهلاكية.

ويهون الأمر لو أن معارضة الوجود العسكري للدول الغربية تتم على مستوى المجال العربي برمته ولا تقتصر على المطالبة العوراء السائدة حالياً، حيث تكاد تقتصر على المطالبة - المشروعة جداً - بالجلاء العسكري الأميركي والحليف التام لآخر جندي وعن آخر موقع وثكنة في العراق. لكن ماذا عن القواعد التي استخدمت لقيادة عمليات غزو العراق وإسناد احتلاله وهي أحد المواقع التي لجأت أو سوف تلجأ إليها القوات المنسحبة من العراق. عدا وظائفها الأخرى

في ضبط أمن نفط الخليج والجزيرة. وأبرز هذه القواعد قاعدة العُديد الجوية في قطر وقاعدة الأسطول الأميركي الخامس في البحرين والتسهيلات الجوية للطيران الأميركي في قادة الظفرة في أبو ظبي فضلاً عن سائر المطارات والتسهيلات والقواعد في باقي دول الخليج. بل إن التركيز الآحادي الجانب على الوجود العسكري في العراق وعلى التدخل العسكري لحلف شمالي الأطلسي في ليبيا بات يغطي الآن على المطالبة الجادة بجلاء كل القواعد العسكرية الأجنبية عن البلاد العربية وبلدان الشرق الأوسط.

إلى موضوع السيادة الوطنية، يجري الحديث عن النفط وكأن الدول العربية تسيطر على نفطها وأن «المشروع الأميركي» يروم انتزاع تلك الثروات الطبيعية والموارد والفوائد التي تتأتى منها. في حالة ليبيا، «الغرب» متهم بالبحث عن مصالحه. يصعب تصوّر ما هو الشيء الآخر الذي يراد لـ«غرب» أن يبحث عنه: مصالح الشعوب العربية مثلا؟ و«الغرب» متهم بأنه يريد «السيطرة» على النفط الليبي. و«الغرب» متهم بأنه يتسابق من أجل نيل أكبر حصة من عقود التنقيب عن النفط الليبي. ما لنا والنفاق الديموقراطي العربي أو التظلم والتباكي العربي على المبادىء الغربية التي تبددها المصالح. الغرب يفضّل مبادىء سياساته الخارجية على مقاس مصالحه الاقتصادية (الأسواق والنفط) والجيوستراتيجية (أمن النفط وأمن إسرائيل) ولا نقول «المبادىء» إجمالاً حتى لا نضفي عليها قيمة أخلاقية ليست لها. وفي أساس دعم الدول الغربية للأنظمة الاستبدادية، السلالية منها والجمهورية، هذا المزيج من الحكم الفردي ـ الذي يملك إلزام بلاده بستين مليار دولار لشراء الطيارات الأميركية بجرّة قلم ـ والدور الرئيسي للجيش والأجهزة الأمنية في ضبط الحدود وضبط الأمن السياسي والاجتماعي الداخلي.

لمزيد من الوضوح، لا بد من القول أن للدول الغربية مصالح أكيدة بالنسبة للنفط الليبي، وقد شكلت هذه المصالح السبب الأول من ثلاثة أسباب رئيسة للتدخل العسكري إلى جانب الثوار. أما السبب الثاني فهو الظهور بمظهر الداعم لتطلعات الشعوب العربية في الديموقراطية بعد عقود من دعم أنظمة الاستبداد. والسبب الثالث هو ضمان السيطرة على عملية الانتقال السياسية والاقتصادية وعلى المعارضة نفسها إن لم يكن أن قسماً كبيراً منها هو تحت السيطرة أصلاً.

لا يحتاج المرء لأن يكون خبيراً اقتصادياً لكي يقسّم موضوع النفط المعقّد إلى دوائره الثلاث الرئيسة.

أولاً، الدول الأوروبية المستهلكة للنفط معنية بضمان وصول النفط الليبي إليها بميزاته العديدة من حيث النوعية والسعر وانخفاض أكلاف التكرير والنقل. ذلك أن إيطاليا وفرنسا معاً تستوردان أكثر من ثلث الإنتاج الليبي من النفط.

ثانياً، للدول الأوروبية والأميركية وشركات النفط والغاز التابعة لها مصالح أكيدة في نيل أكبر حصة من امتيازات النفط والغاز الليبية. لكن «يصدف» أن نظام العقيد القذافي قد منح بعد العام ٢٠٠٤ النسبة الأكبر من عقود النفط والغاز للشركات الأوروبية: «بي.بي» البريطانية و«توتال» الفرنسية و«إيني» الايطالية، إضافة إلى شركتين أميركيتين ظلتا عاملتين خلال فترة المقاطعة هما «كونوكو ــ فيليبس» و«هس أند ماراثون». وقد وعد «المجلس الوطني الانتقالي» بالالتزام بتلك العقود. وهذا يضيء بضوء آخر الخبطة الإعلامية التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام عن وعد قدمته جبهة ليبية معارضة بتخصيص فرنسا بـ ٣٥٪ من النفط الليبي في مقابل دعمها للثوار. ليس يحتاج

الأمر لجميل الثوار ما دام العقيد نفسه قد منح مثل تلك الحصة لفرنسا الشيراكية-الساركوزية.

ثالثاً، الدائرة الأثمن والأهم هي طبعاً كيفية التصرّف بعائدات النفط والغاز وأمكنة إيداعها ومجالات استثمارها وطرائق توزيعها داخلياً. خضعت هذه الأموال ـ التي لا تزال أرقامها التي تقدر بعشرات بل مئات المليارات في عالم الأسرار ـ لسيطرة العائلة القذافية المالكة وما نجم عن ذلك من هدر ونهب وانتفاع. إلا أن المؤكد في أمرها أن كلها، أو جلّها، موظفة في الغرب، وأن الشعب الليبي لم يكن له قول فيها.

هذه هي المصالح الغربية. لنتحدث في المصالح العربية.

لعل المشغولين بواجب سيطرة الشعوب العربية على ثرواتها الطبيعية، والتحكّم بعائدات تلك الثروات، يتساعدون في الجواب على ما هو الأضمن للمصالح العربية، والليبية هنا تخصيصاً: أن يقرر مصير النفط فردٌ أو أسرة مالكة تشكل عائدات النفط والغاز «بيت المال» تبعها؛ أم تتولى القرار مؤسسات منتخبة وآليات مراقبة وتدقيق ومحاسبة يشكل تعددها وتنوعها، بل تضاربها، المصالح التي تمثلها المناخ الملائم لصدور تشريعات وقرارات أوسع إحاطة باقتصاديات النفط العالمية وأصدق تمثيلاً للمصالح الوطنية وأوفر تلبية للحاجات والتطلعات الشعبية؟

فهل سوف يسهم النفط الليبي في تعزيز الديموقراطية أم سوف يشكل القاعدة الريعية المادية لقيام ردّة استبدادية من نمط جديد، تدعمها الأنظمة النفطية الاستبدادية الساعية للهيمنية على قرارات الثوار وسلوكهم ومواقفهم؟ وهل يتجه التحوّل الديموقراطي وجهة

السيطرة على الثروة والموارد الطبيعية وتسخيرها لتنمية توفر فرص العمل والأمل للشباب ولتوزيع اجتماعي عادل يحقق الرفاه ويعزز الوحدة الوطنية؛ أم يصير مصدراً للتنافس والنزاع على المحاصصة القَبَلية والمناطقية لاقتصاديات النفط والغاز؟

السفير ٢٠١١/٩/٧

في الحرص على سورية

لم يتغيّر شيء أو بالكاد في أداء النظام السوري إزاء الأزمة الدموية العاصفة بالبلد الجار والشقيق.

يتأكد الآن أكثر من أي وقت مضى أن المعادلة التي تتحكم بسلوكه كانت ولا تزال هي معادلة القمع للشعب في الداخل والمكاراة والتفاوض على مشاريع الإصلاح مع الدول، على اختلافها، في الخارج. وعبثاً يبحث المرء في خطاب النظام عن أدنى تعارض بين دفاعه العنيد ضد أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لسورية، ولو من طرف عربي رسمي مشترك مثل الجامعة العربية، وبين النشاط المحموم الذي تبذله الدبلوماسية السورية مع كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية خلال الأسبوع الأخير خصوصاً في وقت تزداد فيه احتمالات صدور قرار لمجلس الأمن الدولي عن الأوضاع في سورية.

النظام ضد التعريب والأقلمة والتدويل؟ ها هو نفسه يعرّب أزمته ويؤقلمها ويدوّلها.

مهدت موسكو لزيارة السيدة بثينة شعبان بخطوتين متضاربتين ـ لقاء مع ممثلين عن المعارضة السورية واتهام المعارضة ذاتها بأنها تحوي «إرهابيين» في صفوفها، على أمل اكتساب روسيا لمزيد من الصدقية عندما سوف تتقدم من مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدين العنف السلطوي في سورية بلهجة شديدة لكنه لا يصل إلى فرض عقوبات.

وفي وقت يبدو فيه أن تركيا خسرت أي إمكانية جدية للعب دور الوسيط في الأزمة السورية، بعد إعلان المسؤولين فيها أن النظام السوري يفقد شرعيته وتحذيرهم حكام دمشق من أن الذي يحكم بالدم يسقط بالدم، يقدّم النظام الإيراني نفسه بمظهر متوازن، فيحذّر من الفراغ في حال سقوط النظام لكنه يؤكد أن العنف ليس حلاً ويتحدث عن ضرورة «تلبية المطالب الشعبية» وصولاً إلى بيت القصيد وهو السعي لأخذ مكان تركيا في الدعوة إلى حل يتم في «الإطار الاسلامي».

على مسار آخر، انتهت زيارة الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي، لدمشق وقد اكتفى منها بأن أعلن من القاهرة أن الاتفاق قد تم «على خطوات الاصلاح»، وأدان أي تدخل عسكري في سورية. لم يقابل تصريح العربي من دمشق غير التحذير بعدم الانسياق وراء «حملة التزوير الحقائق» التي «تستهدف أمن سورية واستقرارها».

لا حاجة للتكهن بأن السيد العربي سمع ردوداً على «خطوات الإصلاح» التي تقدّم بها فحواها أنها جميعاً قيد التنفيذ. فالحوار الوطني المقترح قد بوشر به في «حوار المحافظات» تختار السلطة فيه «محاوريها». وبديلاً من فتح أبواب المعتقلات السورية لإطلاق سراح معتقلي الرأي والسياسة، كما تطالب مبادرة الجامعة العربية،

هاك الأمين العام للصليب الأحمر الدولي يزور السجن المركزي في دمشق، وهو ليس معروفاً بأنه من الأمكنة التي يعتقل أو يسجن أو يعذَّب فيها المعتقلون السياسيون.

أما الإصلاحات ذاتها، فالمذهل هو كيف تتقصد أن لا تلتقي أو بالكاد مع أي مطلب جاد من المطالب التي يرفعها مئات الألوف من السوريين المتظاهرين والمحتجين ليل نهار في الشوارع والقرى والضواحي والأحياء. ولسنا نتحدث هنا عن مطالبة هؤلاء بتغيير النظام حتى لا نتحدث عن إسقاطه. بل بما هو أدنى من ذلك بكثير.

يجري الترخيص للأحزاب في لجنة يرأسها وزير الداخلية ويعيّن أعضاءها رئيس الدولة، أي الأمين العام للحزب القائد دستورياً للدولة والمجتمع، وهو الحزب الذي يملك امتياز إنشاء فروع له خارج الوطن إضافة إلى احتكاره العمل الحزبي في الجيش وبين الطلاب، وكلاهما محظور على سائر الأحزاب تحت طائلة العقوبات. أي لا بحث في تعديل المادة الثامنة من الدستور.

قانون الانتخابات لا يزال قائماً على أساس الترسيمة الموجودة منذ مطلع حكم البعث في الستينيات، حيث نصف الأعضاء للمستقلين والنصف الآخر لمندوبي العمال والفلاحين، ولم يعد يوجد بينهم إلا من بات ذا صلة قريبة أو بعيدة باستغلال العمال والفلاحين والتحكم بهم. أما الانتخابات الرئاسية فتعددية للعام ٢٠١٤ وهو ما قدمه النظام السوري للإدارة الأميركية منذ مطلع الأزمة. أي لا بحث في أي تعديل جدي في الصلاحيات التنفيذية الاستثنائية للرئيس السوري، كائناً من كان.

وأما قانون الإعلام فيوحي بأنه قد سُنّ للإعلام الرسمي، لتركيزه على ضمان حرية الرأي ـ المشروطة ـ للصحافيين، فيما الموضوع الفعلي هو حرية الصحافة الحرة التعددية وحرية الرأي للمواطنين.

وللذين لم يقتنعوا بعد بأن الحرب ضد «الجماعات الإرهابية المسلحة» نموذج عن مبتكرات الذهن المخابراتي حيث كل إجراء يخدم أكثر من غرض ولو كان متناقضا أحياناً. تزايد تلك الرواية على القوى الغربية بـ«لغتها» مدعية أنها تؤيد تلك الجماعات التي تشن هي ذاتها عليها «الحرب الكونية ضد الإرهاب»، وتوفر، داخلياً، ذريعة لحملات عسكرية أمنية غرضها الأساسي ترويع المدنيين والسعي إلى ثنيهم عن النزول إلى الشارع. فلو افترضنا جدلاً بأن مصطلح «إرهاب» ينطبق على مسلحين متمردين على السلطة السورية، وهو تعريف يصعب أن ينطبق على التعريف الدولي المتداول عن «الإرهاب» بما هو ممارسة للعنف أو التهديد به ضد مدنيين لأغراض سياسية. مهما يكن، لنفترض أن ٥٠٠ قتيل من أفراد الجيش وقوى الأمن قد سقطوا برصاص تلك «المجموعات»، حسب الأرقام الرسمية، يبقى السؤال: من قتل الألفي ضحية إضافية إلى ضحايا هذه الأشهر الستة من العنف المنفلت من عقاله؟ ومن اعتقل العشرين ألف معتقل أو يزيد؟ ومن المسؤول عن اختفاء آلاف المخطوفين؟ وعن العشرات من المعتقلين الذين قضوا تحت التعذيب؟ وهل الآلاف المؤلفة التي تنزل إلى الشارع يومياً هي ذاتها «المجموعات الإرهابية المسلحة»؟ وإذا كانت المعركة الدائرة رحاها هي حصراً معركة ضد «المجموعات الإرهابية المسلحة»، فما مبرر صدور المرسوم التشريعي رقم ١١٠ الذي يزيد العقوبات على «أعمال الشغب» التي يجري تعريفها كالآتي: «كل حشد أو تجمع على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعدّ تجمعاً للشغب

ويعاقب عليه بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة بخمسين ألف ليرة سورية»، وهذا يعني أن أجهزة الأمن تستطيع اعتقال مواطنين متجمعين عند فرن للخبز أو حول كشك لشراب التوت الشامي عند مدخل سوق الحميدية!

ثمة حريصون على سورية يتذكرون رأياً ساد بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ينهى عن أي مغامرة عسكرية ضد إسرائيل لتحرير الجولان لأنها سوف تؤدي إلى تدمير المدن السورية والبنية التحتية وما حققه نظام البعث من إنجازات. بغض النظر عن وجاهة هذا الرأي، في نظرة استرجاعية، ومهما تكن قيمة الإنجازات المعنية، لا بد أن نسجّل أننا الشهود المفجوعون على وحدات من الجيش المعدّ لتحرير الجولان تدمّر في المدن والقرى السورية التي أريد حمايتها من الدمار الإسرائيلي!

وثمة حريصون على سورية يضعون اليد على القلب عندما تتصاعد دعوات من الشارع أو من أطراف من المعارضة تطالب بالحماية الدولية. لكنهم يرفضون في الآن ذاته لوم الضحية عندما يكون في مواجهتها من لا يقدّم لها من خيار غير أن تستجير من الرمضاء بالنار.

ومع ذلك فكثيرون من الحريصين على سورية ما زالوا يأملون بأنه لا يزال من خيار آخر بين الرمضاء والنار.

السفير ٢٠١١/٩/١٤

في «لبننة» المعارضة السورية

بشّرنا البيان المشترك الصادر عن مجموعة من المثقفين السوريين واللبنانيين بأن الانتفاضة السورية «تصنع التاريخ لبلدينا وشعبينا». الشيء الأكيد أن البيان نفسه لا يصنع التاريخ. إنه يلبس المعارضة السورية عدداً من المقولات المتداولة لدى الوسط السياسي والثقافي العريض لتيار ١٤ آذار اللبناني، ويضيف إليه تدليس أفكار ومفاهيم صادرة عن مراجعة يجريها معارضون سوريون لهوية سورية وموقعها ودورها الخارجي.

يعرّف البيان الانتفاضة الشعبية على أنها ثورة وطنية ـ كيانية ـ داخلية مستدركاً أن هذه التعيينات لا تحتّم «أن تنعزل سورية عن محيط عربي ومشرقي يُمتنع الانعزال عنه». لا افتراء على البيان في أن يقال أن التعريف المستجد يطمح للحلول محل تعيين سورية بهويتها العربية، وفق التسمية الرسمية ـ «الجمهورية العربية السورية» ـ وبديلاً عن التعريف الدستوري لها بما هي «جزء من الأمة العربية».

تنطوي هذه المراجعة على نمط من المراجعات يستسهل تصحيح الخطأ بافتراض أن نقيضه دوماً هو الصح. يصعب عدم تذكّر ورود مصطلحي «المشرقية» و«المحيط العربي» في الصيغة التي طرحها بشير الجميل الصاعد إلى سدّة الحكم في لبنان بديلاً عن صيغة «الوجه العربي» الميثاقية. حينها عرّف الجميل لبنان بلبنانيته ومشرقيته ومحيطه العربي. والأدهى أن هذه المراجعة لم تتعظ أيضاً من المطبّ الذي وقعت فيها المعارضة العراقية حين تبنّت مقولة «العراق اللاعربي» استجابة للتعريف الإثني ـ المذهبي (كرد، شيعة، سنّة) الذي فرضته الإدارة الأميركية على العراق منذ العام ١٩٩١ وبالنتائج الكارثية المعروفة.

يتصوّر «المراجعون» أن التخلي عن الانتماء العربي لسورية هو الجواب الشافي على نهج حزب سلطوي استخدم أيديولوجية قومية عربية لأغراض السيطرة والتمييز الداخليين. أو أن إدانة استخدام النظام موقعه وأدواره الخارجية من أجل طمس المشكلات الداخلية، يعفي المعارضة من تعيين مبادىء سياسة خارجية جديدة ومن رسم دور بديل لسورية في الصراع العربي الإسرائيلي، وبيان طريق ـ آخر؟ ـ لتحرير الجولان المحتل.

وينسحب هذا التهويم الرمزي على الجواب على مسألة الأقليات داخل سورية. والدرس العراقي حاسم الأهمية هنا حيث التخلي عن تعريف العراق بأنه عربي، أو بأنه شراكة بين عرب وأكراد، فتح الباب واسعاً أمام تكريس كل الانتماءات الجمعية ومنحها حصصاً سياسية سلطوية وقواعد جغرافية. فهل إعادة تعريف بأنها «لا عربية» هي الشرط الحكمي الأوحد لكي بدونه لا يمكن الاعتراف بحقوق متساوية للمواطنين وتصحيح المظالم التاريخية بحق جماعات

مضطهدة أو محرومة، بالاعتراف بحقوقها اللغوية والثقافية وصولاً إلى حقوقها في الحكم الذاتي وتقرير المصير؟

يرى البيان أنه استمرار في ظرف مختلف لما حاوله «إعلان دمشق - بيروت بيروت دمشق» الذي صدر في العام ٢٠٠٦. حقيقة الأمر أن التحدي الذي واجهه الإعلان الأول كان إعادة الوصل وتنمية العلاقات بين الشعبين فيما البيان الحالي يهجس بمشكلات التمايز والفصل.

إن الإعلان عن احترام التباين بين النظامين الاقتصاديين ـ على افتراض أن واحدهما اقتصاد «حر» والثاني دولتي ـ ينوب عن الدعوة ـ ولو مجرد الدعوة! ـ إلى التكامل الاقتصادي على قاعدة المصالح المشتركة بينهما، أضف إلى حجبه حقيقة أن الاختلاف الاقتصادي بين النظامين الاقتصاديين يتلاشى بسرعة لصالح هيمنة نيوليبرالية وريعية احتكارية ومافياوية مشتركة عليهما معاً.

سياسياً، يستمرىء البيان اللعب على معادلات متفاوتة مثل الديموقراطية لسورية والاستقلال للبنان. أو «كيف التحرر من الاستبداد في سورية من دون الوقوع في الطائفية، وكيف التخلّص من الطائفية في لبنان من دون السقوط في الاستبداد». وهذه ترجع صدى معادلة معروفة في قاموس اليمين اللبناني الجديد في مديح مميزات النظام الطائفي لأنه يعصم لبنان من الدكتاتورية والاستبداد. هذا على اعتبار أن دور النظام الطائفي في تفجير الاحتراب الأهلي وفي استدعاء الوصايات والهيمنات والاحتلالات الأجنبية يدخل في باب الهنات الهينات في حياة الشعوب.

ليس من لبس في أن البيان يرى إلى أن استقلال لبنان وسيادته

يتحققان في وجه سورية. يقول إن الانتفاضة سوف تؤول إلى تكريس «الاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان» النابع من «قناعة تامة عند الشعب السوري»، على أن يتم ذلك أساساً «بترسيم الحدود المشتركة بين البلدين بهدف إزالة اللبس عنها». ليس ينوّرنا البيان «اللبس» الذي يغشى الحدود اللبنانية ـ السورية. ولا هو يفيدنا كثيراً في التعرّف إلى الكيفية التي بها نربّي «الشعب السوري» ـ الاثنين والعشرين مليون نسمة منه ـ لتوليد تلك «القناعة التامة» عنده. ومع التذكير بأن الأنظمة السورية المتعاقبة قد اعترفت مراراً وتكراراً باستقلال لبنان وسيادته منذ العام ١٩٣٦ لا بد من الاستدراك بأن الاعتراف السوري الأخير بلبنان المستقل في اتفاق الطائف، وتوابعه، لم يتعارض على الإطلاق مع ممارسة النظام السوري لفترة من الوصاية الانتدابية على بلاد الأرز ـ مكرسة عربياً ودولياً - لعقد ونصف من الزمن. أما التبادل الدبلوماسي ـ الذي يفاخر البيان المشترك بأن لبنان قد انتزعه انتزاعاً ـ فهو يحصل في ظل وصاية غير مباشرة للنظام السوري على البلد أضيف إليها وجود حكومة من حلفائه. ولعل هذا يفيد في الاستنتاج أقلاً أن تحقيق التوازن بين البلدين يحتاج إلى التخييط بغير مسلّة الاعتراف والترسيم والسفارات.

في الشأن الوطني والقومي، يعلن البيان أن سورية الديموقراطية ولبنان الحرية هما السند الحقيقي لطموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. عدا تكرار هذه الصيغة المألوفة، لن يتورط البيان في أي مصطلح يحوم عليه «لبس» المصطلحات الوطنية والقومية والتحررية. إسرائيل تمارس «التمدد» و«الغطرسة» فلا يتلوث الحديث عنها بمفردات من مثل الاحتلال والاستيطان والتوسع والهيمنة. ويحل «الصمت العالمي» حيال إسرائيل محل الضجيج

العالمي الذي يدوي الآن مطالباً الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطينية ينتظرها ساطور النقض الأميركي والأوروبي. ويجري تصوير النزاع العربي ـ الإسرائيلي بما هو صراع نماذج ديموقراطية ـ حضارية فضلاً عن الإضافة المعرفية الكبرى للبيان في تشخيصه الكيماوي ـ السوسيولوجي للعالم العربي بأنه «عفِن».

يؤيد البيان مطلب كل من البلدين «في استعادة أراضيه المحتلة بالطريقة التي يرتئيها شعباهما» إلا أن كثيرين تساءلوا لماذا أغفل تسمية مزارع شبعا (٢٠ كيلومتراً مربعاً) وهضبة الجولان المحتلة والمضمومة (ألفا كيلومتر مربع) وخلط بينهما. لعله الخوف إياه من التلوّث الثقافي ـ المصطلحي ـ المفهومي. إذ يستعصي على هذا المنطق الثنائي ـ الإطلاقي (رغم ادعائه الليبرالية) أن يتصوّر أن تلتقي معارضة مع سلطات حاكمة أو مع خصم سياسي على الدعوة لقضية وطنية تحررية مشتركة، وإن تباينت بينهما، أو حتى تناقضت التفسيرات والأغراض وسبل تحقيق الأهداف والقدرة على الإنجاز والفعل.

تبتكر الثورات لغتها وخطابها ومفرداتها. لم نعثر في هذا البيان على أكثر من رمي الرضيع مع مياه الغسيل الآسنة.

السفير ٢٠١١/٩/٢١

عودة صالح
وحقوق المرأة

لا يحتاج الأمر إلى تفكّر كثير ولا إلى تحليل عميق لتبيان حقيقة ما جرى في اليمن في الأيام الأخيرة. أجازت العربية السعودية عودة الرئيس علي عبدالله صالح إلى صنعاء بعد فترة من العلاج والنقاهة استغرقت ثلاثة أشهر لآثار محاولة الاغتيال التي تعرّض لها. تعلن العودة أن الرئيس اليمني قد أعيد تأهيله سياسياً، وليس فقط طبياً، لمواصلة عمله على رأس السلطة في بلاده.

وإنها لصدفة معبّرة أن تؤكد العربية السعودية إمساكها بمقدرات الأمور في اليمن إلى هذا الحد، في أسبوع يحوي مناسبتين بالغتي الدلالة للعلاقة بين البلدين. الأولى هي الذكرى التاسعة والأربعون لإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وهي الجمهورية التي تدخلت العربية السعودية للقضاء عليها حين تأسيسها، وكررت المحاولات مراراً وتكراراً، إلى أن استقر لها الوضع مع تولي علي عبدالله صالح الحكم بعد اغتيال الرئيس إبراهيم

الحمدي، صاحب المشروع الطموح لاستقلال اليمن ووحدته وتحديثه وبناء الدولة فيه. والمناسبة الثانية هي الذكرى الواحدة والأربعون لوفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وهو القائد العربي الذي غامر بقواته المسلحة، بل بمستقبل نظامه، من أجل إنقاذ الجمهورية اليمنية الفتيّة في وجه قوى الردة الملكية والمرتزقة الأوروبيين ممن جندتهم أجهزة المخابرات الأميركية والبريطانية وتولت خزينة النفط السعودية تسليحهم والتمويل.

لم يكن تطبيق «المبادرة الخليجية» يقتضي عودة علي عبدالله صالح إلى اليمن وهو الذي رفض التوقيع عليها أصلاً. ولو أن القيادة السعودية ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية وإلى جانبها مجلس التعاون الخليجي أرادوا حقاً تطبيق بنود المبادرة، لأمكن الرياض وواشنطن التي وراءها وأبو ظبي التي إلى جانبها أن تستصدر من الرئيس اليمني بياناً يلتزم فيه بتنفيذ بنودها المعروفة والواضحة رغم كل شيء: نقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه وقيام حكومة اتحاد وطني تشارك فيها المعارضة، واستقالة الرئيس بعد شهر من إعلان الحكومة، في مقابل منح الرئيس حصانة عدم محاسبته على مدة ولايته على أن يلي ذلك تنظيم انتخابات نيابية خلال شهرين.

أما وقد عاد صالح إلى اليمن، فإجازة عودته هي أقرب إلى إجازة أعطيت للإجهاز على المبادرة الخليجية من صنعاء بدلاً من أن يُجهز عليها من الرياض. أما الموقف الأميركي فذروة جديدة في مدرسة النفاق السياسي والدبلوماسي. فقبل أيام من دعوة ناطق باسم الخارجية الأميركية الرئيس العائد إلى التنحي و«الانتقال باليمن إلى نظام ديموقراطي على الفور»، كان زميل له يشيد بالحاجة إلى نظام

علي عبدالله صالح في الحرب الدائرة ضد تنظيم «القاعدة» في المحافظات الجنوبية.

عشية وصول صالح المفاجىء، صدر عن وزارة الداخلية اليمنية بيان، هو أيضاً مفاجىء، يتهم نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي بالتخطيط للانقلاب على الرئيس. نفت الوزارة الخبر. ولكن مفعول النفي التحذيري ظل جاثماً على نائب الرئيس. في اليوم التالي قصفت القوات الموالية لصالح الجماهير المحتشدة في ساحة التغيير في صنعاء والمتظاهرين في تعز بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وأوقعت عشرات القتلى بينهم ومئات الجرحى. وخطب صالح في ذكرى ٢٦ سبتمبر. وبدلاً من أن يعلن نقل صلاحياته لنائبه، كلّف نائبه «رسمياً» التفاوض مع المعارضة وتوقيع المبادرة الخليجية ثم أعلن تأجيل عملية انتقال السلطة إلى ما بعد إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. والأدهى أن الرجل الذي سجّل الرقم القياسي العالمي من حيث «عبقرية» الحفاظ على السلطة بأدهى الألاعيب والحيل والجرائم، يوماً بعد يوم، خلال ثلاث وثلاثين سنة، اتهم معارضيه بـ«الركض وراء السلطة» وأبدى أسفه لأن شباب الثورة ضحية سياسيي المعارضة الذين يتلاعبون بهم.

بإيجاز، عاد علي عبد الله صالح ليؤمّن استمرار سلطته برئاسته على الأقل لأشهر معدودة إلى نهاية ولايته أقلاً يتم خلالها تأمين الخلافة وإعادة إنتاج النظام بوجود صالح على رأسه أو بتواريه وراء الكواليس.

تنبىء كل هذه المؤشرات بأن اليمن يدخل مرحلة جديدة من انتفاضته ومن أزمته، مرحلة تتجه وجهة إدارة علي عبدالله صالح لنزاعات مسلحة هذه المرة بين أنصاره وقوى الانتفاضة، يسعى لأن

يلعب فيها دور الخصم والحكم، ويحقق إغراق التظاهرات والاعتصامات السلمية للجماهير المليونية، التي عجز عن احتوائها أو قمعها، بواسطة نزف الدماء، على أمل إخراجها من الشوارع والساحات والفعل والتأثير. وهي لعبة يمكن أن يقال فيها: «قديمة!». جرّبها القذافي وفشل. ويجرّبها النظام السوري الآن ويفشل.

بانتظار أن تتكشف الأيام الآتية على ما يزيد في وضوح صورة المسارات المقبلة للانتفاضة اليمنية ولردود الفعل السلطوية عليها، وجب القول أن الحدث اللافت هذا الأسبوع في جزيرة النفط والدماء لم يكن وقوع العشرات من أبناء اليمن قتلى يومياً ولا انتقال قوات النظام اليمني إلى «الاستخدام المفرط للعنف» الذي عادة ما يزعج بالغي الحساسية من رجالات الأمم المتحدة. فقد لوّح صالح للأمم المتحدة بغصن الزيتون، وهي على أهبة نقاش موضوع الأزمة اليمنية، وأمر طيرانه بقصف القبائل والقوات المسلحة الداعمة للانتفاضة شمال صنعاء.

غير أن الحدث الذي يثير انتباه السلطات وأجهزة الإعلام الغربية في هذه الأيام، هو قرار الملك عبدالله بن عبد العزيز منح السعوديات حق المشاركة في مجلس الشورى والترشح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية. أقل ما قاله وزراء أوروبيون وناطقون رسميون في باريس ولندن وواشنطن وسائر عواصم المعمورة، وصف القرار بأنه «تاريخي». ومحلياً، أفتى المفتي رشيد قباني بأن القرار تطبيق للشريعة. مع أنه لم يبلغنا لماذا تأخر تطبيق هذا البند من الشريعة منذ العام ١٩٣٤ في الدولة التي لا دستور لها إلا الشريعة!

لكن بانتظار أن تكرّ مسبحة التهليل والتبجيل وقبل البحث في موقع القرار من أوضاع المرأة السعودية، وفي إمكانات تطبيقه مع استمرار

حرمانها من الحق في قيادة سيارتها بنفسها أو إلزامها بـ«ولي أمر» يرافقها لإتمام أبسط معاملاتها خارج البيت، يجدر التذكير بأن هذا القرار «التاريخي» بمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية هو قرار تاريخي بالفعل، لأنه لن يطبّق إلا في الدورة الثالثة للانتخابات البلدية العام ٢٠١٥!

السفير ٢٠١١/١٠/٥

القاهرة ٩ أكتوبر: الحدث ليبقى حدثاً

على الرغم من استهوال مقتلة ساحة ماسبيرو التي وقعت أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون في القاهرة يوم ٩ أكتوبر الماضي، يحلو لكاتب هذه السطور ممارسة السذاجة والبساطة والنظر إليها بما هي حدث في المقام الأول.

يوم ٩ أكتوبر، انطلقت تظاهرة معروفة الإعداد لها مسبقاً من قبل السلطات، تحتج على هدم كنيسة قبطية في محافظة أسوان وتطالب بإقالة المحافظ الذي برر فعلة المدنيين الذين دمروا الكنيسة بحجة أنها غير مرخصة. هي تظاهرة ضد تمييز يحصل على أساس ديني لسببين. الأول، التمييز في معاملات الترخيص للكنائس قياساً إلى المساجد في مصر. والثاني لأن الكنيسة المعنية تعمل منذ سنوات، وقد التزمت بعدد من القيود التمييزية غير المبررة مثل الامتناع عن قرع الأجراس وعن رفع الصلبان على اعتبار أنها «تؤذي» جيرانها المسلمين.

مهما يكن، بدأت التظاهرة سلمية ولما تجمعت في ماسبيرو تدهورت إلى اشتباكات بين المتظاهرين ووحدات من الشرطة العسكرية انتهت إلى مقتلة فعلية ذهب ضحيتها لا أقل من عشرين من المتظاهرين وأكثر من مئة جريح، معظمهم من الأقباط، قضى عدد منهم رهساً بواسطة مجنزرات الجيش.

لعب الإعلام الرسمي، التلفزيوني خاصة، دوراً في الحدث جمع الكذب إلى تحريض. كذب الإعلام الرسمي حين قدّم الاشتباكات على أنها إطلاق نار من قبل المتظاهرين (المعروفين والمعرّفين بأنهم «أقباط») ضد القوات المسلحة أدى إلى مقتل ثلاثة جنود وجرح لا أقل من مئة. لسنا نعرف إلى حين كتابة هذه السطور ما إذا كان ثمة ضحايا عسكريون أو لا، وما هو عددهم، في حال سقوطهم، وكيف حصلت وفاتهم. ما صدر عن الجيش المصري يعد بإعلان إصابات القوات المسلحة في «الوقت المناسب» لـ «عدم التأثير في معنويات المجندين». وهو غموض يزيد دماء المقتلة بلّة. والإعلام الرسمي حرّض على القتل عندما دعا المواطنين إلى النزول للشارع لحماية «جيش مصر الوطني» ضد المتظاهرين. وبالفعل نزلت فرق من الشباب من الأحياء المجاورة لماسبيرو اشتبكوا بدورهم مع المتظاهرين. ويؤكد شهود عيان أن بعض ضحايا المقتلة قضى جراء شق الرأس بأدوات حادة..

في الانتظار، العادة نفسها: تضخيم الحدث من أجل طمسه ومنع المساءلة والعقوبة. مصر تتعرض لـ«مؤامرة» حسب تفسير المجلس العسكري. وها هي «الأيدي الأجنبية» إياها تثير الفتنة، في رواية رئيس مجلس الوزراء عصام شرف، يثني عليها بيان الكنيسة الأرثوذكسية التي تعترف باندساس «غرباء» بين المتظاهرين (غرباء

عمن؟ عن الطائفة؟). بغرباء أو بدون غرباء، شاهد الملأ على شاشات التلفزيون عربات مدرعة تتعقب متظاهرين وتهرسهم مثلما شاهدوا متظاهرين ينهالون بالضرب على قائد ملالة تعطلت ويضرمون النيران في مدرعات أخرى.

على جاري السذاجة والبساطة: مطلوب التحقيق لكشف من اتخذ قرار إطلاق النار على المتظاهرين وتفريقهم بواسطة المدرعات. ولا بد من أن يشمل التحقيق أيضاً كشف كل من اعتدى على رجال الجيش وآلياته وتعرّض للأملاك العامة من عسكريين ومدنيين. هذا سلوك يليق بمصر ثورة ٢٥ يناير التي تجرأ شعبها على تطبيق القانون على رئيسها المخلوع وباقي المسؤولين عن إصدار أوامر قتل المتظاهرين ونهب المال العام.

غير أن الكلام المتضخم عن «المؤامرة» و«الأيدي الأجنبية» واندساس «الغرباء» كان دوماً الوجه الآخر للتنصل من المسؤولية و«إغراق السمكة» والتملص من التحقيق والمحاسبة والعقاب بالانحدار إلى التفسيرات البسيكولوجية الفردية. ها هو وزير الإعلام المصري يبرر كذب التلفزة الرسمية والتحريض على العنف، وتجريم الضحية، بأن مذيعاً «فقد أعصابه» إزاء مشاهد العنف. وها هي مصادر عسكرية تستخدم الحجة ذاتها فتقول إن أمراً لم يصدر باستخدام المدرعات لتفريق المواطنين، وإنما عناصر من شرطة الجيش «فقدت أعصابها» ولجأت إلى رهس المواطنين. فإما أن يقال إن التحقيق، الذي أمر المجلس العسكري بمباشرته فوراً عن طريق لجنة لتقصي الحقائق، قد انتهى قبل أن يبدأ. وإما أن يقال: حسناً، إن فقد الأعصاب الذي يؤدي إلى القتل جريمة يحاكم عليها القانون! فهاتوا بالمتهمين إلى القضاء.

وبالسذاجة والبساطة ذاتها، يجب القول إن تظاهرة ٩ أكتوبر كانت صرخة غضب وقلق أطلقها أقباط مصر بالخناجر والأجساد والدماء. الغضب على تصاعد التمييز والعنف تجاههم، في ظل الثورة، والقلق على المستقبل تجاه مرحلة انتقالية تهدد بخروجهم من تحت «حماية» عهد حسني مبارك واستغلاله الأمني لهم، إلى «ذمية» تتربصهم بها الجماعات السلفية ومعها عدد لا بأس به من «الاخوان المسلمين»، حيث تتراوح شروطها بين الدعوة لـ«أسلمة المجتمع والدولة» وبين «رعاية الشريعة لإخواننا المسيحيين»، على ما يقترح أحد قادة «الاخوان». وهذا ما لا يطمئن أحداً ولا يقيم عدلاً.

متظاهرو ماسبيرو مواطنون مصريون يصرخون طلباً لتكريس قانوني وعملي لحرية المعتقد ـ وهي جزء عضوي من حرية الرأي وحقوق الإنسان ـ ويرفضون التمييز الديني في الأمور المعتقدية كما في فرص العمل والتمثيل السياسي والتنمية والوظيفة العامة. ذلك هو معنى صراخهم. فحري التعاطي معهم بما هم مواطنون لا جالية أجنبية ولا مواطنون من الدرجة الثانية ولا هم رعايا ذميون، وليسوا يختزلون خصوصاً بأنهم جماعة دينية لا يعترف لها بالحق في التعبير والتمثيل إلا من خلال مؤسساتها الدينية.

يعود للشعب المصري، وقوى ثورته، والشباب بينهم، الذين بادروا إلى التظاهر والإدانة المشتركين للمقتلة، البحث عن سبل معالجة هذه الأمور. لكن مقتلة ماسبيرو اااءت حقيقة أن المؤسسات الأمنية والإعلامية للنظام المصري لا تزال تشتغل على النمط الذي كان سائداً في عهد مبارك المخلوع. وحالة المجلس العسكري بوعده تقديم خريطة طريق لنقل السلطات إلى الهيئات المدنية كحالة المريب الذي يكاد يقول: خذوني.

هنا بيت القصيد. وهو الفيصل بين التشريع لتعددية سياسية وإعلامية تحافظ على النظام الاستبدادي الأمني، والمصالح الاقتصادية المرتبطة به، وقاعدته العسكرية، بعد إقصاء رئيسه وإجراء تعديلات شكلية فيه لا تمس جذور التمييز والاستبداد، وبين التحول الديموقراطي الذي يعلن تعاقداً جديداً بين الشعب وحكامه المنتخبين بحرية منه في ظل إعلان المساواة القانونية والسياسية بين المصريين وتكريسها دستورياً وتشريعياً في سلطة مدنية.

وإذا كان من خريطة طريق مطلوبة، فخطوتها الحاسمة الآن هي كشف من أصدر الأمر بإطلاق النار على متظاهري ماسبيرو، على أي مستوى كان، ومن أعطى الإشارة بالتمييز الديني والتحريض الطائفي، في تغطية الإعلام الحكومي للأحداث، وتقديمهم للمحاكمة.

حينها فقط تنكشف ترّهات من مثل «المؤامرة» والأيدي الأجنبية» و«اندساس الغرباء» على حقيقتها الفعلية بما هي وسائل تضليل وكذب وتسلّط وتملّص من المسؤولية والمساءلة والمحاسبة، وقد كانت ولا تزال وسوف تبقى تخدم ذوي السلطة والمال، تمارس وظيفتها المستمرة في تجريم الضحايا وتبرئة المرتكبين والمجرمين.

السفير، ٢٠١١/١٠/١٢

مؤلفاته

(مع آخرين) **لبنان الاشتراكي، العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩

قضية لبنان الوطنية والديموقراطية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٨.

عن أمل لا شفاء منه، دفاتر حصار بيروت، حزيران ــ تشرين الثاني ١٩٨٢، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤

الماركسية وبعض قضايانا العربية، بيروت، منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥.

غيرنيكا ـ بيروت. الفن والحياة بين جدارية لبيكاسو وعاصمة عربية في الحرب، بيروت ـ نيقوسيا، كتاب الكرمل ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧

(مع عزيز العظمة) **الأعمال المجهولة لأحمد فارس الشدياق**، بيروت ـ لندن، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٥

صورة الفتى بالأحمر ـ يوميات في السلم والحرب، بيروت،

لندن، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٧

صلات بلا وصل، ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٩.

وعود عدن ـ رحلات يمنية، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.

عكس السير ـ كتابات مختلفة، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر ٢٠٠٢.

ظفار ـ شهادة من زمن الثورة، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، ٢٠٠٤.

إن كان بدك تعشق، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٤.

يا قمر مشغرة، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٤.

فيروز والرحابنة، مسرح الغريب والكنز والأعجوبة، رياض الريّس للكتب والنشر، ٢٠٠٦.

عَنْ أَمَلٍ لا شفاءَ منه، يوميات حِصَارْ بَيْروت صيف ١٩٨٢، رياض الريّس للكتب والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.

تاريخ لبنان الحديث، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت الطبعة الثالثة ٢٠١١.

تحرير وإشراف:

موسوعة **تاريخ الأسر الشرقية** لعيسى اسكندر المعلوف، لبنان ـ ٧ أجزاء، رياض الريّس للكتب والنشر، ٢٠٠٨

ترجمات:

جون ريد، **عشرة أيام هزت العالم**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٦، الطبعة الثانية ١٩٦٦، الطبعة الرابعة ١٩٧٩.

شارل بتلهايم وآخرون، **بناء الاشتراكية في الصين**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧

لينين، ستالين، تروتسكي، بريو براجنسكي، غيفارا، مانديل وآخرون، **مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية ١٩٧١.

إسحق دويتشر، **ستالين**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٩، الطبعة الثانية ١٩٧٢.

أنطونيو غرامشي، **قضايا المادية التاريخية**، بيروت، دار الطليعة ١٩٧١

(مع منير شفيق) أرنستو تشي غيفارا، **يوميات غيفارا في بوليفيا**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٢

لينين، **تطوّر الرأسمالية في روسيا**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.

جون برجر، **وجهات في النظر (نقد أدبي وفني)**، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠

يانيس ريتسوس، **إغريقيات (شعر)**، دمشق، در المدى، ١٩٩٦

إدوارد سعيد، **خارج المكان**، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٠

إدوارد سعيد، **الأنسنية والنقد الديموقراطي**، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٥.

فهرس الأعلام

أ

ب

فهرس الأماكن

ي



يفصح عنوان هذه المجموعة عن محتواها: الديموقراطية عملية تحويل جذرية للمجتمع من حيث طبيعة السلطة فيه وعلاقات القوى بين مكوناته.
يعالج هذا الكتاب موضوع التحويل الديموقراطي في عالمنا العربي في قسمين.

يضم القسم الأول دراسات ومقالات تتناول المقارنة التاريخية بين التجربتين الغربية والعربية، والنقد الفكري، والعلاقة بين الحرية والمساواة، وبين النفط والاستبداد والديموقراطية، والعروبة والديموقراطية.

ويتكون القسم الثاني من متابعات للعمليات الثورية الديموقراطية الجارية في عدد من البلاد العربية منذ مطلع 2010.




ISBN 978-9953-21-525-9